

الْيَوْمَ كَيْفَ السَّيَّاحُ
نَظَّمُ جَمْعَ الْجَوَامِعِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

لدار ابن الجوزي

١٤٣٥هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣٥هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تليفاكس: ٢١٠٧٢٢٨
جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحصاء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٨١٣٧٠٦ - ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - بيروت
هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨
تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:

aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

الكتاب السناطع

نظم جمع الجوامع

للإمام

جلال الدين السيوطي الشافعي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

عنّي بتسكيلها بالشكل الكامل

محمد بن الشيخ العلامة

علي بن آدم بن موسى الأيتوبي الولوي

خويم العام بمكة المكرمة

عفا الله عنه وعن والديه آمين

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم الرحمن الرحيم

- ١ - لِلَّهِ حَمْدٌ لَا يَزَالُ سَرْمَدًا
 - ٢ - ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ وَحِبِّهِ
 - ٣ - وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مُحَرَّرَةٌ
 - ٤ - ضَمَّنْتُهَا (جَمَعَ الْجَوَامِعِ) الَّذِي
 - ٥ - إِذْ لَمْ أَجِدْ قَبْلِي مَنْ أَبْدَاهُ
 - ٦ - وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهِ قَدْ أُلْفَا
 - ٧ - وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ أَوْ أَزِيدُ
 - ٨ - فَلِيدْعُهَا قَارِئُهَا وَالسَّامِعُ
 - ٩ - وَاللَّهُ فِي كُلِّ أُمُورِي أَرْتَجِي
 - ١٠ - يُخَصِّرُ هَذَا النَّظْمُ فِي مُقَدِّمَةِ
- يُؤْذَنُ بِإِزْدِيَادِ مَنْ أَبَدًا
صَلَاتُهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
أَبْيَاتُهَا مِثْلُ النُّجُومِ مُزْهِرَةٌ
حَوَى أَصُولَ الْفِقْهِ وَالْدِّينِ الشَّذِي
نَظْمًا وَلَا بِعَقْدِهِ حَلَاةُ
كَمِثْلِهِ وَلَا الَّذِي بَعْدُ اقْتَفَى
مَا كَانَ مَنْقُوضًا وَمَا يُفِيدُ
بـ (كَوَكَبٍ) وَلَوْ يُزَادُ (السَّاطِعُ)
وَمَا يَنْوِبُ فَإِلَيْهِ أَلْتَجِي
وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتِبَ مُحْكَمَةٌ



(المقدمة)

- ١١ - أدلة الفقه الأصول مُجَمَّلة
- ١٢ - وطرق استفادة والمُستفيد
- ١٣ - والفقه علم حكم شرع عملي
- ١٤ - ثم خطاب الله بالإنشاء اغتلق
- ١٥ - ليس لغير الله حكم أبدا
- ١٦ - وصف الكمال أو نفور الطبع
- ١٧ - بالشرع لا بالعقل شكر المنعم
- ١٨ - وفي الجميع خالف المعتزلة
- ١٩ - فالحظر أو إباحة أو وقف
- ٢٠ - وضوب امتناع أن يكلفا
- ٢١ - في مكره ومذهب الأشاعرة
- ٢٢ - والأمر بالمعذور والنهي اغتلق
- ٢٣ - إن اقتضى الخطاب فعلا ملتزم
- ٢٤ - تركا فتحریم وإلا وورد
- ٢٥ - فضد الأولى وإذا ما خيرا
- ٢٦ - أو سببا أو مانعا شرطا بدا
- ٢٧ - والفرض والواجب ذو ترادف
- ٢٨ - والنذب والسنة والتطوع
- وقيل معرفة ما يدل له
- وعارف بها الأصول العتيذ
- مكتسب من طرق لم تجمل
- بفعل من كلف حكم فالأحق
- والحسن والقبح إذا ما قصدا
- وضده عقلي وإلا شرعي
- حتم وقبل الشرع لا حكم نمي
- وحكموا العقل فإن لم يقض له
- عن دين تحييرا لديهم خلف
- ذو غفلة وملجأ واختلفا
- جوازته وقد رآه آخره
- أي معنويا وأبى باقي الفرق
- فواجب أو لا فندب أو جزم
- نهي به قصد فكرة أو فقد
- إباحة وحدها قد قررا
- فالوضع أو ذا صحة أو فاسدا
- ومال نعمان إلى التخالف
- والمستحب بغضنا قد نوعوا

- ٢٩ - وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ وَبِالشَّرُوعِ لَا
 ٣٠ - وَالْحَجُّ أَلْزَمُ بِالتَّمَامِ شَارِعًا
 ٣١ - وَالسَّبَبُ الَّذِي أُضِيفَ الْحُكْمُ لَهُ
 ٣٢ - وَالْمَانِعُ الْوَصْفُ الْوُجُودِي الظَّاهِرُ
 ٣٣ - الْحُكْمُ مَعَ بَقَاءِ حِكْمَةِ السَّبَبِ
 ٣٤ - وَصِحَّةُ الْعَقْدِ أَوْ التَّعَبُّدِ
 ٣٥ - وَقِيلَ فِي الْأَخِيرِ إِسْقَاطُ الْقَضَا
 ٣٦ - بِصِحَّةِ الْعَقْدِ اغْتِقَابُ الْغَايَةِ
 ٣٧ - بِالْفِعْلِ فِي إِسْقَاطِ أَنْ تَعَبَّدَا
 ٣٨ - وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْدِ بَلْ مَا طُلِبَا
 ٣٩ - قَابِلَهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ
 ٤٠ - ثُمَّ الْأَدَاءُ فِعْلٌ بَعْضُ مَا دَخَلَ
 ٤١ - وَفِعْلٌ كُلُّ أَوْ فَبَعْضُ مَا مَضَى
 ٤٢ - وَفِعْلُهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ ثَانِيًا
 ٤٣ - وَالْوَقْتُ مَا قَدَّرَهُ الَّذِي شَرَعَ
 ٤٤ - وَحُكْمُنَا الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَا
 ٤٥ - مَعَ قِيَامِ سَبَبِ الْأَضْلِيِّ سَمَ
 ٤٦ - وَقَبْلَ وَقْتِ الزَّكَاةِ أَدَى
 ٤٧ - حَتْمًا مُبَاحًا مُسْتَحَبًّا وَخِلَافَ
 ٤٨ - قُلْتُ: وَقَدْ تُقَرَّنُ بِالْكَرَاهَةِ
 ٤٩ - ثُمَّ الدَّلِيلُ مَا صَحِيحُ النَّظَرِ
 ٥٠ - وَاخْتَلَفُوا هَلْ عِلْمُهُ مُكْتَسَبٌ
- تَلَزَّمُهُ وَقَالَ نُعْمَانُ: بَلَى
 إِذْ لَمْ يَقَعْ مِنْ أَحَدٍ تَطَوُّعًا
 لِعُلُقَةٍ مِنْ جِهَةِ التَّغْرِيفِ لَهُ
 مُنْضَبِطًا عَرَّفَ مَا يُغَايِرُ
 وَالشَّرْطُ يَأْتِي حَيْثُ حُكْمُهُ وَجَبَ
 وَفَاقَ ذِي الْوَجْهَيْنِ شَرْعَ أَحْمَدِ
 وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ الرِّضَا
 وَالذِّينِ الْأَجْزَاءُ أَيْ الْكِفَايَةِ
 وَقِيلَ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ أَبَدًا
 يَخُصُّهُ وَقِيلَ بِاللَّذِ وَجَبَا
 وَالْفَرْقُ لَفْظًا قَدَّرَ النُّعْمَانُ
 قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهِ وَقِيلَ كُلُّ
 وَقْتٍ لَهُ مُسْتَدْرِكٌ بِهِ الْقَضَا
 إِعَادَةُ لِخَلَلٍ أَوْ خَالِيَا
 مِنَ الزَّمَانِ ضَيِّقًا أَوْ اتَّسَعِ
 إِلَى سُهُولَةٍ لِأَمْرِ عُذْرًا
 بِرُخْصَةٍ كَأَكْلِ مَيْتٍ وَالسَّلَامِ
 وَالْقَصْرِ وَالْإِفْطَارِ إِذْ لَا جَهْدًا
 أَوْلَى وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ تُضَافُ
 كَالْقَصْرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ
 فِيهِ مُوَصَّلٌ لِقَصْدِ خَبَرِي
 عَقِيبَهُ فَالْأَكْثَرُونَ صَوَّبُوا

أَوْ ذُو انْعِكَاسٍ إِنْ تَشَأْ وَالطَّرْدُ
يُسَمَّى خِطَاباً أَوْ مُنَوَّعاً حَصَلَ
وَالظَّنُّ وَالْإِذْرَاكُ دُونَ حُكْمٍ
جَازِمُهُ التَّغْيِيرُ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ
صَحِيحٌ أَنْ طَابَقَ أَوْ لَا ذُو فَسَادٍ
وَضِدُّهُ الْوَهْمُ وَمَا سَاوَى فَشَكَّ
لِمُوجِبِ طَابَقَ حَدُّ الْعِلْمِ
وَابْنُ الْجَوَيْنِيِّ نَظَرِيٌّ عَسِرُ
تَفَاوُتاً وَرَدَّهُ الْمُحَقِّقُونَ
تَضْوِيرُهُ مُخَالِفاً خُلِفَ حَكَمُوا
وَفَارَقَ النُّسَيَّانَ فِي عُمُومِهِ

٥١ - الْجَامِعُ الْمَانِعُ حَدُّ الْحَدِّ
٥٢ - وَصَحَّحُوا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَزَلِّ
٥٣ - وَالنَّظَرُ الْفِكْرُ مُفِيدُ الْعِلْمِ
٥٤ - تَصَوُّرٌ وَمَعْنَى تَضَدِّيقٍ جَلِيٍّ
٥٥ - عِلْمٌ وَمَا يَقْبَلُهُ فَاِلَاغِتْقَادُ
٥٦ - وَغَيْرُهُ ظَنٌّ لِرُجْحَانِ سَلَكِ
٥٧ - الْفَخْرُ حُكْمُ الذَّهْنِ أَيْ ذُو الْجَزْمِ
٥٨ - ثُمَّ ضَرُورِيّاً رَأَى يُسْفِرُ
٥٩ - ثُمَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ يُظْلِقُونَ
٦٠ - وَالْجَهْلُ فَقْدُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ أَوْ
٦١ - وَالسَّهْوُ أَنْ يَذْهَلَ عَنْ مَعْلُومِهِ

(مَسْأَلَةٌ)

قِيلَ وَفَعَلُ مَا سِوَى الْمُكَلَّفِ
وَلَوْ عُمُوماً كَقَسِيمِ الْكُرْهِ
وَفِي الْمُبَاحِ ذَا وَتَالِيهِ سُلُوكُ

٦٢ - الْحَسَنُ الْمَأْذُونُ لَوْ أَجَرَ نَفِيٍّ
٦٣ - فَغَيْرُ مَنْهِيٍّ وَالْقَبِيحُ الْمَنْهِي
٦٤ - وَعَدٌّ ذَا وَاسِطَةٌ عَبْدُ الْمَلِكِ

(مَسْأَلَةٌ)

جَمَاعَةٌ وَجُوبَ صَوْمٍ مَنْ عَذَرَ
وَقِيلَ ذَا دُونَهُمَا وَابْنُ الْخَطِيبِ
وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ بِغَيْرِ مَيْنٍ
مُطْلَقِ الْأَسْمِ لَيْسَ حَثْماً دَخَلَا
حَقِيقَةً فَكَوْنُهُ الْمَشْهُورُ
مُكَلِّفاً وَلَا الْمُبَاحُ فَرَجَحُ

٦٥ - لَيْسَ مُبَاحُ التَّرَكِّ حَثْماً وَذَكَرَ
٦٦ - مِنْ حَائِضٍ وَمُذْنِفٍ وَذِي مَغِيبٍ
٦٧ - قَالَ عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ
٦٨ - قُلْتُ: وَفِي هَذَا الَّذِي زَادَ عَلَى
٦٩ - وَاخْتَلَفُوا فِي النَّذْبِ هَلْ مَأْمُورٌ
٧٠ - وَلَيْسَ مَنْدُوبٌ وَكُرْهُ فِي الْأَصَحِّ

- ٧١ - فِي حَدِّهِ إِلْزَامُ ذِي الْكُلْفَةِ لَا
 ٧٢ - أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ جِنْسَ مَا وَجِبَ
 ٧٣ - وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِي
 ٧٤ - بَقَا جَوَازِهِ أَيِ انْتِفَا الْحَرْجِ
 طَلَبُهُ وَالْمُرْتَضَى عِنْدَ الْمَلَا
 وَغَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ إِذْ لَا طَلَبُ
 وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِبٍ يَسْتَدْعِي
 وَقِيلَ فِي الْمُبَاحِ وَالنَّدْبِ انْدَرَجَ

(مسألة)

- ٧٥ - الْأَمْرُ مِنْ أَشْيَاءِ بَفَرْدٍ عِنْدَنَا
 ٧٦ - وَقِيلَ كُلًّا وَبِوَاحِدٍ حَصَلَ
 ٧٧ - خِلَافُهُ أَسْقَطَهُ وَقِيلَ مَا
 ٧٨ - لِفِعْلِهَا فَوَاجِبٌ أَغْلَاهَا
 ٧٩ - وَصَحَّحُوا تَحْرِيمَ وَاحِدٍ عَلَى
 يُوجِبُ مِنْهَا وَاحِدًا مَا عُيِّنَا
 وَقِيلَ بَلْ مُعَيَّنًا فَإِنْ فَعَلَ
 يَخْتَارُهُ مُكَلِّفٌ فَإِنْ سَمَا
 أَوْ تَرَكَّهَا عُوقِبَ فِي أَذْنَاهَا
 إِبْهَامِهِ وَهِيَ عَلَى مَا قَدْ خَلَا

(مسألة)

- ٨٠ - فَرَضُ الْكِفَايَةِ مُهِمٌّ يُقْصَدُ
 ٨١ - وَزَعَمَ الْأُسْتَاذُ وَالْجُودِي
 ٨٢ - وَهُوَ عَلَى الْكُلِّ رَأَى الْجُمْهُورُ
 ٨٣ - فَقِيلَ مُبْهَمٌ وَقِيلَ عُيِّنَا
 ٨٤ - وَبِالشَّرْعِ فِي الْأَصَحِّ يَلْزَمُ
 وَنَظَرٌ عَنْ فَاعِلٍ مُجَرَّدُ
 وَنَجَلُهُ يَفْضُلُ فَرَضَ الْعَيْنِ
 وَالْقَوْلُ بِالْبَعْضِ هُوَ الْمَنْصُورُ
 وَقِيلَ مَنْ قَامَ بِهِ وَوَهْنَا
 وَمِثْلُهُ سُنَّتُهَا تَنْقَسِمُ

(مسألة)

- ٨٥ - جَمِيعُ وَقْتِ الظُّهْرِ قَالَ الْأَكْثَرُ
 ٨٦ - لَا يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى الْمُؤَخَّرِ
 ٨٧ - وَقِيلَ الْآخِرُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ
 ٨٨ - وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَدَاءُ اتَّصَلَا
 وَقْتُ أَدَاءٍ وَعَلَيْهِ الْأَظْهَرُ
 وَقَدْ عَزَى وَجُوبُهُ لِلْأَكْثَرِ
 فَفِي سِوَاهُ قَاضٍ أَوْ مُعَجَّلُ
 مِنْ وَقْتِهِ وَآخِرُ إِذَا خَلَا

- ٨٩ - وَقِيلَ إِنْ قَدَّمَ فَرَضًا وَقَعَا
 ٩٠ - وَمَنْ يُؤَخِّرْ مَعَ ظَنٍّ مَوْتَهُ
 ٩١ - فَهُوَ أَدَاً وَالْقَاضِيَانِ بَلْ قَضَا
 ٩٢ - فَالْحَقُّ لَا عِضْيَانَ مَا لَمْ يَكُنْ
 إِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ حَتَّى انْقَطَعَا
 يَعْصِ فَإِنْ أَدَّاهُ قَبْلَ فَوْتِهِ
 أَوْ مَعَ ظَنٍّ أَنْ يَعْيشَ فَقَضَى
 كَالْحَجِّ فَلْيُسْنِدْ لآخر السَّني

(مسألة)

- ٩٣ - مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ مِنْ
 ٩٤ - وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِنْ كَانَ سَبَبُ
 ٩٥ - فَالتَّرْكُ لِلْحَرَامِ إِنْ تَعَذَّرَا
 ٩٦ - فَحُرِّمَتْ مَنْكُوحَةٌ إِنْ تُلْبَسَ
 مَقْدُورِنَا إِلَّا بِهِ حَتْمٌ زُكِنُ
 وَقِيلَ إِنْ شَرْطًا إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ
 إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ حَتْمًا يُرَى
 بِغَيْرِهَا أَوْ بَتَّ عَيْنًا وَنَسِي

(مسألة)

- ٩٧ - مُطْلَقُ الْأَمْرِ عِنْدَنَا لَا يَشْمَلُ
 ٩٨ - أَمَّا الَّذِي جِهَاتُهُ تَعَدَّدَا
 ٩٩ - فَإِنَّهَا تَصِحُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 ١٠٠ - وَقِيلَ لَا تَصِحُّ لَكِنْ حَصَلَا
 ١٠١ - وَمَنْ مِنْ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا خَرَجَ
 ١٠٢ - وَقِيلَ فِي عِضْيَانِهِ مُشْتَغَلُ
 ١٠٣ - وَسَاقِطٌ عَلَى جَرِيحٍ قَدْ قَتَلَ
 ١٠٤ - قِيلَ أَيْمٌ وَقِيلَ خَيْرٌ وَالْإِمَامُ
 كُرْهًا فِي الْوَقْتِ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ
 مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ اغْتَدَى
 وَلَا ثَوَابَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَشْهُرِ
 سُقُوطُهُ وَالْحَنْبَلِيُّ لَا وَلَا
 آتٍ بِوَاجِبٍ وَقِيلَ بِخَرَجٍ
 مَعَ انْقِطَاعِ النَّهْيِ وَهُوَ مُشْكِلُ
 إِنْ لَمْ يَزُلْ وَكُفَّاهُ إِنْ انْتَقَلَ
 لَا حُكْمَ وَالْحُجَّةُ حَوْلَ الْوَقْفِ حَامُ

(مسألة)

- ١٠٥ - نُجَوِّزُ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ
 ١٠٦ - مَا كَانَ لَا لِلْغَيْرِ أَوْ مُمْتَنِعًا
 وَمَنْعَتْ طَائِفَتَا اغْتِرَالِ
 لِغَيْرِ عِلْمِهِ بِأَنْ لَا يَقَعَا

١٠٧ - وَالطَّلَبُ الْإِمَامُ وَالْحَقُّ وَقَعَ مَا لَيْسَ بِالذَّاتِ بَلِ الْغَيْرِ امْتَنَعَ

(مسألة)

١٠٨ - حُصُولُ شَرْطِ الشَّرْعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 ١٠٩ - وَفَرَضَتْ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الْفُرُوعُ
 ١١٠ - وَالْمَنَعُ مُطْلَقاً وَفِي الْأَمْرِ وَفِي
 ١١١ - وَالْخُلْفُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْ مَا آلَ لَهُ

فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ لَمْ يُعْتَبَرْ
 مِنْ كَافِرٍ وَالْمُرْتَضَى هُنَا الْوُقُوعُ
 جِهَادِهِمْ وَغَيْرِ مُرْتَدٍّ قُفِي
 لَا نَحْوِ إِتْلَافٍ وَعَقْدٍ أَكْمَلَهُ

(مسألة)

١١٢ - يَخْتَصُّ بِالتَّكْلِيفِ فِعْلٌ فَالَّذَا
 ١١٣ - هَلْ فِعْلٌ ضِدُّ أَوْ الْإِنْتِهَاءُ
 ١١٤ - وَأَنَّ قَصْدَ التَّرْكِ غَيْرُ مُشْتَرِطٍ
 ١١٥ - وَوَجَّهَ الْأَمْرَ لَدَى الْمُبَاشَرَةِ
 ١١٦ - وَقَبْلَهَا اللَّوْمُ عَلَى كَفِّ نُهْيِ
 ١١٧ - بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلْزَامًا
 ١١٨ - ثُمَّ إِذَا بَاشَرَ قَالُوا يَسْتَمِرُّ

كُلِّفَ فِي النَّهْيِ بِهِ الْكَفُّ وَذَا
 الْمُرْتَضَى الثَّانِي لَا الْإِنْتِفَاءُ
 بَلَى لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ يُشْتَرِطُ
 مُحَقِّقُوا الْأِيْمَةَ الْأَشَاعِرَهُ
 وَالْأَكْثَرُونَ قَبْلُ ذُو تَوَجُّهِ
 وَقَبْلَهُ لَدَيْهِمْ إِغْلَامًا
 وَقَالَ قَوْمٌ بِانْقِطَاعِ مُسْتَقَرِّ

(مسألة)

١١٩ - يَصِحُّ فِي الْأَظْهَرِ أَنْ يُكَلِّفَا
 ١٢٠ - أَوْ أَمْرٌ وَاتَّفَقُوا إِنْ جَهِلَا

مَنْ انْتَفَا شَرْطُ الْوُقُوعِ عَرَفَا
 وَالْعِلْمُ لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ اغْتَلَى

(خاتمة)

١٢١ - فِي وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَّخْيِيرِ عَنْ تَحْرِيمِ جَمْعٍ وَإِبَاحَةِ وَسْنٍ



الكتاب الأول

في الكتاب، ومباحث الأقوال

- ١٢٢ - أَمَا الْقُرْآنُ هَا هُنَا فَالْمُنْزَلُ عَلَى النَّبِيِّ مُعْجِزاً يُفْصَلُ
 ١٢٣ - بَاقِي تِلَاوَةٍ وَمِنْهُ الْبَسْمَلَةُ لَا فِي بَرَاءَةٍ وَلَا مَا نَقَلَهُ
 ١٢٤ - أَحَادُهُمْ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا وَالسَّبْعُ قَطْعاً لِلتَّوَاتُرِ انْتَمَى
 ١٢٥ - وَقِيلَ إِلَّا هَيْئَةَ الْأَدَاءِ وَقِيلَ خُلْفَ اللَّفْظِ لِلْقُرَاءِ
 ١٢٦ - وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّوَادَ لَمْ يُبَخَّ قِرَاءَةً بِهَا وَلَكِنْ الْأَصَحُّ
 ١٢٧ - كَخَبَرٍ فِي الْاِخْتِجَاجِ تَجْرِي وَأَنَّهَا الَّتِي وَرَاءَ الْعَشْرِ
 ١٢٨ - وَلَا يَجُوزُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَرُودُ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يُبْنَى
 ١٢٩ - أَوْ مَا سِوَى ظَاهِرِهِ قَدْ يُقْصَدُ بِلَا دَلِيلٍ عِنْدَ مَنْ يُعْتَمَدُ
 ١٣٠ - ثُمَّ أَصْحَحَهَا بَقَاءَ الْمُجْمَلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُكَلِّفًا بِالْعَمَلِ
 ١٣١ - وَأَنَّ بِالْقَرَائِنِ الْأَدْلَى نَقْلِيَّةً تُعْطَى الْيَقِينَ كُلُّهُ

الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ

- ١٣٢ - الْأَوَّلُ الدَّالُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ نُطْقٍ وَهُوَ نَصٌّ إِنْ يَفِي
 ١٣٣ - كَغَامِرٍ لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَى سِوَى مُفَادِهِ وَظَاهِرٌ لَهُ حَوَى
 ١٣٤ - مُرَكَّبٌ إِنْ جُزْءٌ مَعْنَى يُقْصَدُ أَفَادَةُ الْجُزْءِ وَإِلَّا مُفْرَدٌ
 ١٣٥ - وَإِنْ يُفِيدُ مَعْنَاهُ بِالْمُوَافَقَةِ فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مُطَابِقَةٌ
 ١٣٦ - وَجُزْؤُهُ تَضَمُّنٌ وَالْإِلْتِزَامُ لَازِمُهُ وَذَانِ بِالْعَقْلِ التَّمَامُ
 ١٣٧ - وَالصُّدُقُ وَالصُّحَّةُ فِي الَّذِي مَضَى إِنْ رَامَ إِضْمَاراً دَلَالَةً اقْتِضَا

- ١٣٨ - أَوْ لَا وَقَدْ أَفَادَ مَا لَمْ يُقْصَدِ
 ١٣٩ - بِعَكْسِهِ حَدًّا فَمَهُمَا وَافَقَهُ
 ١٤٠ - فَحَوَى الْخِطَابَ إِنْ يَكُنْ أَوْلَى وَمَا
 ١٤١ - فَالشَّافِعِي دَلَّ قِيَاسًا وَالْخِلَافَ
 ١٤٢ - عِلَاقَةُ الْأَوَّلِ إِطْلَاقُ الْأَخْصِ
 ١٤٣ - وَإِنْ يَكُنْ خَالَفَ فَالْمُخَالَفَةُ
 ١٤٤ - لِنَحْوِ خَوْفٍ أَوْ لِغَالِبٍ يُقَالُ
 ١٤٥ - أَوْ حَادِثٍ أَوْ جَهْلٍ حُكْمٍ أَوْ سِوَى
 ١٤٦ - نَعَمْ وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَاسَ بِهِ
 ١٤٧ - وَقِيلَ لَا يَعُمُّهُ إِجْمَاعًا
 ١٤٨ - كَالْغَنَمِ السَّائِمِ أَوْ سَائِمَةٍ
 ١٤٩ - عَلَى الْأَصَحِّ وَحَكَى السَّمْعَانِي
 ١٥٠ - وَالنَّفْيُ غَيْرُ سَائِمَاتِ الْغَنَمِ
 ١٥١ - وَمِنْهُ عِلَّةٌ وَظَرْفٌ وَعَدَدٌ
 ١٥٢ - وَسَبْقُ مَعْمُولٍ وَفَصْلُ الْخَبَرِ
 ١٥٣ - وَإِنَّمَا وَنَحْوُ مَا وَإِلَّا
 ١٥٤ - أَيْ إِنَّمَا وَغَايَةٌ فَالْفَصْلُ
 ١٥٥ - مُنَاسِبًا فَمُطْلَقًا فَالْعَدَدُ
 ١٥٦ - يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ فَالْبَيَانِي
 ١٥٧ - لِلْحَضَرِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ إِنَّمَا
 ١٥٨ - وَحُجَّةٌ جَمِيعُهَا إِلَّا اللَّقَبُ
 ١٥٩ - وَقِيلَ مَعْنَى وَاحْتِجَاجًا يَصْطَفِي
- فَهِيَ إِشَارَةٌ وَضِدُّ مَا بُدِيَ
 فِي حُكْمِهِ الْمَنْطُوقُ فَالْمُوَافَقَةُ
 سَاوَى فَلَحْنُهُ وَقِيلَ مَا انْتَمَى
 لَفْظًا مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً خِلَافَ
 وَالثَّانِ نَقْلُ اللَّفْظِ عُرْفًا اقْتِنَصَ
 وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ حَازِفَةً
 مَذْكُورُهُ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ سُؤَالِ
 ذَاكَ إِذَا التَّخْصِصُ بِالذِّكْرِ حَوَى
 بَلْ قِيلَ مَعْرُوضٌ يَعُمُّ فَاَنْتَبَهْ
 فَالْوَصْفُ وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَى
 الضَّأْنُ لَا مُجَرَّدُ السَّائِمَةِ
 عَنِ الْجَمَاهِيرِ اعْتِبَارَ الثَّانِي
 وَقِيلَ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ
 حَالٌ وَمِنْهَا الشَّرْطُ وَالْغَايَةُ عُدَّ
 مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ نَحْوِهِ بِالْمُضْمَرِ
 وَذَا فَمَا يُقَالُ نُطْقًا أَعْلَى
 وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ فَوُصِفَ يَتْلُو
 فَسَبْقُ مَعْمُولٍ إِذِ الْمُعْتَمَدُ
 كَالْحَضَرِ وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانٍ
 وَالْحَقُّ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّمَا
 فِي لُغَةٍ وَقِيلَ لِلشَّرْعِ انْتَسَبَ
 بِاللَّقَبِ الدَّقَاقُ ثُمَّ الصَّيْرِفِيُّ

وَقِيلَ فِي الشَّرْعِ وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرِ
وَقَوْمٌ الْوَصْفِ وَقَوْمٌ الْعَدَدِ

١٦٠ - وَأَنْكَرَ النُّعْمَانُ كُلًّا وَاسْتَقَرَّ

١٦١ - وَفِي سِوَى الشَّرْعِ أَبِي السُّبُكِيِّ وَرَدَّ

(مسألة)

عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ عَظِيمِ اللَّطْفِ
أَشَدُّ فِي إِفَادَةٍ وَيَسْرَةُ
الْفَاطِنَا الْمُفِيدَةُ الْمَعَانِي
فَقَطَّ بَلِ اسْتِنْبَاطُهُ مِنْ نَقْلِ
مَعْنَى وَلَفْظُ مُفْرَدٌ مُسْتَعْمَلٌ
أَوْ مُهْمَلٌ كَاسْمِ الْهَجَا أَوْ يَرِدُ
بِالْوَضْعِ جَعْلُهُ دَلِيلَ الْمَعْنَى
نَشْرُطُهُ وَقَالَ عَبَّادٌ بَلَى
وَقِيلَ بَلْ حَامِلَةٌ عَلَيْهِ
وَقِيلَ مُطْلَقًا وَقِيلَ ذَهَبًا
لِكُلِّ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ حَصَلًا
تَشَابَهُ اللَّهْ الَّذِي قَدْ عَلِمَا
وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى ذِي خَفَا
قَدْ قَالَهُ الْفَخْرُ وَلَكِنْ نَازَعُوا

١٦٢ - حَدُوثُ مَوْضُوعَاتِنَا لِلْكَشْفِ

١٦٣ - وَهِيَ مِنَ الْمِثَالِ وَالْإِشَارَةِ

١٦٤ - وَهِيَ كَمَا صَرَّحَ أَهْلُ الشَّانِ

١٦٥ - وَعُرفَتْ بِالنَّقْلِ لَا بِالْعَقْلِ

١٦٦ - وَاللَّفْظُ مَذْلُولَاتِهِ قَدْ فَصَّلُوا

١٦٧ - كِكَلِمَةٍ فَتِلْكَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ

١٦٨ - مُرَكَّبًا كَمَا مَضَى وَيُعْنَى

١٦٩ - وَكَوْنُهُ مُنَاسِبَ الْمَعْنَى فَلَا

١٧٠ - يَغْنِي كَفَتْ دَلَالَةٌ إِلَيْهِ

١٧١ - وَوَضْعُهُ لِخَارِجِي الْمَعْنَى

١٧٢ - وَكُلُّ مَعْنَى مَا لَهُ لَفْظٌ بَلَى

١٧٣ - وَالْمُحْكَمُ الْمُتَضِحُّ الْمَعْنَى وَمَا

١٧٤ - وَرُبَّمَا يُظْلَعُهُ مَنْ اضْطَفَى

١٧٥ - إِلَّا عَلَى الْخَوَاصِّ لَفْظٌ شَائِعٌ

(مسألة)

وَمِنْهُمْ ابْنُ فُورِكَ وَالْأَشْعَرِيُّ
عِلْمًا ضَرُورِيًّا وَصَوْتًا قَدْ نَطَقَ
وَالْعِلْمُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ
مُحْتَمِلٌ وَغَيْرُهُ تَوْقِيفِي

١٧٦ - تَوْقِيفُ اللُّغَاتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

١٧٧ - عَلَّمَهَا بِالْوَحْيِ أَوْ بِأَنْ خَلَقَ

١٧٨ - وَبِاضْطِلَاحٍ قَالَ ذُو اعْتِزَالٍ

١٧٩ - وَقِيلَ مَا اسْتُغْنِيَ فِي التَّعْرِيفِ

١٨٠ - وَقِيلَ عَكْسُهُ وَقَوْمٌ وَقَفُوا وَقَوْمُ التَّوْقِيفِ ظَنُّ الْفُؤَا

(مسألة)

١٨١ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ مَعَ الْغَزَالِي
١٨٢ - لَا تَثْبُتُ اللُّغَاتُ بِالْقِيَاسِ
١٨٣ - شَرْعاً وَفِي لُغَةِ الشَّيرَازِي
١٨٤ - وَقَالَ قَوْمٌ تَثْبُتُ الْحَقَائِقُ
١٨٥ - عَلَى جَوَازِ مَا بِالْإِسْتِقْرَاءِ ثَبَتَ

وَالْأَمِدِيُّ وَأَبِي الْمَعَالِي
وَأَثَبَتَ الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ
وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالرَّازِي
دُونَ الْمَجَازِ وَالْجَمِيعُ وَافَقُوا
تَعَمِيمُهُ وَالْمَنْعُ فِي الْأَعْلَامِ بَتَّ

(مسألة)

١٨٦ - اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ذَوَا اتِّحَادٍ
١٨٧ - كَعَلِمَ مَا لِمُعَيَّنٍ وَضِعَ
١٨٨ - فَإِنْ يَكُ التَّغْيِينُ خَارِجِيًّا
١٨٩ - فَالْجِنْسُ لِلْمَاهِيَةِ اسْمُهُ وَضِعَ
١٩٠ - تُلْفِيهِ ذَا تَوَاطُؤٍ إِنْ اسْتَوَى
١٩١ - وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّدَا
١٩٢ - مَعْنَاهُ دُونَ اللَّفْظِ ذُو تَرَادُفٍ
١٩٣ - حَقِيقَةٌ مُشْتَرَكٌ وَإِلَّا

قَدْ يَمْنَعُ الشَّرَكَةُ فِي الْمُرَادِ
لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرُهُ كَمَا اتَّبَعَ
فَعَلِمَ الشَّخْصِ وَإِنْ ذَهَبْنَا
مِنْ حَيْثُ هِيَ فِشْرَكَةٌ لَا تَمْتَنِعُ
مُشْكُكاً إِذَا تَفَاوُتَا حَوَى
فَمُتَبَايِنٌ وَمَهُمَا اتَّحَدَا
وَعَكْسُهُ إِنْ كَانَ فِي الْمُخَالَفِ
حَقِيقَةٌ مَعَ الْمَجَازِ يُثَلَّى

(مسألة)

١٩٤ - الْإِشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ لِسِوَاهُ
١٩٥ - فِي أَحْرَفٍ أَصْلِيَّةٍ وَالْمَعْنَى
١٩٦ - وَمِنْهُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُطَّرِدُ
١٩٧ - مَنْ لَمْ يَقُمْ وَصِفَ بِهِ مَا اشْتَقَّ لَهُ

وَلَوْ مَجَازاً لِتَنَاسُبِ حَوَاهُ
وَشَرْطُهُ التَّغْيِيرُ كَيْفَ عَنَّا
وَمِنْهُ كَالْقَارُورَةِ الْمُقْتَصِدُ
مِنْهُ سُمِّيَ وَخَالَفَ الْمُعْتَزِلَةَ

- ١٩٨ - وَلَا الَّذِي قَامَ بِهِ مَا لَيْسَ لَهُ
 ١٩٩ - وَالْأَكْثَرُونَ شَرَطُوا لَهُ الْبَقَا
 ٢٠٠ - أَوْ آخِرِ الْجُزْءِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ
 ٢٠١ - وَالرَّابِعُ الْوَقْفُ وَقِيلَ إِنْ طَرَا
 ٢٠٢ - لَمْ يَجْزِ الْإِطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلَا
 ٢٠٣ - خُصُوصِ تِلْكَ الذَّاتِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ
 ٢٠٤ - حَالِ التَّلَبُّسِ وَقِيلَ النُّطْقِ

(مسألة)

- ٢٠٥ - وَقُوعُ ذِي التَّرَادُفِ الْمُصَوَّبُ
 ٢٠٦ - كَأَنَّهُ فِي لُغَةٍ مُفْرَدَةٍ
 ٢٠٧ - وَلَيْسَ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ الْحَدُّ مَعَ
 ٢٠٨ - وَالْحَقُّ أَنَّ تَابِعًا يُفِيدُ
 ٢٠٩ - وَالْمُرْتَضَى تَعَاقُبُ الرَّدْفَيْنِ
 ٢١٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ تُعْبَدًا

(مسألة)

- ٢١١ - ذُو الْاِشْتِرَاكِ وَاقِعٌ فِي الْأَظْهَرِ
 ٢١٢ - وَفِي الْقُرْآنِ نَجْلُ دَاوُدَ نَفَى
 ٢١٣ - وَقِيلَ وَاجِبٌ وَقِيلَ مُمْتَنِعٌ

(مسألة)

- ٢١٤ - يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مَعْنِيَاهُ
 ٢١٥ - حَقِيقَةٌ وَذَا ظُهُورٍ فِيهِمَا
 تَجَوُّزًا وَالشَّافِعِي رَأَى
 فَاحِمِلْ بِلَا قَرِينَةٍ عَلَيْهِمَا

- ٢١٦ - وَوَافَقَ الْقَاضِي وَقَالَ مُجْمَلُ
 ٢١٧ - وَالْأَكْثَرُونَ مِثْلَ مَا حَكَى الصَّفِي
 ٢١٨ - وَقِيلَ إِنَّمَا يَصِحُّ عَقْلًا
 ٢١٩ - وَقِيلَ فِي الْإِفْرَادِ لَا يَصِحُّ
 ٢٢٠ - الْجَمْعُ بَاغْتِبَارِ مَعْنِيهِ
 ٢٢١ - وَالْخُلْفُ يَجْرِي فِي الْمَجَازَيْنِ وَفِي
 ٢٢٢ - فَبِالْعُمُومِ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ سَلَكُ
- عَلَيْهِمَا لِلِاحْتِيَاظِ يُحْمَلُ
 بِالْمَنْعِ مِنْ حَمْلِ وَبِالتَّوَقُّفِ
 وَقِيلَ لَا يَصِحُّ ذَاكَ أَضْلًا
 وَقِيلَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْأَصَحُّ
 إِنْ سَوَّغُوهُ قَدْ بُنِيَ عَلَيْهِ
 حَقِيقَةً وَضِدَّهَا فِيمَا اضْطُفِيَ
 وَقِيلَ لِلْفَرَضِ وَقِيلَ مُشْتَرَكُ



(الحقيقة والمجاز)

- ٢٢٣ - الأولُ الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ
 ٢٢٤ - فِي لُغَةٍ تَكُونُ أَوْ عُرْفِيَّةً
 ٢٢٥ - وَالْأُولَيَانِ وَقَعَا وَقَدْ نَفَى
 ٢٢٦ - وَقَوْمٌ الْإِمْكَانُ لِلشَّرْعِيَّةِ
 ٢٢٧ - قَوْمٌ وَذَا الْمُخْتَارُ لَا الْفُرُوعَا
 ٢٢٨ - وَقِيلَ لَا الْإِيْمَانُ وَالتَّوَقُّفُ
 ٢٢٩ - إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ اسْمُهُ وَيُطْلَقُ
 ٢٣٠ - بِالْوَضْعِ ثَانِيًا مَجَازٌ لِإِغْتِلَاقِ
 ٢٣١ - وَسَبَقُ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْمُسْتَضْهَرِ
 ٢٣٢ - وَقَدْ نَفَى وَقُوعَهُ أُولُو فِطْنٍ
 ٢٣٣ - وَإِنَّمَا يُؤْثِرُهُ لِثِقَلِهَا
 ٢٣٤ - أَوْ شُهْرَةَ الْمَجَازِ أَوْ بِلَاغَتِهِ
 ٢٣٥ - وَلَيْسَ غَالِبًا عَلَى اللُّغَاتِ
 ٢٣٦ - وَلَا إِذَا الْحَقِيقَةُ اسْتَحَالَتْ
 ٢٣٧ - وَهُوَ مَعَ النَّقْلِ يُنَاوِي الْأَصْلَا
 ٢٣٨ - وَبَعْدَهُ الْمَجَازُ وَالْإِضْمَارُ
 ٢٣٩ - فَالنَّقْلُ بَعْدَهُ فَالِاشْتِرَاكُ ثُمَّ
 ٢٤٠ - بِالشَّكْلِ أَوْ ظَاهِرٍ وَصْفٍ يُرْعَى
- فِيْمَا اضْطِلَاحًا أَوَّلًا تُوَضَّعُ لَهُ
 عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا أَوْ شَرْعِيَّةً
 عُرْفِيَّةً تَعُمُّ قَوْمٌ حُنَفَا
 وَقَوْمٌ الْوُقُوعَ وَالْدِّينِيَّةَ
 وَذُو اغْتِرَالٍ أَطْلَقَ الْوُقُوعَا
 لِلسَّيْفِ وَالشَّرْعِيَّ مَا لَا يُعْرَفُ
 لِلنَّذْبِ وَالْمُبَاحِ ثُمَّ الْمُطْلَقُ
 فَسَبَقُ وَضْعٍ وَاجِبٌ بِالِاتِّفَاقِ
 لَيْسَ بِوَاجِبٍ سِوَى فِي الْمَضْدَرِ
 وَآخِرُونَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
 أَوْ لِبَشَاعَةٍ بِهَا أَوْ جَهْلِهَا
 أَوْ غَيْرِ ذَا كَالسَّجْعِ أَوْ قَافِيَتِهِ
 وَنَجْلٌ جَنِّي قَالَ بِالِاثْبَاتِ
 مُعْتَمِدًا وَخَالَفَ ابْنُ ثَابِتٍ
 وَمِنْهُمَا التَّخْصِيصُ جَزْمًا أَوْ لَى
 سَاوَاهُ فَهُوَ الثَّالِثُ الْمُخْتَارُ
 يَأْتِي الْمَجَازُ لِعَلَاقَاتِ تَوْمٍ
 أَوْ بِإِغْتِبَارِ مَا يَكُونُ قَطْعًا

وَالْكُلُّ أَيْ لِبَعْضِهِ وَالسَّبَبُ
وَالضُّدُّ وَالْجَوَارِ ثُمَّ الْآلَةُ
وَقِيلَ بِالْوَقْفِ وَقِيلَ الْجِنْسُ قَطْ
وَالْفِعْلُ وَالْحُرُوفُ ذُو اعْتِمَادٍ
وَالْفِعْلُ وَالْمُشْتَقُّ إِلَّا بِالتَّبَعِ
وَقِيلَ إِلَّا مُتَلَمَّحَ الصِّفَةِ
سِوَاهُ لِلْأَفْهَامِ غَيْرِ النَّادِرِ
خِلَافِ أَضْلِهِ وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ
وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ أَنْ يَطْرُدَا
إِمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ أَوْ فِي الظَّاهِرِ

٢٤١ - أَوْ غَالِبًا وَالنَّقْصُ وَالْمُسَبَّبُ
٢٤٢ - وَالْمُتَعَلِّقُ وَعَكْسُ الْخُمْسَةِ
٢٤٣ - وَالسَّمْعُ فِي نَوْعِ الْمَجَازِ مُشْتَرِطٌ
٢٤٤ - وَصِحَّةُ الْمَجَازِ فِي الْإِسْنَادِ
٢٤٥ - وَالْفَخْرُ فِي الْحُرُوفِ مُطْلَقًا مَنَعٌ
٢٤٦ - وَالْمَنَعُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
٢٤٧ - وَيُعْرَفُ الْمَجَازُ مِنْ تَبَادُرِ
٢٤٨ - وَصِحَّةِ النَّفْيِ وَجَمْعِهِ عَلَى
٢٤٩ - فِي الْمُسْتَحِيلِ وَلِزُومًا قِيْدًا
٢٥٠ - وَوَقْفِهِ عَلَى الْمُسَمَّى الْآخِرِ

(مسألة)

فِيمَا لَهُ لَا عِنْدَهُمْ مُعَرَّبٌ
كَالشَّافِعِيِّ وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ

٢٥١ - اللَّفْظُ إِذْ مَا اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ
٢٥٢ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

(مسألة)

أَوْ فَمَجَازٌ أَوْ كِلَيْهِمَا ضَبْطٌ
وَذَلِكَ اللَّفْظُ الَّذِي مَا اسْتُعْمِلَا
فَفِي خِطَابِ الشَّرْعِ لِلشَّرْعِ اجْعَلِ
وَقِيلَ فِي الْإِثْبَاتِ لِلشَّرْعِ قَوِي
رَأْيَانِ لِلسَّيْفِ مَعَ الْغَزَالِي
حَقِيقَةٌ فَفِيهِ خُلِفَتْ قُرْرًا
وَقِيلَ مُجْمَلٌ وَقِيلَ اللَّغْوِي
حَقِيقَةٌ مَرْجُوحَةٌ فَالْمُرْتَضَى

٢٥٣ - اللَّفْظُ أَقْسَامٌ حَقِيقَةٌ فَقَطْ
٢٥٤ - بِجِهَتَيْنِ اعْتِبَرَا أَوْ لَا وَلَا
٢٥٥ - ثُمَّ عَلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ أَحْمِلِ
٢٥٦ - فَالْعُرْفُ ذِي الْعُمُومِ ثُمَّ اللَّغْوِي
٢٥٧ - وَاللَّغْوِي فِي النَّهْيِ وَالْإِجْمَالِ
٢٥٨ - ثُمَّ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ تَعَذَّرَا
٢٥٩ - رُدَّ إِلَيْهِ بِالْمَجَازِ فِي الْقَوِي
٢٦٠ - وَإِنْ مَجَازٌ رَاجِعٌ قَدْ عَارِضًا

- ٢٦١ - ثَالِثُهَا الْإِجْمَالُ إِذْ لَا هَجَرَ عَنْ
 ٢٦٢ - يُرَادُ مِنْ لَفْظِ مَجَازاً لَا يَدُلُّ
 ٢٦٣ - يَبْقَى عَلَى الْحَقِيقَةِ الْخِطَابُ
 وَكَوْنُ حُكْمٍ ثَابِتٍ يُمَكِّنُ أَنْ
 عَلَى اعْتِبَارٍ أَنَّهُ الْمُرَادُ بَلْ
 إِنْ لَمْ يُجَوِّزْ ذَلِكَ الصَّوَابُ

(مسألة)

- ٢٦٤ - اللَّفْظُ إِنْ أُطْلِقَ فِي مَعْنَاهُ ثُمَّ
 ٢٦٥ - كِنَايَةً وَهُوَ حَقِيقَةٌ جَرَى
 ٢٦٦ - عَنْ لَازِمٍ مِنْهُ بِمَلْزومٍ فَذَا
 ٢٦٧ - وَمَنْ يَقُلْ مَجَازاً أَوْ حَقِيقَةً
 ٢٦٨ - وَإِنْ لِسَلْوِيحٍ سِوَاهُ قُصِداً
 أُرِيدَ مِنْهُ لَازِمُ الْمَعْنَى فَسَمَّ
 أَوْ لَمْ يُرَدْ مَعْنَى وَلَكِنْ عُبراً
 يَجْرِي مَجَازاً فِي الَّذِي السُّبْكِي اخْتَذَى
 أَوْ لَا وَلَا كُلُّ لَدَيْهِ حُجَّةُ
 تَغْرِضُهُمْ لَيْسَ مَجَازاً أَبَدًا



(الحروف)

- ٢٦٩ - (إِذَا) جَوَاباً وَجَزَاءً صَاحِبَا
 ٢٧٠ - لِلشَّرْطِ (إِنْ) وَالنَّفْيِ وَالزِّيَادَةِ
 ٢٧١ - وَمُطْلَقَ الْجَمْعِ وَلِلتَّفْصِيلِ
 ٢٧٢ - وَكَ (إِلَى) وَ (بَلْ) وَلِلتَّخْيِيرِ
 ٢٧٣ - (أَيُّ) لِنِدَا الْأَوْسَطِ فِي الشَّهْرِ
 ٢٧٤ - لِلشَّرْطِ (أَيُّ) وَلِلإِسْتِفْهَامِ ثُمَّ
 ٢٧٥ - ثُمَّ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ فِيهِ دَلْ
 ٢٧٦ - لِلْمَاضِ (إِذْ) وَرَجَّحِ الْمُسْتَقْبَلَا
 ٢٧٧ - مِنْهُ وَذَاتِ الْجَرِّ بِالزَّمَانِ
 ٢٧٨ - إِنْ عَلَلْتُ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا
 ٢٧٩ - ظَرَفٌ لِلإِسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ (إِذَا)
 ٢٨٠ - وَلِلْمُفَاجَاةِ فَقِيلَ حَرْفَا
 ٢٨١ - (إِلَى) لِلإِنْتِهَاءِ وَمَعْنَى (فِي) وَ (مَعَ)
 ٢٨٢ - (الْبَاءُ) لِلإِلْصَاقِ وَالتَّعْدِيَةِ
 ٢٨٣ - وَقَسَمَ وَمِثْلُ (مَعَ) وَ (فِي) (عَلَى)
 ٢٨٤ - وَبَدَلًا جَاءَتْ وَلِلتَّأْكِيدِ
 ٢٨٥ - وَالْجُمْلَةُ الْإِضْرَابُ لِإِنْتِقَالِ
 ٢٨٦ - (بَيِّدَ) كَ (غَيْرَ) وَكَ (مِنْ أَجْلِ) وَ (ثُمَّ)
- فَقِيلَ دَائِمًا وَقِيلَ غَالِبًا
 وَالشَّكُّ وَالِإِبْهَامَ (أَوْ) أَفَادَتْ
 وَأَنْكَرَ التَّقْسِيمَ فِي (التَّسْهِيلِ)
 كَذَا لِتَقْرِيْبٍ لَدَى الْحَرِيرِ
 لَا الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ وَلِلتَّفْسِيرِ
 مَوْصُولَةٌ وَذَاتُ وَصْفٍ قِيلَ ضَمَّ
 وَوُضِلَتْ إِلَى نِدَا مَا فِيهِ (أَلْ)
 ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ وَبَدَلًا
 وَحَرْفًا أَوْ ظَرْفِيَّةً قَوْلَانِ
 عَنْ سَيِّبَوَيْهِ فَجَرَى خُلْفُ (إِذَا)
 وَقُلَّ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرَادِ ذَا
 أَوْ لِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ظَرْفًا
 وَ (مِنْ) وَ (عِنْدَ) وَلِتَبْيِينِ تَقَعُ
 وَالسَّبَبِيَّةِ وَالِإِسْتِعَانَةِ
 وَ (عَنْ) وَ (مِنْ) فِي الْمُرْتَضَى وَكَ (إِلَى)
 وَ (بَلْ) أَتَتْ لِلْعَظْفِ فِي الْفَرِيدِ
 لِمُغَرَضٍ آخِرٍ أَوْ إِنْطَالِ
 عَظْفٍ لِتَشْرِيكِ وَمُهْلَةٍ يَضُمُّ

وَرَدَّ عَبَّادِيْنَا كَقَطْرُبٍ
كَذَا لِاسْتِثْنَاءٍ فِي الْقَلِيلِ
وَقِيلَ بَيْنَ الْفَا وَثُمَّ تُلْفَى
تَدْخُلُ مَعَ (إِلَى) وَ(حَتَّى) دَخَلَا
ذَيْنِ وَفِي الْعَاطِفَةِ الْخُلْفُ نُفِي
عَلَيْهِ أَوْ عَدَمِهِ فَوَاضِحُ
وَقِيلَ أَوَّلٍ أَوْ الْآخِرِ
وَتُعْطَى الِاسْتِغْلَا كَثِيرًا حَرْفًا
وَ(الْبَا) وَ(لَكِنْ) وَمَزِيدَةٌ تَفِي
بِ(عَنْ) تَجَاوَزِ ابْتَدَى اسْتَغْلِ ابْدِلِ
بِحَسَبِ الْمَقَامِ وَالتَّرْتِيبِ
وَكِ(إِلَى) (عَلَى) وَ(مَعَ) وَ(الْبَا) وَ(مِنْ)
وَاللَّامِ (كُلُّ) فِيهِ الِاسْتِغْرَاقُ عَنْ
جَمْعًا وَأَجْزَا مُفْرَدٍ مُعْرَفٍ
كَسَبَقِ فِعْلٍ أَوْ أَدَاةٍ قَدْ نَفَتْ
أُثْبِتَ لِلْبَعْضِ وَإِلَّا فَلْيَعْمُ
وَالْمِلْكِ وَالتَّوَكِيدِ وَالصِّيْرُورَةِ
وَ(عِنْدَ) (بَعْدَ) (مِنْ) وَ(عَنْ) وَ(مَعَ) (إِلَى)
إِسْمِيَّةً وَفِي الْمُضَارِعِ اخْتِمَلُ
مُوبِّخٌ وَنَفْيُهُ لَا يُرْتَضَى

٢٨٧ - وَفِيهِمَا خُلْفٌ وَلِلتَّرْتِيبِ
٢٨٨ - (حَتَّى) لِإِلَانْتِهَاءٍ وَالتَّغْلِيلِ^(١)
٢٨٩ - قُلْتُ وَكَالْوَاوِ وَقِيلَ كَالْفَا
٢٩٠ - وَفِي دُخُولِ الْغَايَةِ الْأَصَحُّ لَا
٢٩١ - رَابِعُهَا إِنْ كَانَ جِنْسُهُ فَفِي
٢٩٢ - وَحَيْثُمَا دَلَّ دَلِيلٌ صَالِحُ
٢٩٣ - وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ
٢٩٤ - (عَلَى) الْأَصَحُّ اسْمًا كَفَوْقُ يُلْفَى
٢٩٥ - وَمِثْلُ (مَعَ) وَ(عَنْ) وَ(مِنْ) وَ(اللَّامِ) (فِي)
٢٩٦ - أَمَّا عَلَا يَغْلُو فَفِعْلٌ عَلَّلِ
٢٩٧ - (الْفَاءُ) لِلْسَّبَبِ وَالتَّعْقِيبِ
٢٩٨ - (وَفِي) لِظَرْفِي الْمَكَانِ وَالزَّمَنِ
٢٩٩ - وَاللَّامِ وَالتَّوَكِيدِ ثُمَّ (كَي) كَ (أَنْ)
٣٠٠ - لِمُفْرَدَاتِ النُّكْرِ وَالْمُعْرَفِ
٣٠١ - قُلْتُ: وَإِنْ فِي حَيْزِ النَّفْيِ أَتَتْ
٣٠٢ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ ثُمَّ
٣٠٣ - لِإِلَاخْتِصَاصِ (اللَّامِ) وَالتَّعْدِيَةِ
٣٠٤ - وَالْعِلَّةِ التَّمْلِيكِ أَوْ كَ (فِي) (عَلَى)
٣٠٥ - (لَوْلَا) امْتِنَاعٌ لَوْجُودِ فِي الْجُمْلِ
٣٠٦ - عَرْضًا وَتَحْضِيضًا وَفِي الَّذِي مَضَى

(١) وفي نسخة بدل هذا الشطر:

حَتَّى لِإِلَانْتِهَاءٍ وَلِلتَّغْلِيلِ

٣٠٧ - (وَلَوْ) لِشَرْطِ الْمَاضِ وَالْمُسْتَقْبَلِ
 ٣٠٨ - وَلِلَّذِي كَانَ حَقِيقاً سَيَقَعُ
 ٣٠٩ - وَالْمُعْرِبُونَ وَالَّذِي فِي الْفَنِّ شَاعُ
 ٣١٠ - وَالْمُرْتَضَى امْتِنَاعُ مَا يَلِيهِ
 ٣١١ - ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي
 ٣١٢ - كَقَوْلِهِ ﴿لَوْ كَانَ﴾ لِالْآخِرِ لَا
 ٣١٣ - إِنْ لَمْ يُنَافِ وَيَأُولَى نَصُّهُ
 ٣١٤ - أَوِ الْمُسَاوِي نَحْوُ: (لَوْ لَمْ تَكُنْ
 ٣١٥ - وَوَرَدَتْ لِلْعَرَضِ وَالتَّمْنِي
 ٣١٦ - وَقَلَّةِ كَخَبَرِ الْمُصَدِّقِ
 ٣١٧ - (لَنْ) حَرْفُ نَفْيٍ يَنْصِبُ الْمُسْتَقْبَلَ
 ٣١٨ - تَوْكِيدُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا
 ٣١٩ - (مَا) اسْمًا أَتَتْ مَوْضُوعَةً وَنَكْرَةً
 ٣٢٠ - وَالشَّرْطُ الْاسْتِفْهَامُ وَالْحَرْفِيَّةُ
 ٣٢١ - (مِنْ) ابْتَدِئُ بِهَا وَبَيِّنْ عِلْلَ
 ٣٢٢ - وَالنَّصْرُ لِلْعُمُومِ أَوْ مِثْلَ (إِلَى)
 ٣٢٣ - لِلشَّرْطِ (مَنْ) وَالْوَضْلُ وَاسْتِفْهَامُ
 ٣٢٤ - لِطَلَبِ التَّضَدِّيقِ (هَلْ) وَمَا أَتَى
 ٣٢٥ - وَقَوْلُهُ فِي الْأَصْلِ لِلْإِجَابِ
 ٣٢٦ - لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبُصْرِيَّةِ

نَزْرًا فَلِلرَّبِّطِ فَقَطُّ أَبُو عَلِيٍّ
 أَيُّ لَوْقُوعٍ غَيْرِهِ عَمَرُوا اتَّبَعَ
 بِأَنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَا امْتِنَاعَ
 مَعَ كَوْنِهِ يَسْتَلْزِمُ التَّالِيَهُ
 إِنْ أَوَّلًا خِلَافُهُ لَمْ يَخْلُفِ
 ذُو خَلْفٍ وَيَثْبُتُ الَّذِي تَلَا
 نَاسِبُهُ (لَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْصِهِ)
 رَبِّيبَتِي) الْحَدِيثُ أَوْ بِالْأَدْوَنِ
 وَالْحَضُّ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْفَنِّ
 «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ»
 وَلَمْ يُفِدْ تَأْيِيدَ مَنْفِيٍّ بَلَى
 وَلِلدُّعَاءِ وَرَدَتْ فِي الْمُعْتَمَى
 مَوْضُوعَةً وَذَا تَعَجُّبٍ تَرَهُ
 نَفْيٍ زِيَادَةٍ وَمَضْذَرِيَّةِ
 بَعْضُ وَلِلْفَضْلِ أَتَتْ وَالْبَدَلِ
 وَ(عَنْ) وَ(فِي) وَ(عِنْدَ) وَ(الْبَاءِ) وَ(عَلَى)
 وَذَاتِ وَصْفٍ نُكْرًا أَوْ تَمَامِ
 تَصَوُّرًا كَ (هَلْ أَخُوكَ ذَا الْفَتَى)
 كَابْنِ هِشَامٍ لَيْسَ بِالصَّوَابِ
 الْوَاوُ وَالتَّرْتِيبُ وَالْمَعْيَةُ



(الأمر)

- ٣٢٧ - حَقِيقَةُ فِي الْقَوْلِ مَخْصُوصاً أَمْرٌ
 ٣٢٨ - وَقِيلَ وَضَعُهُ لِقَدْرِ مُشْتَرَكٍ
 ٣٢٩ - وَقِيلَ بَلْ مُشْتَرَكٌ فِي ذَانِ
 ٣٣٠ - وَحَدُّهُ اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كُفٍّ
 ٣٣١ - وَإِنْ عَلُوٌّ أَوْ الْأَسْتِعْلَاءُ انْتَفَى
 ٣٣٢ - وَالْفَخْرُ قَدْ قَالَ بِالْأَسْتِعْلَاءِ
 ٣٣٣ - بِقَضْدِهِ دَلَالَةٌ عَلَى طَلَبِ
 ٣٣٤ - وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا مُرَادِفًا
- فِي الْفِعْلِ ذُو تَجَوُّزٍ فِيمَا اشْتَهَرَ
 وَقِيلَ لَمْ يَقُلْهُ قَطُّ مَنْ سَلَكَ
 وَالشَّيْءِ وَالْوَصْفِ نَعْمَ وَالشَّانِ
 عَلَيْهِ مَذْلُولٍ بِغَيْرِ نَحْوِ كُفٍّ
 وَالْقَوْلُ بِاعْتِبَارِ ذَيْنِ ضَعْفًا
 وَالشَّيْخُ بِالْعُلُوِّ وَالْجُبَائِي
 بِاللَّفْظِ وَاعْدُدْ فِي الْبَدِيهِ الطَّلَبِ
 إِرَادَةً وَذُو اغْتِرَالٍ خَالَفَا

(مسألة)

- ٣٣٥ - لِمُثْبِتِي النَّفْسِيِّ خُلْفٌ يَجْرِي
 ٣٣٦ - وَالشَّيْخُ عَنْهُ النَّفْيُ قِيلَ الْوَقْفُ
 ٣٣٧ - فِي صِيغَةِ (افْعَلْ) لِلْوُجُوبِ تَرْدُ
 ٣٣٨ - وَالْإِذْنِ وَالَّتَّأْدِيبِ إِنْذَارٍ وَمَنْ
 ٣٣٩ - وَالْخَبَرِ التَّسْوِيَةِ التَّعْجِيبِ
 ٣٤٠ - وَلَا حَتِّقَارٍ وَاعْتِبَارٍ مَشُورَةٍ
 ٣٤١ - إِرَادَةً امْتِثَالِ التَّسْخِيرِ
 ٣٤٢ - أَيْ فِي الْوُجُوبِ لُغَةً أَوْ شَرْعاً أَوْ
 ٣٤٣ - وَفِي مُقَدَّرٍ لِهَذَيْنِ اخْتِمَلُ
- هَلْ صِيغَةُ تَخْصُّهُ لِلْأَمْرِ
 وَقِيلَ الْإِشْتِرَاكُ ثُمَّ الْخُلْفُ
 وَالنَّدْبِ وَالْمُبَاحِ أَوْ تَهْدُدُ
 إِرْشَادِ أَنْعَامٍ وَتَفْوِضِ تَمَنٍّ
 وَلِلدَّعَا التَّعْجِيزِ وَالتَّكْذِيبِ
 إِهَانَةٍ وَالضُّدِّ تَكْوِينِ تَرَةٍ
 وَهِيَ حَقِيقَةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ
 عَقْلاً مَذَاهِبُ وَفِي النَّدْبِ حَكَا
 وَفِيهِمَا وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ

الْخَمْسَةَ الْأَحْكَامَ أَقْوَالَ تَفِي
الْمُبْتَدَأَ لِلنَّدْبِ أَوْ لِلطَّلَبِ
مِنْ شَارِعٍ أَوْجَبَ فِعْلاً مُسْتَظَرَّ
وَالْوَقْفُ أَوْ قَضْدٌ امْتِثَالٍ نَافِلُهُ
صَارِفُهُ الْخُلْفُ الَّذِي فِي الْعَامِ عَنْ
قَالَ الْإِمَامُ أَوْ الْأَسْتِئْذَانِ
وَقِيلَ مَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْحَرَمِ
أَوْ رَفَعَ حَتْمِهِ أَوْ الْكَرَاهَةِ
وَابْنُ الْجَوِينِي فِيهِمَا قَدْ وَقَفَا

٣٤٤ - وَأَرْبَعٌ وَهِيَ وَإِشَادٌ وَفِي
٣٤٥ - أَوْ أَمْرُهُ جَلٌّ لِحَتْمٍ وَالنَّبِي
٣٤٦ - الْجَازِمِ الْقَاطِعِ ثُمَّ إِنْ صَدَرَ
٣٤٧ - وَهُوَ الصَّحِيحُ تِلْكَ عَشْرٌ كَامِلَةٌ
٣٤٨ - وَفِي اعْتِقَادِ الْحَتْمِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنْ
٣٤٩ - فَإِنْ أَتَى (أَفْعَلٌ) بَعْدَ حَظَرٍ دَانِي
٣٥٠ - فَلِلْإِبَاحَةِ وَقِيلَ الْحَتْمِ
٣٥١ - وَالنَّهْيُ بَعْدَ الْحَتْمِ لِلْإِبَاحَةِ
٣٥٢ - مَذَاهِبٌ وَالْجُلُّ لِلْحَظَرِ وَفِي

(مسألة)

يُفِيدُ تَكَرَّاراً وَلَا فَوْراً جَلّاً
وَهِيَ مُفَادُهُ لَدَى الْكَثِيرِ
وَأَخْرُونَ إِنْ بِشَرِطِ عُلُقَا
وَالْوَقْفِ وَاشْتِرَاكِهِ سَبْعٌ تُعَدُّ
لَهُ أَوْ الْعَزْمِ وَوَقْفٌ عَمَّا
مُخَالَفاً لِمَانِعٍ وَمَنْ وَقَفَ

٣٥٣ - لَطَلَبِ الْمَاهِيَّةِ الْأَمْرُ فَلَا
٣٥٤ - أَوْ مَرَّةً لَكِنَّهَا ضَرْوَرِي
٣٥٥ - وَقَالَ لِلتَّكَرُّارِ قَوْمٌ مُظْلَقًا
٣٥٦ - أَوْ صِفَةً وَقِيلَ بِالْوَصْفِ فَقَدْ
٣٥٧ - وَقِيلَ لِلْفَوْرِ وَقِيلَ إِمَّا
٣٥٨ - وَمَنْ يُبَادِرُ بِامْتِثَالٍ اتَّصَفَ

(مسألة)

وَعَابِدِ الْجَبَّارِ وَالشُّيرَازِي
وَالْأَرْجَحُ الْإِثْيَانُ بِالْمَأْمُورِ
بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ بِالشَّيْءِ أَمْرًا
خِلَافَ مَا فِي الْعَامِ يَأْتِي يُدْخِلُهُ
نِيَابَةً إِلَّا لِمَانِعٍ حَصَلَ

٣٥٩ - وَاسْتَلْزَمَ الْقَضَاءُ عِنْدَ الرَّازِي
٣٦٠ - وَهُوَ بِأَخْرِ لَدَى الْجُمْهُورِ
٣٦١ - يَسْتَلْزِمُ الْإِجْزَاءَ وَأَنَّ الْأَمْرَ
٣٦٢ - وَأَنَّ الْأَمْرَ بِلَفْظٍ يَشْمَلُهُ
٣٦٣ - وَأَنَّ فِي الْمَأْمُورِ مُظْلَقًا دَخَلَ

(مسألة)

- ٣٦٤ - الْأَمْرُ نَفْسِيًّا بِشَيْءٍ عَيْنًا
نَهَى عَنِ الضِّدِّ الْوُجُودِي عِنْدَنَا
٣٦٥ - وَالْفَخْرُ وَالسَّيْفُ لَهُ تَضَمُّنَا
وَقِيلَ لَا وَلَا وَقِيلَ ضَمَّنَا
٣٦٦ - الْحَتْمَ لَا النَّدْبَ وَلَا اللَّفْظِي عَلَى
مُرَجَّحٍ وَلَيْسَ عَيْنًا لِلْمَلَا
٣٦٧ - وَالنَّهْيُ قِيلَ أَمْرٌ ضِدُّ قَطْعًا
وَعَكْسُهُ وَقِيلَ خُلْفٌ يُرْعَى

(مسألة)

- ٣٦٨ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَاقَبَ الْأُمْرَانِ
أَوْ يَتَمَآثِلَا هُمَا غَيْرَانِ
٣٦٩ - وَالْمُتَعَاقِبَانِ إِنْ تَمَآثِلَا
وَمَا مِنَ التَّكْرَارِ مَانِعٌ وَلَا
٣٧٠ - عَظْفَ فَقِيلَ بِهِمَا فَلْيُعْمَلَا
وَقَوْلُ تَأْكِيدٍ وَوَقْفٍ نُقْلًا
٣٧١ - فِي عَظْفِ التَّاسِيْسِ رَجَحٌ فِي الْأَصَحِّ
وغيره مهما بعادي رجح



(النهي)

- ٣٧٢ - هُوَ اقْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ بِلَا
 ٣٧٣ - وَلَفْظُهُ لِلْحَظَرِ وَالْكَرَاهَةِ
 ٣٧٤ - وَلَا خِتِقَارٍ وَلِتَهْدِيدٍ بَيَانُ
 ٣٧٥ - وَفِي الْإِرَادَةِ وَفِي التَّحْرِيمِ مَا
 ٣٧٦ - وَالنَّهْيِ عَنْ فَرْدٍ وَذِي تَعَدُّدٍ
 كُفٌّ وَلِلدَّوَامِ مُظْلَقاً جَلَا
 وَالْيَأْسِ وَالْإِرْشَادِ وَالْإِبَاحَةِ
 عَاقِبَةُ تَسْوِيَةٍ دُعَا امْتِنَانُ
 فِي الْأَمْرِ وَالْعُلُوِّ الْإِسْتِعْلَا انْتَمَى
 جَمْعاً وَفَرَقاً وَجَمِيعاً اقْصِدِ

(مسألة)

- ٣٧٧ - مُظْلَقُ نَهْيِ الْحَظَرِ كَالْتَّنْزِيهِ^(١)
 ٣٧٨ - جُمُهورُهُمْ يُعْطِي الْفَسَادَ شَرْعاً
 ٣٧٩ - إِنْ عَادَ قَالَ السُّلَمِيُّ أَوْ اخْتَمَلَ
 ٣٨٠ - وَالنَّهْيُ لِلْخَارِجِ كَالْتَّطَهْرِ
 ٣٨١ - وَقِيلَ بَلْ يُعْطِي الْفَسَادَ مُظْلَقاً
 ٣٨٢ - وَالْمَنْعُ مُظْلَقاً رَأَى النُّعْمَانُ
 ٣٨٣ - فَسَادُهُ لِكَوْنِهِ لَمْ يُشْرَعْ
 ٣٨٤ - وَالنَّفْيُ لِلْقَبُولِ قِيلَ قَدْ أَفَادَ
 ٣٨٥ - وَنَفْيُ الْإِجْزَا كَالْقَبُولِ عَنْهُ
 عَلَى الْأَصَحِّ فِي الَّذِي عَلَيْهِ
 وَقِيلَ بَلْ مَعْنَى وَقِيلَ وَضَعَا
 رُجُوعُهُ لِإِلَازِمٍ أَوْ مَا دَخَلَ
 بِالْغَضَبِ لَا يُفِيدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 وَالْفَخْرُ فِي عِبَادَةٍ قَدْ انْتَقَى
 قَالَ وَمَا لِلْعَيْنِ يُسْتَبَانُ
 وَيُفْهِمُ الصَّحَّةَ إِنْ وَضِفَ رُعي
 صِحَّتَهُ وَقِيلَ بَلْ يُعْطِي الْفَسَادَ
 وَقِيلَ أَوْلَى بِالْفَسَادِ مِنْهُ



(١) وفي نسخة: (والتنزيه).

(العام)

- ٣٨٦ - الْعَامُ لَفْظٌ يَشْمَلُ الصَّالِحَ لَهُ
 ٣٨٧ - نَادِرَةٌ وَصُورٌ لَمْ تُقْصَدِ
 ٣٨٨ - وَإِنَّمَا يَغْرِضُ لِلْأَلْفَاظِ لَا
 ٣٨٩ - يُقَالُ لِلْمَعْنَى أَخَصُّ وَأَعَمُّ
 ٣٩٠ - وَالْحُكْمُ فِيهِ نَفِيًّا أَوْ ضِدًّا جَلًّا
 ٣٩١ - مَجْمُوعُ الْإِفْرَادِ وَلَا الْمَاهِيَّةُ
 ٣٩٢ - دَلَالَةُ الْعَامِ وَأَصْلُ الْمَعْنَى
 ٣٩٣ - الْفَخْرُ وَالسُّبْكِيُّ لَا الْقَرَّافِي
 ٣٩٤ - يَسْتَلْزِمُ الْعُمُومَ فِي الْأَزْمِنَةِ

(مسألة)

- ٣٩٥ - (كُلُّ) وَ(أَيُّ) وَ(الَّذِي) (الَّتِي) وَ(مَا)
 ٣٩٦ - حَقِيقَةٌ فِيهِ وَقِيلَ فِي الْخُصُوصِ
 ٣٩٧ - وَالْجَمْعُ ذَا إِضَافَةٍ أَوْ (أَنَّ) وَلَا
 ٣٩٨ - وَابْنُ الْجَوَيْنِيِّ إِذَا يَحْتَمِلُ
 ٣٩٩ - وَمِثْلُهُ الْمُفْرَدُ إِنْ تَعَرَّفَا
 ٤٠٠ - وَغَيْرَ ذِي التَّاءِ أَبُو الْمَعَالِي
 ٤٠١ - فِي النَّفْيِ ذُو تَنْكِيرِ الْعُمُومَا
 ٤٠٢ - نَصًّا مَعَ الْبِنَاءِ أَوْ (مِنْ) يُعْطَى
- وَنَحْوُهَا (مَتَى) وَ(أَيْنَ) (حَيْثُمَا)
 وَقِيلَ فِيهِمَا وَبِالْوَقْفِ نُصُوصُ
 عَهْدَ لَهُ وَقِيلَ لَيْسَ مُسَجَّلًا
 عَهْدًا وَلَا قَرِينَةً فَمُجْمَلُ
 وَإِنْ يُضَفُّ فَالْفَخْرُ مُطْلَقًا نَفَى
 أَوْ وَحْدَةً مَيَّزَتِ الْغَزَالِي
 وَضَعًا وَقَالَ الْحَنْفِيُّ لُزُومًا
 وَفِي سِوَاهِ ظَاهِرًا وَالشَّرْطُ

٤٠٣ - عُرْفًا وَعَقْلًا رُبَّمَا يُوَافِي
 ٤٠٤ - رَتَّبَهُ وَقَسَمِي الْمَفْهُومِ فِي
 ٤٠٥ - نَعَمْ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِغْيَارُ الْعُمُومِ
 ٤٠٦ - لِلْجَمْعِ نُكْرًا وَالْأَصَحُّ جَاذَا
 ٤٠٧ - وَفِي أَقْلٍ الْجَمْعِ مَذْهَبَانِ
 ٤٠٨ - وَأَنَّهُ يَبْقَى عَلَى التَّغْمِيمِ
 ٤٠٩ - مَا لَمْ يُعَارِضْهُ عُمُومٌ لَمْ يُسَقْ
 ٤١٠ - وَأَنَّ نَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَمٌّ وَلَا
 ٤١١ - لَا الْمُقْتَضِي وَالْفِعْلُ مُثَبَّتًا وَلَا
 ٤١٢ - وَلَا قَضَى بِشَفْعَةِ الْجَارِ وَلَا
 ٤١٣ - وَأَنَّ تَرْكَهُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ
 ٤١٤ - وَأَنَّ نَحْوَ «أَيُّهَا النَّبِيُّ»
 ٤١٥ - فِي «أَيُّهَا النَّاسُ» الرَّسُولُ يَدْخُلُ
 ٤١٦ - وَأَنَّهُ لِكَافِرٍ وَعَبْدٍ
 ٤١٧ - وَأَنَّ (مَنْ) تَنَاوَلَ الْأُنْثَى خِلَافَ
 ٤١٨ - وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ الْخِطَابُ
 ٤١٩ - لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ دُونَ عَكْسِهِ
 ٤٢٠ - إِنْ كَانَ قَوْلًا خَبَرًا لَا أَمْرًا
 ٤٢١ - وَأَنَّ نَحْوَ خُذْ مِنَ الْأَمْوَالِ

كَالْحُكْمِ بِالْعَيْنِ أَوْ الْأَوْصَافِ
 قَوْلٍ وَلَفْظِيًّا عُمُومُهُ يَفِي
 عَلَى نِزَاعٍ وَالْأَصَحُّ لَا عُمُومَ
 إِطْلَاقُهُ لِوَاحِدٍ مَجَازًا
 أَقْوَاهُمَا ثَلَاثَةٌ لَا اثْنَانِ
 مَا سِيقَ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّذْمِيمِ
 وَفِيهِ قَوْلَانِ بِإِطْلَاقِ نَسَقِ
 (أَكَلْتُ) مَعَ (وَإِنْ أَكَلْتُ) مَثَلًا
 مَعَ (كَانَ) وَالْعَظْفُ عَلَى عَامِ خَلَا
 مُعَلَّقٌ بِعِلَّةٍ لَفْظًا تَلَا
 يُجْعَلُ كَالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ
 لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ وَالْمَرْضِيَّ
 وَإِنْ بِ(قُلْ) ثَالِثُهَا يُفْصَلُ
 يَشْمَلُ دُونَ مَنْ يَجِي مِنْ بَعْدِ
 جَمْعِ الذُّكُورِ سَالِمًا إِذَا يُوَافَقُ
 لِوَاحِدٍ وَأَنَّ (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ)
 وَأَنَّهُ يَدْخُلُ قَوْلَ نَفْسِهِ
 وَرَجَّحَ الْإِطْلَاقَ فِيمَا مَرًّا
 مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَرْطُ الْإِمْتِثَالِ



(التخصيص)

- ٤٢٢ - الْقَصْرُ لِلْعَامِ عَلَى بَعْضِ اللَّذَا
 ٤٢٣ - حُكْمٌ لِذِي تَعَدُّدٍ قَدْ ثَبَتَا
 ٤٢٤ - خِلَافَ جَمْعٍ وَأَقْلُ الْجَمْعِ فِي
 ٤٢٥ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِفَرْدٍ مُطْلَقًا
 ٤٢٦ - وَالْعَامُ مَخْصُوصًا عُمُومُهُ مُرَادٌ
 ٤٢٧ - بِهِ الْخُصُوصُ لَمْ يُرَدِّ بَلْ هُوَ ذَا
 ٤٢٨ - وَمِنْ هُنَا كَانَ مَجَازًا مُجْمَعًا
 ٤٢٩ - أَكْثَرُهُمْ وَقِيلَ إِنْ خُصَّ سِوَى
 ٤٣٠ - وَالْفُقْهَاءَ وَاخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ
 ٤٣١ - وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ بَاقٍ يَقِلَّ
 ٤٣٢ - وَابْنُ الْجَوِينِيِّ بِهِمَا صِفٌ بِاعْتِبَارٍ
 ٤٣٣ - وَالْأَكْثَرُونَ حُجَّةٌ وَقِيلَ لَا
 ٤٣٤ - وَقِيلَ غَيْرُ مُبْتَهَمٍ وَقِيلَ فِي
 ٤٣٥ - وَقِيلَ إِنْ عَنْهُ الْعُمُومُ أَنْبَاءٌ
 ٤٣٦ - وَفِي حَيَاةِ الْمُصْطَفَى يَجُوزُ أَنْ
 ٤٣٧ - مُخَصَّصٍ وَبَعْدَهَا عَلَى الْأَصَحِّ
- يَشْمَلُهُ التَّخْصِصُ وَالْقَابِلُ ذَا
 وَجَازَ لِلْوَاحِدِ فِي عَامٍ أَتَى
 جَمْعٍ وَقِيلَ مُطْلَقًا لَهُ يَفِي
 وَقِيلَ حَتَّى غَيْرِ مَخْصُورٍ بَقِيَ
 تَنَاوُلًا لَا الْحُكْمَ وَالَّذِي يُرَادُ
 أَفْرَادٍ اسْتُعْمِلَ فِي فَرْدٍ خُذَا
 وَهَكَذَا الْأَوَّلُ فِي الَّذِي ادَّعَى
 لَفْظٍ وَقِيلَ إِنْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ حَوَى
 حَقِيقَةً وَنَجَلُهُ الذِّكْرُ
 وَقِيلَ إِنْ خُصَّ بِمَا لَا يَسْتَقِلُّ
 تَنَاوُلٍ لِبَعْضِهِ وَالْإِقْتِصَارُ
 وَقِيلَ إِنْ خَصَّصَهُ مَا اتَّصَلَ
 أَقْلُ جَمْعٍ دُونَ مَا فَوْقَ يَفِي
 وَالْخُلْفُ مِمَّنْ ذَا تَجَوُّزًا رَأَى
 يُؤْخَذُ بِالْعَامِ بِغَيْرِ الْبَحْثِ عَنْ
 وَالظَّنُّ يَكْفِي فِيهِ فِي الَّذِي رَجَحَ



(المُخَصَّصَات) (١)

- ٤٣٨ - قِسْمَانِ مَا خَصَّصَ ذُو اتِّصَالٍ
 ٤٣٩ - فَمِنْهَا الاستِثْنَاءُ الْاِخْرَاجُ بِمَا
 ٤٤٠ - وَقِيلَ مُطْلَقاً وَوَضْلُهُ وَجَبَ
 ٤٤١ - قِيلَ لِشَهْرٍ وَلِعَامٍ وَالْأَبَدُ
 ٤٤٢ - وَابْنُ جُبَيْرٍ ثَلَاثَ عَامٍ يَأْتِسِي
 ٤٤٣ - وَقِيلَ قَبْلَ الْأَخْذِ فِي كَلَامٍ
 ٤٤٤ - وَقِيلَ فِي كَلَامِهِ جَلٌّ فَقَطْ
 ٤٤٥ - وَذُو انْقِطَاعٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ سَلَكَ
 ٤٤٦ - وَقِيلَ ذُو تَوَاطُيٍّ وَمَنْ نَطَقَ
 ٤٤٧ - مُرَادُهُ عَلَى الْأَصَحِّ الْعَشْرَةُ
 ٤٤٨ - ثُمَّ ثَلَاثٌ أُخْرِجَتْ وَأُسْنِدَا
 ٤٤٩ - وَالْأَكْثَرُ الْمُرَادُ فِيهِ سَبْعَةٌ
 ٤٥٠ - وَاسْمَانِ عِنْدَ صَاحِبِ (التَّقْرِيبِ)
 ٤٥١ - وَلَمْ يَجُزْ مُسْتَغْرِقٌ فِي الْأَشْهُرِ
 ٤٥٢ - وَقِيلَ لَا الْأَكْثَرُ إِنْ كَانَ الْعَدَدُ
 ٤٥٣ - وَقِيلَ لَا عَقْدٌ صَحِيحٌ وَالْأَصَحُّ
 ٤٥٤ - إِنْ يَتَعَدَّدُ عَاطِفًا لِلأَوَّلِ
- خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ وَذُو انْفِصَالٍ
 يُفِيدُهُ مِنْ وَاحِدٍ تَكْلَمًا
 عُرفًا وَلِلْفَضْلِ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَهَبَ
 وَسَنَتَيْنِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَرَدَ
 وَعَنْ عَطَا وَحَسَنِ فِي الْمَجْلِسِ
 وَقِيلَ إِنْ يَقْصِدُهُ فِي الْكَلَامِ
 وَالْقَصْدَ مَنْ رَأَى اتِّصَالَهُ شَرْطُ
 وَقِيلَ بِالْوَقْفِ وَقِيلَ مُشْتَرَكُ
 بِعَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً لِحَقِّ
 مِنْ حَيْثُمَا أَفْرَادُهُ مُعْتَبَرَةٌ
 لِلْبَاقِي تَقْدِيرًا وَإِنْ كَانَ ابْتِدَا
 تَجَوُّزًا أَدَاتُهُ الْقَرِينَةُ
 لِذَاكَ بِالْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ
 قِيلَ وَلَا كَمِثْلِهِ وَالْأَكْثَرُ
 نَصًّا وَقِيلَ لَا يَجُوزُ مِنْ عَدَدٍ
 مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَبِالْعَكْسِ وَضَحُّ
 أَوْ لَا فَكُلُّ وَاحِدٍ لِمَا يَلِي

لِلْكُلِّ بَعْدَ جُمْلٍ ذَوَاتِ
 وَقِيلَ إِنَّ كُلَّ يُسْقَى لِمَغْرَضٍ
 وَقِيلَ لِلْأُخْرَى وَقِيلَ الْوَقْفُ
 أَوْلَى بِكُلٍِّ إِنَّ خَلَّتْ مَفَارِدُ
 لَفْظًا فَلَا يُعْطَى اسْتِوَاءً تَيْنِ
 وَقَالَ يَعْقُوبُ نَعَمْ وَالْمُزْنِي
 لِذَاتِهِ مِنْ عَدَمٍ لَهُ الْعَدَمُ
 وَهُوَ كَالِاسْتِثْنَاءِ اتِّصَالُهُ انْحَتَمَ
 يُخْرِجُهُ وَقِيلَ لَا خُلْفَ عَرَا
 عَوْدٍ وَلَوْ مُقَدِّمًا فَإِنْ يَفِ
 أَنْ لَا اخْتِصَاصَ بِالَّذِي يَلِي اقْتَضَى
 مَا لَوْ فَقَدْتَ لَفْظَهَا لَعَمَّمَا
 لِقَصْدٍ تَحْقِيقِ عُمُومِهِ خُذِ
 أَصَابِعًا وَالْعَوْدُ بِالتَّمَامِ
 قَدْ سَكَّتُوا وَهُوَ الصَّوَابُ الْأَظْهَرُ
 وَالْحِسُّ وَالْعَقْلُ وَفِيهِ الْمَنْعُ
 ذَلِكَ تَخْصِيصًا وَبِاللَّفْظِ اتِّسَمَ
 سُنَّتُهُ بِهَا وَبِالْكِتَابِ
 وَخَبَرَ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 وَعَكْسُهُ وَقِيلَ بِالْمُنْفَصِلِ
 ثَالِثُهَا إِنَّ غَيْرَ ذِي التَّبَاسِ

٤٥٥ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَغْرِقًا وَالْآتِي
 ٤٥٦ - عَظْفٍ بِحَيْثُ لَا دَلِيلَ يَفْتَضِي
 ٤٥٧ - وَقِيلَ إِنَّ بِالْوَاوِ يُلْفَى الْعَظْفُ
 ٤٥٨ - وَقِيلَ بِاشْتِرَاكِهِ وَالْوَارِدُ
 ٤٥٩ - أَمَّا الْقِرَانُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ
 ٤٦٠ - فِي كُلِّ حُكْمٍ ثُمَّ لَمْ يُبَيَّنِ
 ٤٦١ - (الثَّانِي مِنْهَا الشَّرْطُ) وَهُوَ مَا لَزِمَ
 ٤٦٢ - لَا مِنْ وُجُودِهِ وَجُودُ أَوْ عَدَمُ
 ٤٦٣ - وَالْعَوْدُ لِلْكُلِّ وَأَنَّ الْأَكْثَرَا
 ٤٦٤ - (الثَّلَاثُ الْوَصْفُ) كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي
 ٤٦٥ - وَسَطًا فَلَا نَقْلَ وَفِي الْأَصْلِ ارْتَضَى
 ٤٦٦ - (الرَّابِعُ الْغَايَةُ) إِنَّ تَقَدُّمًا
 ٤٦٧ - أَمَّا كَـ ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ فَذِي
 ٤٦٨ - وَاقْطَعْ مِنَ الْخِنْصِرِ^(١) لِلْإِبْهَامِ
 ٤٦٩ - وَبَدَلُ الْبَعْضِ وَعَنْهُ الْأَكْثَرُ
 ٤٧٠ - أَمَّا ذُو الْإِنْفِصَالِ فَهُوَ السَّمْعُ
 ٤٧١ - شَذٌّ وَأَمَّا الشَّافِعِي فَلَمْ يُسَمِّ
 ٤٧٢ - وَجَازَ أَنْ تُخَصَّ فِي الصَّوَابِ
 ٤٧٣ - وَهُوَ بِهِ وَخَبَرَ التَّسَوَاتِيرِ
 ٤٧٤ - وَقِيلَ إِنَّ خُصَّ بِقَاطِعٍ جَلِي
 ٤٧٥ - وَوَقَفَ الْقَاضِي وَبِالْقِيَّاسِ

(١) بكسر الصاد، وتفتح، كما في «القاموس».

- ٤٧٦ - وَابْنُ أَبَانَ قَالَ لَا إِنْ لَمْ يُخَصَّ
 ٤٧٧ - مُخَصَّصاً مِنَ الْعُمُومِ لَا يَحِلَّ
 ٤٧٨ - وَالسَّابِعُ الْوَقْفُ وَبِالتَّقْرِيرِ
 ٤٧٩ - وَبِدَلِيلِ الْقَوْلِ وَالْإِجْمَاعِ
 ٤٨٠ - وَالْأَرْجَحُ انْتِفَاؤُهُ بِمَذْهَبِ
 ٤٨١ - وَالْعَطْفِ لِلْخَاصِّ وَعَظْفِهِ عَلَيْهِ
 ٤٨٢ - وَذِكْرِ بَعْضِ مُفْرَدَاتِهِ بَلَى
 ٤٨٣ - وَأَنَّهُ لَا يُقْصَرُ الْعَامُّ عَلَى
- وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُ أَضْلُهُ بِنَصِّ
 وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَخُصَّ مُنْفَصِلُ
 وَالْفِعْلُ مَنْسُوبِينَ لِلنَّذِيرِ
 وَجَازَ بِالْفَحْوَى بِلَا نِزَاعٍ
 رَأَوْ وَلَوْ كَانَ صَحَابِيُّ النَّبِيِّ
 وَبِرْجُوعِ مُضْمَرٍ بَعْدُ إِلَيْهِ
 عُرِفَ أَقْرَهُ النَّبِيِّ أَوْ الْمَلَا
 مَا اغْتِيَدَ أَوْ خِلَافِهِ بَلْ شَمَلَا

(مسألة)

- ٤٨٤ - جَوَابُ مَنْ يَسْأَلُ إِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ
 ٤٨٥ - مِنْهُ الْأَخَصُّ جَائِزُ الثُّبُوتِ
 ٤٨٦ - وَالْعَامُّ بَعْدَ سَبَبِ خَاصِّ عَرَا
 ٤٨٧ - قَالُوا وَذَا صُورَتُهُ قَطْعِيٌّ
 ٤٨٨ - قَالَ وَنَحْوُ مِنْهُ خَاصُّ صَاحِبَةٍ
 ٤٨٩ - وَإِنْ لَتَغْمِيمٍ دَلِيلٌ صَالِحٌ
- يَتَّبَعُهُ فِي عُمُومِهِ وَالْمُسْتَقِلَّ
 إِنْ أُمَكَّنَتْ مَعْرِفَةُ الْمَسْكُوتِ
 عُمُومُهُ لِلْأَكْثَرِينَ اغْتِبِرَا
 دُخُولُهَا وَظَنَّا السُّبْكِيَّ
 فِي الرَّسْمِ مَا يَعُمُّ لِلْمُنَاسَبَةِ
 فَذَاكَ أَوْلَى وَالْمُسَاوِي وَاضِحٌ

(مسألة)

- ٤٩٠ - تَأَخَّرُ الْخَاصُّ عَنِ الْفِعْلِ فَذَا
 ٤٩١ - وَقِيلَ إِنْ تَقَارَنَا تَعَارَضَا
 ٤٩٢ - وَالْحَنْفِيُّ الْعَامُّ إِنْ تَأَخَّرَا
 ٤٩٣ - أَوْ عَمَّ مِنْ وَجْهِ فِي الْمَشْهُورِ
- يُنْسَخُ أَوْ لَا فَلِتَخْصِيصٍ خُذَا
 فِي قَدْرِ مَا خَصَّ كَنْصَيْنِ اقْتَضَى
 يُنْسَخُ وَعِنْدَ الْجَهْلِ قَوْلَانِ جَرَى
 رَجَحَ وَقِيلَ النَّسْخُ بِالْأَخِيرِ



(المطلق والمقيد)

- ٤٩٤ - الْمُطْلَقُ الدَّالُّ عَلَى الْمَاهِيَّةِ
 ٤٩٥ - كما في [الإحكام] وفي [المختصر]
 ٤٩٦ - وذان كالعُموم والخصوص في
 ٤٩٧ - في الحكم والموجب إذ يتحد
 ٤٩٨ - عن عمل المطلق ناسخاً جلاً
 ٤٩٩ - وقيل عكسه وقيل إن بدا
 ٥٠٠ - أو نفيًا فقائل المفهوم
 ٥٠١ - أو كان ذا نهياً وهذا أمراً
 ٥٠٢ - ولاختلاف السبب النعمان لا
 ٥٠٣ - والشافعي قال قياساً وجري
 ٥٠٤ - وإن يكن قيدان مع تنافي
- مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ لَا شُيُوعُ الْوَحْدَةِ
 لِظَنِّهِ مُرَادِفَ الْمُنْكَرِ
 حُكْمِهِمَا وَزِدْ هُنَا لِلْمُقْتَفِي
 وَأُثْبِتَا وَأُخِّرَ الْمُقَيَّدُ
 أَوْ لَا عَلَيْهِ مُطْلَقٌ فَلْيُحْمَلَا
 مُؤَخَّرًا ذُو الْقَيْدِ نَاسِخًا غَدَا
 قَيْدُهُ وَهِيَ مِنَ الْعُمُومِ
 قَيْدٌ بِضِدِّ الْوَصْفِ مَا قَدْ يَعْرِى
 يَحْمِلُهُ وَقِيلَ لَفْظًا حُمَلَا
 إِذَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ دُونَهُ عَرَا
 وَلَا مُرْجَحَ الْغَنَاءِ وَافِي



(الظاهر والمؤول)

- ٥٠٥ - الظَّاهِرُ الدَّالُّ بِرُجْحَانٍ وَإِنْ
 ٥٠٦ - صَحِيحٌ إِنْ كَانَ دَلِيلٌ أَوْ حُسِبَ
 ٥٠٧ - مِنَ الْبَعِيدِ حَمْلُهُمْ عَلَى ابْتَدَى
 ٥٠٨ - وَحَمْلُهُمْ «سِتِّينَ مَسْكِينًا» عَلَى
 ٥٠٩ - عَلَى النُّذُورِ وَالْقَضَا وَ«أَيُّمَا
 ٥١٠ - وَخَبَرَ الْجَنِينِ إِذْ يَلِيهِ
 ٥١١ - وَحَمْلُ مَا فِي آيَةِ الزَّكَاةِ فِي
 ٥١٢ - وَحَمْلُ ذِي الْقُرْبَى عَلَى الَّذِي سَلَكَ
 ٥١٣ - ذَا رَحِمٍ عَلَى الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ
 ٥١٤ - وَ«يَشْفَعُ الْأَذَانُ» أَنْ يَجْعَلَهُ
- يُحْمَلُ عَلَى الْمَرْجُوحِ تَأْوِيلٌ زُكِّنَ
 فَفَاسِدٌ أَوْ لَا لِشَيْءٍ فَلَعِبَ
 أَمْسِكَ وَلِصَّ بَيْضَةً عَلَى الْحَدِي
 مُدًّا وَ«مَنْ لَيْسَ مُبَيَّتًا فَلَا»
 قَدْ نَكَحَتْ» عَلَى الصَّغَارِ وَالْإِمَا
 ذَكَاةُ أُمِّهِ عَلَى التَّشْبِيهِ
 (بِرَاءَةٍ) عَلَى بَيَانِ الْمَضْرَفِ
 فِي الْفَقْرِ لَا لِلْأَغْنِيَا وَ(مَنْ مَلَكَ)
 فَعِنْدَنَا خُصَّ بِهِذَيْنِ الْوُقُوعِ
 شَفْعًا لِمَا مِنْ قَبْلَهُ حَصَّلَهُ



(المُجَمَّلُ)

- ٥١٥ - هُوَ الَّذِي لَمْ تَتَّضِحْ دَلَالَتُهُ
 ٥١٦ - آيَةُ سِرْقَةٍ وَمَسْحُ الرَّاسِ
 ٥١٧ - وَنَحْوُ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»
 ٥١٨ - وَإِنَّمَا الْإِجْمَالُ فِي الْأَنْوَارِ
 ٥١٩ - وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿أَوْ يَمْفُؤًا﴾
 ٥٢٠ - وَنَحْوُ «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ»
 ٥٢١ - وَفِي الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ وَقَعَا
 ٥٢٢ - وَاللَّفْظُ تَارَةً لِمَعْنَى يَرُدُّ
 ٥٢٣ - عَلَى الْأَصَحِّ مُجَمَّلٌ فَإِنْ يَفِ
- فَلَيْسَ مِنْهُ إِذْ بَدَتْ إِرَادَتُهُ
 وَحُرْمَةُ النِّسَاءِ وَرَفْعُ النَّاسِي
 وَقَدْ حُكِيَ دُخُولُهَا فِي الْمُجَمَّلِ
 وَالْقُرْءِ وَالْجِسْمِ وَكَالْمُخْتَارِ
 ﴿وَالرَّسَخُونَ﴾ مُبْتَدَأٌ أَوْ عَظْفُ
 أَنْ يَضَعَ الْحَدِيثَ أَيْ إِضْمَارُهُ
 كَمَا مَضَى وَالظَّاهِرِيُّ مَنْعًا
 وَتَارَةً لآخرين يُقْصَدُ
 ذَا مِنْهُمَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُوقَفُ



(البَيَانُ)

- ٥٢٤ - إخراجُه مِنْ حَيْزِ الإِشْكَالِ
 ٥٢٥ - وَإِنَّمَا يَجِبُ أَيُّ إِرْفَاقًا
 ٥٢٦ - وَجَازَ بِالفِعْلِ وَبِالظَّنِّ لِمَا
 ٥٢٧ - إِنْ^(١) يَتَّفِقُ قَوْلٌ وَفِعْلٌ فِي البَيَانِ
 ٥٢٨ - وَلَوْ جَهِلْنَا عَيْنَهُ عَلَى الْأَصَحِّ
 إِلَى تَجَلِّيهِ البَيَانُ الْعَالِي
 لِمَنْ أُريدَ فَهْمُهُ اتِّفَاقًا
 يَفُوقُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا
 فَالحُكْمُ لِلسَّابِقِ وَالتَّأَكِيدُ ثَانٍ
 أَوْ خَالِفًا فَالْقَوْلُ فِي الْأَقْوَى رَجَحٌ

(مَسْأَلَةٌ)

- ٥٢٩ - تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ فِعْلٍ لَمْ يَقَعْ
 ٥٣٠ - وَوَاقِعٌ لِلْوَقْتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 ٥٣١ - وَقِيلَ لَا يُؤَخَّرُ الإِجْمَالِي
 ٥٣٢ - وَقِيلَ لَا فِي غَيْرِ نَسْخٍ بَلْ نُقِلَ
 ٥٣٣ - وَقِيلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَا
 ٥٣٤ - ثُمَّ عَلَى الْمَنْعِ أَجْزُ فِيمَا اِغْتَلَى
 ٥٣٥ - حَاجَةٌ مَوْجُودٍ وَنَفْيِ عِلْمِهِ
 وَإِنْ نُقِلَ بِأَنَّ ذَاكَ مَا امْتَنَعَ
 ثَالِثُهَا لَا إِنْ يَكُنْ ذَا ظَاهِرٍ
 فِيهِ وَقَدْ قِيلَ بِعَكْسِ الثَّالِي^(٢)
 جَوَازُهُ فِي النِّسْخِ قَطْعًا لَا يُخِلُّ
 بَعْضُ وَإِبْدَا الْبَعْضِ إِنْ لَيْسَ عَرَا
 لِلْمُضْطَفَى تَأْخِيرَ تَبْلِيغٍ إِلَى
 بِذَاتِ مَا خَصَّصَ أَوْ بِوَسْمِهِ



(١) وفي نسخة: (أَوْ يَتَّفِقُ) ب (أَوْ) وهو تصحيف.

(٢) وفي نسخة: (الثَّالِي).

(النسخ)

- ٥٣٦ - النَّسْخُ رَفْعٌ أَوْ بَيَانٌ وَالصَّوَابُ
 ٥٣٧ - لَا نَسْخَ بِالْعَقْلِ وَقَوْلُ الرَّازِي
 ٥٣٨ - وَلَا بِالْإِجْمَاعِ وَلَكِنْ اقْتَضَى
 ٥٣٩ - جَوَازُ نَسْخِ بَعْضِ قُرْآنٍ يُحَظُّ
 ٥٤٠ - وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ وَلَوْ لَمْ يُمَكِّنِ
 ٥٤١ - وَعَكْسِهِ وَلَوْ بِأَحَادِ الْخَبَرِ
 ٥٤٢ - الشَّافِعِيُّ حَيْثُ الْقُرْآنُ وَرَدَا
 ٥٤٣ - أَوْ وَرَدَتْ لِنَسْخِهِ مَعَهَا خُذِ
 ٥٤٤ - وَبِالْقِيَاسِ الثَّالِثُ الْجَلِيُّ
 ٥٤٥ - إِنْ نُصِّتِ الْعِلَّةُ وَالنَّسْخُ لَذَا
 ٥٤٦ - يَكُونُ أَجْلَى قِيلَ أَوْ مُسَاوِيَا
 ٥٤٧ - وَنَسْخِهِ مُخَالِفًا مَعَ أَصْلِهِ
 ٥٤٨ - وَلَا لِفَحْوَى دُونَ أَصْلِهِ وَلَا
 ٥٤٩ - وَالنَّسْخُ لِلْإِنْشَاءِ وَلَوْ لَفْظَ قَضَا
 ٥٥٠ - وَنَسْخِ الْإِخْبَارِ بِأَنْ يُوجِبَهُ
 ٥٥١ - وَلَوْ عَنْ ابْنِ أَبِي أَقْوَى بَدَلُ
 ٥٥٢ - وَالْخُلْفُ مُنْصَبٌّ بِأَبْيَاتِي عَلَى
- فِي الْحَدِّ رَفْعٌ حُكْمٍ شَرَعٍ بِخِطَابٍ
 بِنَسْخِ غَسَلٍ أَقْطَعَ مَجَازِي
 تَضَمَّنَ النَّاسِخُ ثُمَّ الْمُرْتَضَى
 تِلَاوَةً وَحُكْمًا أَوْ فَرْدًا فَقَطْ
 وَيَكْتَابُهُ لَهُ وَالسُّنَنِ
 وَالْحَقُّ لَمْ يَقَعْ بِهِ فِيمَا اشْتَهَرَ
 لِنَسْخِهَا فَمَعَ حَدِيثِ عَضْدَا
 قِرَاءَةً تُبَيِّنُ وَفَقَ ذَا وَذِي
 وَالرَّابِعُ الْمَذْرُوكُ لِلنَّبِيِّ
 فِي عَهْدِهِ بِالنَّصِّ أَوْ قَيْسٍ إِذَا
 وَالنَّسْخُ بِالْمَفْهُومِ لَوْ مُنَاوِيَا
 أَوْ دُونَهُ لَا الْأَضْلُ دُونَ فَضْلِهِ
 عَكْسٌ كَمَا قَالَ بِهِ جُلُّ الْمَلَا
 أَوْ خَبَرًا وَقَيْدَ تَأْيِيدِ مَضَى
 بِضِدِّهِ لَا خَبَرٍ كَذَّبَهُ
 وَدُونَهُ وَلَمْ يَقَعْ وَقِيلَ بَلْ
 حَاوِي حُرُوفِ الْعُظْفِ يَا حَاوِي الْعُلَا

(مسألة)

- ٥٥٣ - النَّسْخُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَاقِعٌ وَقَائِلُ التَّخْصِصِ لَا يُنَازِعُ
 ٥٥٤ - وَصَحَّحُوا انْتِفَاءَ حُكْمِ الْفَرْعِ بِنَسْخِ أَصْلِهِ وَكُلُّ شَرْعِي
 ٥٥٥ - يَقْبَلُهُ وَمَنْعَ الْغَزَالِي كُلَّ التَّكَالِيفِ وَذُو اغْتِرَالٍ
 ٥٥٦ - مَعْرِفَةَ اللَّهِ وَكُلُّ أَجْمَعَا بِأَنَّهُ فِي ذَا وَذِي مَا وَقَعَا
 ٥٥٧ - وَقَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْمُرْتَضَى مَنَعُ ثُبُوتِهِ بِإِثْمٍ أَوْ قَضَا
 ٥٥٨ - وَأَنَّ نَقْصَ النَّصِّ فِي الْعِبَادَةِ جُزْءًا وَشَرْطًا وَكَذَا الزِّيَادَةُ
 ٥٥٩ - لَيْسَ بِنَسْخٍ وَالْمَثَارُ رَفَعَتْ وَارْجِعْ لَهُ مَا فَصَّلْتَ أَوْ فُرِّعَتْ

(خاتمة)

- ٥٦٠ - النَّاسِخُ الْآخِرُ لَا يَزَاعُ وَطُرُقُ الْعِلْمِ بِهِ الْإِجْمَاعُ
 ٥٦١ - أَوْ قَوْلُ خَيْرِ الْخَلْقِ هَذَا بَعْدَ ذَا أَوْ نَاسِخٌ أَوْ كُنْتُ أَنْهَى عَنْ كَذَا
 ٥٦٢ - أَوْ نَصُّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ أَوْ قَوْلُ رَأَوْ سَابِقُ هَذَا يَلِي
 ٥٦٣ - أَوْ قَالَ لِلْمَنْسُوخِ هَذَا النَّاسِخُ لَا فِي الْأَصَحِّ قَوْلُهُ ذَا نَاسِخٌ
 ٥٦٤ - وَالتَّالِي فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّسْمِيَّةِ وَوَفَّقُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ



الكتاب الثاني

في السنة

- ٥٦٥ - قَوْلُ النَّبِيِّ وَالْفِعْلُ وَالتَّفْصِيلُ
 ٥٦٦ - الْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ ذُو عِصْمَةٍ
 ٥٦٧ - ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةً فِي الْأَظْهَرِ
 ٥٦٨ - وَالصَّمْتُ عَنْ فِعْلٍ وَلَوْ مَا اسْتَبْشَرَ
 ٥٦٩ - وَقِيلَ لَا مِنْ كَافِرٍ وَذِي نِفَاقٍ
 ٥٧٠ - دَلٌّ عَلَى الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ مَعَ
 ٥٧١ - قُلْتُ عَلَى الْأَوَّلِ قَدْ دَلَّ عَلَى
 ٥٧٢ - وَإِنْ يَكُنْ فِي عَصْرِهِ وَمَا عَلِمَ
 ٥٧٣ - وَغَيْرُ حَظَرٍ فَعَلُهُ لِلْعِصْمَةِ
 ٥٧٤ - فَإِنْ يَكُنْ عَادِيًّا أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ
 ٥٧٥ - وَمَا لِعَادِيٍّ وَشَرْعٍ يَرُدُّ
 ٥٧٦ - وَمَا سِوَاهُ إِنْ تَبَدَّتْ صِفَتُهُ
 ٥٧٧ - وَعُلِمَتْ بِنَصٍّ أَوْ تَسْوِيَّتِهِ
 ٥٧٨ - وَبِوُقُوعِهِ بَيَانًا وَامْتِثَالًا
 ٥٧٩ - وَخَصَّ حَتْمًا وَسَمَهُ كَالنَّذْرِ
 ٥٨٠ - كَقَرْنِهِ الصَّلَاةِ بِالْأَذَانِ
 ٥٨١ - وَالنَّذْبُ قَضْدُ الْقُرْبَةِ الْمُجَرَّدُ
- سُنَّتُهُ وَهَمُّهُ الْمَذْكُورُ
 فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ وَلَوْ بِالْغَفْلَةِ
 فَلَا يَقْرَأُ الْمُضْطَفَى مِنْ مُنْكَرٍ
 وَقِيلَ لَا مِمَّنْ بِالْإِنْكَارِ اجْتِرَا
 وَقِيلَ لَا الْكَافِرِ غَيْرِ ذِي النِّفَاقِ
 سِوَاهُ وَالْقَاضِي لِغَيْرِهِ مَنَعَ
 إِبَاحَةٍ لَا نَذْبًا أَوْ حَتْمًا جَلَا
 مِنْهُ اِطْلَاعٌ فِيهِ خُلِفَتْ مُنْتَظَمٌ
 وَغَيْرُ ذِي كَرَاهَةٍ لِلنُّذْرَةِ
 أَوْ لِبَيَانٍ مُجْمَلٍ لَا يَشْتَبِهُ
 كَالْحَجِّ رَاكِبًا بِهِ تَرَدُّدُ
 فَمِثْلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ أَمْتُهُ
 بِآخِرٍ إِذْ لَا خَفَا فِي جِهَتِهِ
 لِمَا عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ سِوَاهُ دَالٌّ
 وَكَوْنُهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَا حَظَرٍ
 وَالثَّانِ مِثْلُ الْحَدِّ وَالْخِتَانِ
 وَكَوْنُهُ قَضَاءً نَذْبٍ يُغْهَدُ

- ٥٨٢ - أَوْ جُهِلَتْ فَلِلْجُوبِ وَخُذِ
 ٥٨٣ - وَفِي سِوَى التَّخْيِيرِ مُطْلَقاً وَفِي
 ٥٨٤ - إِنْ يَتَعَارَضُ قَوْلُهُ وَالْفِعْلُ
 ٥٨٥ - بِأَنَّ فِيهِ يَجِبُ التَّكْرِيرُ
 ٥٨٦ - إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فِيهِ خُلِفَ
 ٥٨٧ - أَوْ خَصَّنَا فَبِهِ لَا تَعَارُضًا
 ٥٨٨ - فِي حَقَّنَا حَيْثُ دَلِيلٌ جَا عَلَى
 ٥٨٩ - ثَالِثُهَا الْأَصَحُّ بِالْقَوْلِ الْعَمَلُ
 ٥٩٠ - فَالْآخِرُ النَّاسِخُ إِنْ لَمْ يُعْرِفْ
 ٥٩١ - فَإِنْ يَكُنْ شُمُولُهُ لَا نَصًّا
- لِلنَّذْبِ وَالتَّخْيِيرِ وَالْوَقْفِ بِذِي
 ذَيْنِ مَتَى مَا قَصْدُ قُرْبَةٍ يَفِي
 وَمُقْتَضَى الْقَوْلِ لَهُ يَدُلُّ
 وَخَصَّهُ فَالنَّاسِخُ الْأَخِيرُ
 ثَالِثُهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ الْوَقْفُ
 ثُمَّ الْأَخِيرُ نَاسِخٌ لِمَا مَضَى
 الْإِقْتِدَا وَإِنْ أَخِيرٌ جُهِلَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمَلٌ
 صَحَّحَ لَنَا الْقَوْلَ وَلِلْهَادِي قِفْ
 بَلْ ظَاهِرًا فَالْفِعْلُ مِنْهُ خَصًّا



(الكلام في الأخبار)

- ٥٩٢ - اللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ إِمَّا مُهْمَلٌ
 ٥٩٣ - وَجُودُهُ أَيْضاً وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ
 ٥٩٤ - وَحَدُّهُ قَوْلٌ مُفِيدٌ يُقْصَدُ
 ٥٩٥ - حَقِيقَةٌ أُطْلِقَ فِي النَّفْسَانِي
 ٥٩٦ - وَهُوَ مَحَلٌّ نَظَرِ الْأُصُولِي
 ٥٩٧ - لِلْكَفِّ عَنْ مَاهِيَّةٍ أَوْ فِعْلٍ ذِي
 ٥٩٨ - أَوْ ذِكْرِهَا بِالْوَضْعِ فَاسْتِفْهَامُ
 ٥٩٩ - وَلَا اخْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ ظَهَرَ
 ٦٠٠ - قَوْمٌ أَبَوْا تَعْرِيفَهُ بِالرَّسْمِ
 ٦٠١ - وَقَدْ يُقَالُ مَا بِهِ قَدْ يَحْصُلُ
 ٦٠٢ - وَمَا لَهُ خَارِجُ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ
 ٦٠٣ - تَطَابُقُ الْوَاقِعِ صِدْقُ الْخَبَرِ
 ٦٠٤ - وَقِيلَ بَلْ تَطَابُقُ اغْتِقَادِهِ
 ٦٠٥ - فَفَاقِدُ اغْتِقَادِهِ لَدَيْهِ
 ٦٠٦ - الْجَا حِظُّ الصِّدْقِ الَّذِي يُطَابِقُ
 ٦٠٧ - وَفَاقِدُ مَعَ اغْتِقَادِهِ الْكَذِبِ
 ٦٠٨ - وَوَافِقُ الرَّاغِبِ فِي الْقِسْمَيْنِ
 ٦٠٩ - وَالْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ مَذْلُولُ الْخَبَرِ
 وَلَيْسَ مَوْضُوعاً وَقَوْمٌ أَبْطَلُوا
 وَالتَّاجُ أَوْ مُسْتَعْمَلٌ وَهُوَ الْكَلَامُ
 لِذَاتِهِ وَوَضْعُهُ الْمُعْتَمَدُ
 ثَالِثُهَا فِيهِ وَفِي اللِّسَانِي
 فَإِنْ أَفَادَ طَلَبَ التَّخْصِيلِ
 نَهْيٌ وَأَمْرٌ لَوْ مِنَ الْأَذْنَى خُذِ
 أَوْ لَيْسَ فِيهِ طَلَبٌ يُرَامُ
 تَنْبِيْهُ انْشَاءً وَإِلَّا فَخَبَرُ
 كَعَدَمٍ وَضِدِّهِ وَالْعِلْمُ
 مَذْلُولُهُ فِي خَارِجٍ فَالْأَوَّلُ
 فَخَبَرٌ قَبْلَ الْكَلَامِ مُنْتَسِبٌ
 وَكَذِبُهُ عَدَمُهُ فِي الْأَشْهَرِ
 وَلَوْ خَطَأً وَالْكَذِبُ فِي اغْتِقَادِهِ
 وَاسِطَةٌ وَقِيلَ لَا عَلَيْهِ
 مُعْتَقَدًا وَوَاقِعًا يُوَافِقُ
 وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ
 وَوَصَفَ الثَّالِثَ بِالْوَضْعَيْنِ
 دُونَ ثُبُوتِهَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَبَرِّ

- ٦١٠ - وَمَوْرِدُ الصُّدُقِ بِهِ وَالْكَذِبِ
 ٦١١ - لَا غَيْرُهَا كَقَائِمٍ فِي الْجُمْلَةِ
 ٦١٢ - مِنْ ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ مَنْ شَهِدَا
 ٦١٣ - إِلَى انْتِسَابٍ وَإِمَامُنَا ذَهَبَ
 هُوَ الَّذِي ضَمَّنَهُ مِنْ نِسْبِ
 «زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو قَامَ» لَا الْبُنُوَّةُ
 فِي ذَا بَتَّوَكِيلٍ فَعَنَّهُ مَا عَدَا
 وَكَأَلَهُ أَضْلًا وَضِمْنَا بِالنِّسْبِ

(مسألة)

- ٦١٤ - بِالْكَذِبِ قَطْعًا خَبَرٌ قَدْ يَتَّسِمُ
 ٦١٥ - أَوْ بِدَلِيلٍ كَادَعَا الرِّسَالَةَ
 ٦١٦ - مُعْجِزَةً أَوْ صَادِقٌ يُصَدِّقُ
 ٦١٧ - بَعْدَ شَدِيدِ الْفَحْصِ عِنْدَ أَهْلِهِ
 ٦١٨ - فَجَاءَ آحَادًا وَفِي الثَّلَاثَةِ
 ٦١٩ - وَكُلُّ مَا أَوْهَمَ بَاطِلًا وَلَا^(١)
 ٦٢٠ - أَوْ مِنْهُ مَا يُزِيلُ وَهْمَهُ سَقَطَ
 ٦٢١ - وَمِنْهُ مَا بِالصُّدُقِ قَطْعًا يُوسِمُ
 ٦٢٢ - ضَرُورَةً قَطْعًا أَوْ اسْتِدْلَالًا
 ٦٢٣ - وَبَعْضُ مَنْسُوبٍ إِلَى مُحَمَّدٍ
 ٦٢٤ - يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ
 ٦٢٥ - ثُمَّ حُصُولُ الْعِلْمِ آيَةُ اجْتِمَاعٍ
 ٦٢٦ - عَلَى الْأَصَحِّ وَسِوَاهَا صَالِحُ
 ٦٢٧ - فِي الْخَمْسِ قَاضِيهِمْ وَلِلْإِضْطِحَارِ
 ٦٢٨ - وَالْقَوْلُ بِاثْنَيْ عَشَرَ أَوْ عَشْرِينَ
 ٦٢٩ - أَوْ بِضَعِ عَشْرِ وَثَلَاثِمِائَةٍ
 كَمَا خِلَافُهُ ضَرُورَةٌ عُلِمَ
 بَعْدَ النَّبِيِّ أَوْ قَبْلَهُ وَمَا لَهُ
 وَغَيْرَ مَوْجُودٍ حَدِيثٌ يُطْلَقُ
 وَمَا الدَّوَاعِي انْبَعَثَتْ لِنَقْلِهِ
 خُلِفَتْ وَبَعْضُ السُّنَنِ الْمَرْوِيَّةِ
 يَقْبَلُ تَأْوِيلًا فَكَذِبُهُ جَلَا
 وَسَبَبُ الْوَضْعِ افْتِرَاءٌ أَوْ غَلْطُ
 كَخَبَرِ الصَّادِقِ أَوْ مَا يُعْلَمُ
 عَلَى قِيَاسِ مَا مَضَى إِنْطِلَالًا
 وَذِي تَوَاتُرٍ بِذِكْرِ عَدَدٍ
 عَنْ مُدْرِكٍ بِالْحِسِّ لَوْ مَعْنَى نُسْبِ
 شُرُوطِهِ وَمَا كَفَى فِيهِ رُبَاعُ
 مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ وَلَوْ قِفَ جَانِحُ
 وَهُوَ اخْتِيَارِي حَدُّهُ مِنْ عَشْرِ
 يُحْكَى وَأَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ
 دُونَ اشْتِرَاطِ فَقَدْ جَمَعَ بَلَدَةً

(١) وفي نسخة: (وما) وهو تصحيف.

- ٦٣٠ - أَوْ فَقَدْ كُفِّرَ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا
 ٦٣١ - وَابْنُ الْجَوِينِي قَالَ وَالْكَعْبِيُّ
 ٦٣٢ - عِنْدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْوَقْفُ لَهُ
 ٦٣٣ - لَا إِخْتِيَاجُ بَعْدَهُ لِلنَّظَرِ
 ٦٣٤ - إِنْ عَنِ عِيَانٍ أَخْبَرُوا وَإِلَّا
 ٦٣٥ - ثُمَّ الْأَصَحُّ أَنَّ عِلْمَهُ ائْتَلَفَ
 ٦٣٦ - وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَفْقِ خَبَرٍ
 ٦٣٧ - وَهَكَذَا بَقَاءُ نَقْلِ خَبَرٍ
 ٦٣٨ - وَلَا افْتِرَاقُ الْعُلَمَاءِ الْكَمَلِ
 ٦٣٩ - وَأَنَّهُ إِنْ أَجْمَعُوا عَلَى الْقَبُولِ
 ٦٤٠ - وَهَكَذَا الْمُخْبِرُ فِي جَمْعٍ وَلَمْ
 ٦٤١ - أَوْ مُخْبِرٌ بِمَسْمَعٍ مِنَ النَّبِيِّ
 ٦٤٢ - مِنْ حَامِلٍ ثَالِثُهَا فِي الدُّنْيَا
 ٦٤٣ - وَمِنْهُ مَا يُظَنُّ صِدْقُهُ الْبَهِي
 ٦٤٤ - إِلَى تَوَاتُرٍ وَمِنْهُ الْمُسْتَفِيزُ
 ٦٤٥ - مَشْهُورَنَا^(١) بَلْ رِدْفُهُ^(٢) وَالْدَّانِي
- وَالْعِلْمُ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ انْتَمَى
 بَلْ نَظَرِيٌّ لَكِنْ الْمَغْنِي
 حَقًّا عَلَى مُقَدِّمَاتٍ حَاصِلَةٍ
 وَالْأَمْدِيُّ الْوَقْفُ لِلتَّحْيِيرِ
 فَمَا شَرَطْنَاهُ يَغْمُ الْكُلًّا
 لِعُظْمِ جَمْعٍ وَالْقَرَائِنِ اخْتَلَفَ
 لَيْسَ بِقَيِّدٍ صِدْقِهِ لَوْ مَا ظَهَرَ
 حَيْثُ دَوَاعِي الرَّدِّ ذُو تَوَفَّرِ
 مَا بَيْنَ مُحْتَجٍّ وَذِي تَأَوَّلِ
 يَدُلُّ قَطْعًا لَا إِلَى ظَنٍّ يَتَوَوَّلُ
 يُكَذِّبُوا وَلَيْسَ فِيهِمْ مُتَّهِمٌ
 وَلَيْسَ لِلتَّقْرِيرِ أَوْ لِلْكَذِبِ
 يَدُلُّ لَا الدِّينِيَّ وَالْعَكْسُ رُوِيَ
 كَخَبَرِ الْآحَادِ مَا لَمْ يَنْتَه
 مَا شَاعَ عَنْ أَضَلِّ وَلَيْسَ ذَا نَقِيضٍ
 أَقْلُهُ ثَلَاثَةٌ لَا اثْنَانِ

(مسألة)

- ٦٤٦ - وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ
 ٦٤٧ - وَالْأَكْثَرُونَ مُظْلَقًا لَمْ يُفِدِ
 ٦٤٨ - وَالْمُسْتَفِيزُ قَدْ رَأَى ابْنُ فُورَكٍ
- عِلْمًا بِلَا قَرِينَةٍ تَشِيدُ
 وَمُظْلَقًا يُفِيدُ عِنْدَ أَحْمَدٍ
 يُفِيدُ عِلْمًا نَظَرِيَّ الْمَسْلُوكِ

(١) وفي نسخة: (مشهورهم).

(٢) وفي نسخة: (بل مثله).

(مسألة)

- ٦٤٩ - وَفِي الْفَتَاوَى وَالشَّهَادَةِ الْعَمَلُ
 ٦٥٠ - وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ الدِّينِ
 ٦٥١ - وَنَجَلُ دَاوُدَ وَجُوبَهُ نَفْسِي
 ٦٥٢ - وَالْمَالِكِيُّ فِعْلُ أَهْلِ يَثْرِبِ
 ٦٥٣ - وَالْحَنَفِيُّ فِيمَا تَعُمُّ الْبَلَوَى
 ٦٥٤ - أَوْ عَارِضَ الْقِيَاسِ وَالثَّالِثُ إِنْ
 ٦٥٥ - وَوُجِدَتْ فِي الْفَرْعِ قِطْعًا يُعْتَبَرُ
 ٦٥٦ - وَمَنْعَ الْكَرْخِيِّ فِي الْحَدِّ وَقَالَ
 ٦٥٧ - وَبَعْضُهُمْ بِأَرْبَعٍ لَدَى الزُّنَا
- حَتَمٌ بِهِ قِطْعًا بِإِجْمَاعِ النَّحْلِ
 بِالسَّمْعِ لَا الْعَقْلِ وَقِيلَ ذَيْنِ
 وَالْبَعْضُ فِيمَا فِعْلُ جُلٍّ خَالَفَا
 وَآخَرُونَ فِي ابْتِدَاءِ النَّصْبِ
 أَوْ خَالَفَ الرَّأْيِيهِ بَعْدُ يُرَوَى
 تَعْلِيلُهُ بِرَاجِحِ نَصٍّ زَكْنِ
 أَوْ ظَنٍّ فَالْوَقْفُ وَإِلَّا فَالْخَبَرُ
 بِاثْنَيْنِ أَوْ يُعْضَدُ بَعْضُ ذِي اعْتِرَالِ
 وَقِيلَ بَلْ لِغَيْرِهِ وَوَهْنَا

(مسألة)

- ٦٥٨ - الْمُرْتَضَى كَمَا رَأَى السَّمْعَانِي
 ٦٥٩ - وَخَالَفَ الْأَكْثَرُ أَنَّ الْأَصْلَ
 ٦٦٠ - لَا يَسْقُطُ الَّذِي رَوَى وَمِنْ هُنَا
 ٦٦١ - أَوْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَفَرْعُهُ يَقُولُ
 ٦٦٢ - وَوَافَقَ الْأَكْثَرُ ثُمَّ الْأُولَى
 ٦٦٣ - وَاقْبَلْ مَزِيدَ الْعَدْلِ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ
 ٦٦٤ - فَالْثَّالِثُ الْوَقْفُ وَقِيلَ إِنْ بَدَأَ
- وَصَاحِبُ الْحَاوِي^(١) مَعَ الرُّوْيَانِي^(٢)
 إِنْ كَذَّبَ الْفَرْعَ وَرَدَّ النَّقْلَ
 لَوْ شَهِدَا شَهَادَةً لَمْ يَهْنَأَ
 جَزْمًا وَلَا جَرْحَ فَأُولَى بِالْقَبُولِ
 إِنْ عَادَ لِلْإِقْرَارِ خُذْ قَبُولًا
 لِلْمَجْلِسِ اتِّحَادًا أَوْ عِلْمٌ نُمِي
 سِوَاهُ لَا يَغْفُلُ عُرفًا ارْدُدَا

(١) هو: صاحب «الحاوي الكبير» في الفروع، علي بن محمد بن حبيب (كما في كتب التراجم)، أبو الحسن الماوردي البصري، ألقى القضاة الشافعي المتوفى سنة (٤٥٠هـ).

(٢) هو: أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني الطبري الشافعي شيخ الشافعية، وُلد سنة (٤١٥هـ) وقُتل شهيداً في المحرم سنة (٥٠٢هـ). وهو من أهل رويان بنواحي طبرستان.

نَقْلٍ تَوَفَّرَتْ دَوَاعٍ لِلْمَلَا
تَعَارَضًا كَأَنَّ نَفَاهَا لَا فِظَا
أَوْ غَيَّرَتْ إِغْرَابَهُ تَعَارَضًا
يُقْبَلُ وَفِي الثَّلَاثِ خُلْفٌ لَا يُرَدُّ
أَوْ وَقَفُوا وَهُوَ إِلَى الرَّفْعِ غَدَا
إِنْ لَمْ يُخَلِّ الْبَاقِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
قِيلَ أَوْ التَّابِعُ مَرْوِيًّا عَلَى
نَتَبَعُهُ فِيهِ عَلَى خِلَافٍ
فِي حَمْلِهِ لِمَعْنِيَّتِهِ فَاسْلُكِ
يَتَّبَعُهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَكَابِرِ
لِعِلْمِهِ بِقَصْدِ هَادِينَا إِلَيْهِ

٦٦٥ - وَالْأَشْبَهُ الْمَنْعُ هُنَا وَإِنْ عَلَى
٦٦٦ - فَإِنْ يَكُ السَّاكِتُ عَنْهَا حَافِظًا
٦٦٧ - وَإِنْ تَكُنْ مِنْ وَاحِدٍ كَمَا مَضَى
٦٦٨ - أَوْ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ قَدْ انْفَرَدَ
٦٦٩ - وَكَالْمَزِيدِ أَرْسَلُوا وَأَسْنَدًا
٦٧٠ - وَجَائِزٌ حَذْفُكَ بَعْضَ الْخَبَرِ
٦٧١ - ثُمَّ الصَّحَابِيُّ إِذَا مَا حَمَلَا
٦٧٢ - أَحَدٍ مَحْمَلِيهِ ذِي التَّنَافِي
٦٧٣ - أَوْ لَا تَنَافِي فَهُوَ كَالْمُشْتَرَكِ
٦٧٤ - وَحَمْلُهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ
٦٧٥ - وَالْحَقُّ لَا وَقِيلَ إِنْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ

(مسألة)

وَلَا مُمَيِّزٌ لَهُ تَذْيِينُ
فِي النَّقْصِ نَقْبَلُهُ إِذَا مَا كَمَلَا
يُحَرِّمُ الْكِذْبَ وَغَيْرُ دَاعٍ
إِلَّا بِمَا يُخَالِفُ الْقَيْسَ الْوَفِي
وَمُكْثِرٌ خُلْطَةُ أَهْلِهِ نَذَرُ
ذَاكَ الزَّمَانَ أَقْبَلَ وَإِلَّا فَقِفْ
مَلَكَهْ تَمْنَعُ عَنْ اقْتِرَافِ
أَوْ جَائِزٌ يُخَلِّ بِالْمُرُوءَةِ
قُلْتُ قَبُولُهُ هُوَ الْمَشْهُورُ
حَيْثُ رَوَى الْحَدِيثَ فِي الْمَحْظُورِ

٦٧٦ - لَا يُقْبَلُ الْكَافِرُ وَالْمَجْنُونُ
٦٧٧ - فِي الْمُرْتَضَى وَأَنَّهُ مَنْ حَمَلَا
٦٧٨ - وَأَنَّهُ يُقْبَلُ ذُو ابْتِدَاعٍ
٦٧٩ - وَمَنْ عَدَا الْفَقِيهَ قَالَ الْحَنْفِي
٦٨٠ - وَالْمُتَسَاهِلُونَ فِي غَيْرِ الْخَبَرِ
٦٨١ - أَمَكْنَهُ تَحْصِيلُ ذَاكَ الْقَدْرِ فِي
٦٨٢ - وَشَرْطُهُ عَدَالَةٌ تُوَافِي
٦٨٣ - كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ لِخِصَّةٍ
٦٨٤ - فَرُدَّ فِي الْمُرْجَحِ الْمَشْتُورِ
٦٨٥ - وَقِيلَ قِفْ وَكُفَّ لِلظُّهْرِ

- ٦٨٦ - وَرُدَّ مَنْ بَظَاهِرِ مَجْهُولٍ
 ٦٨٧ - وَهَكَذَا مَجْهُولٌ عَيْنِ مَا رَوَى
 ٦٨٨ - وَالْوَصْفُ مِنْ كَالشَّافِعِيِّ بِالثِّقَةِ
 ٦٨٩ - وَقِيلَ لَا وَمِثْلُهُ لَا أَتَّهِمُ
 ٦٩٠ - قَبُولُ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلًا عَلَى
 ٦٩١ - وَفِي الْكَبِيرَةِ اضْطِرَابٌ إِذْ تُحَدِّثُ
 ٦٩٢ - وَقِيلَ مَا فِي جَنْسِهِ حَدٌّ وَمَا
 ٦٩٣ - وَقِيلَ لَا حَدٌّ لَهَا بَلْ أُخْفِيَتْ
 ٦٩٤ - وَالْمُرْتَضَى قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ
 ٦٩٥ - بِقِلَّةِ اكْتِرَاثِ مَنْ أَتَاهُ
 ٦٩٦ - كَالْقَتْلِ وَالزَّنا وَشُرْبِ الْخَمْرِ
 ٦٩٧ - وَالْقَذْفِ وَاللُّوَاطِ ثُمَّ الْفِطْرِ
 ٦٩٨ - وَالْغَضَبِ وَالسَّرْقَةِ وَالشَّهَادَةِ
 ٦٩٩ - مَنَعَ زَكَاةٍ وَدِيَاةٍ فَرَارَ
 ٧٠٠ - نَمِيمَةٍ كَثُمَ شَهَادَةُ يَمِينِ
 ٧٠١ - وَسَبَّ صَاحِبِهِ وَضَرْبُ الْمُسْلِمِ
 ٧٠٢ - حِرَابَةُ تَقْدِيمِهِ الصَّلَاةَ أَوْ
 ٧٠٣ - وَأَكْلُ خِنْزِيرٍ وَمَيْتٍ وَالرَّبَا
- وَبَاطِنٍ وَقَدْ حُكِيَ الْقَبُولُ
 عَنْهُ سِوَى فَرْدٍ وَجَرَحًا مَا حَوَى
 عِنْدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ تَوْثِيقُهُ
 وَالذَّهَبِيُّ لَيْسَ تَوْثِيقًا نَسِمُ
 مُفْسِقٍ ظَنًّا وَقَطْعًا ذُو اعْتِلَا
 فَقِيلَ ذُو تَوْعِيدٍ وَقِيلَ حَدٌّ
 كِتَابُنَا بِنَصِّهِ قَدْ حَرَّمَ مَا
 وَقِيلَ كُلُّ وَالصَّغَارُ نُفِيَتْ
 جَرِيمَةٌ تُؤْذِنُنَا بِغَيْرِ مَيِّنِ
 بِالذِّينِ وَالرُّقَّةِ فِي تَقْوَاهُ
 وَمُطْلَقِ الْمُسْكِرِ ثُمَّ السُّحْرِ
 وَيَأْسِ رَحْمَةٍ وَأَمْنِ مَكْرٍ
 بِالزُّورِ وَالرَّشْوَةِ وَالْقِيَادَةِ
 خِيَانَةٍ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ ظَهَارُ
 فَاجِرَةٍ عَلَى نَبِيْنَا يَمِينِ
 سَعَايَةِ عَقٍّ وَقَطْعِ الرَّحِمِ
 تَأْخِيرِهَا وَمَالَ أَيْتَامٍ رَوَا
 وَالْغُلُّ أَوْ صَغِيرَةٍ قَدْ وَاطَبَا

(مسألة)

- ٧٠٤ - رِوَايَةٌ إِنْخَبَارُهُ عَنْ عَامٍ
 ٧٠٥ - وَغَيْرُهُ شَهَادَةٌ وَالْمُعْتَبَرُ
 ٧٠٦ - أَشْهَدُ أَنْشَأَ شَيْبَ بِالْإِنْخَبَارِ
- بِلَا تَرَأْفٍ إِلَى الْحُكَّامِ
 فِي صِيغِ الْعُقُودِ أَنْشَأَ لَا خَبَرَ
 لَا مَحْضُ ذَا أَوْ ذَا عَلَى الْمُخْتَارِ

فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَا فِي الشَّاهِدِ
قَاضِيهِمْ يُقْبَلُ مُطْلَقَيْنِ
يَكْفِي مِنَ الْعَالِمِ أَسْبَابُهُمَا
يُقْبَلُ إِلَّا مِنْ إِمَامٍ ذِي عِلَالٍ
وَقِيلَ فِي التَّعْدِيلِ لَا الْجَرْحِ وَجَبَ
وَفِي سِوَاهَا أَوَّلُ إِذَا وَضَحَ
مُقَدِّمٌ إِنْ زَادَ أَوْ قَلَّ عَدَدُ
وَفِي التَّسَاوِي يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ
تَضَمَّنَ التَّعْدِيلُ بِالشَّهَادَةِ
مَنْ مَا رَوَى إِلَّا لِعَدْلٍ غَايَةٍ
وَالْحُكْمُ جَرْحًا فَالْمُعَارِضُ اخْتِمَلُ
وَلَا النَّبِيذُ وَالَّذِي رَوَى هُنَا
إِنْ كَانَ لَا يَسْمَحُ بِالْبَيَانِ
اسْمَ مُسَمًّى آخِرَ تَشْبِيهًا
نَعَمْ بِتَذْلِيلِ الْمُتُونِ أَثْبِتَ

٧٠٧ - وَالثَّالِثُ الْأَقْوَى قَبُولُ الْوَاحِدِ
٧٠٨ - وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فِي الْبَابَيْنِ
٧٠٩ - قَوْلُ الْإِمَامَيْنِ وَإِطْلَاقُهُمَا
٧١٠ - وَافَقَهُ فَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لَا
٧١١ - وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِالسَّبَبِ
٧١٢ - وَالْعَكْسُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ الْأَصَحُّ
٧١٣ - مَذْهَبُ جَارِحٍ وَذَا فِي الْمُعْتَمَدِ
٧١٤ - وَقِيلَ فِي الْقِلَّةِ ذَا مَرْجُوحٍ
٧١٥ - وَالْحُكْمُ مِنْ مُشْتَرِطِ الْعَدَالَةِ
٧١٦ - وَعَمَلُ الْعَالِمِ أَوْ رِوَايَةٍ
٧١٧ - وَفِيهِمَا خُلِفَتْ وَمَا تَرَكَ الْعَمَلُ
٧١٨ - وَلَا كَحَدٍّ فِي شَهَادَةِ الزُّنَا
٧١٩ - بِاسْمِ خَفِيٍّ وَأَبَى السَّمْعَانِي
٧٢٠ - وَلَا بِإِعْطَاءِ شُيُوخٍ فِيهَا
٧٢١ - وَلَا بِإِيْهَامِ اللَّقَا وَالرُّحْلَةِ

(مسألة)

وَإِنْ بَلَ رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولُ
وَقِيلَ مَعَ طُولٍ وَمَعَ رِوَايَةٍ
عَامٍ وَقِيلَ مُذْرِكُ الْعَصْرِ وَلَوْ
صُحْبَتُهُ فَفِي الْأَصَحِّ يُقْبَلُ^(١)
وَقِيلَ بَلْ كَغَيْرِهِمْ مَسْئُولُ

٧٢٢ - حَدُّ الصَّحَابِيِّ مُسَلِّمٌ لَأَقَى الرَّسُولُ
٧٢٣ - خِلَافَ تَابِعٍ مَعَ الصَّحَابَةِ
٧٢٤ - وَقِيلَ مَعَ طُولٍ وَقِيلَ الْغَزْوُ أَوْ
٧٢٥ - إِذَا ادَّعَى الْمُعَاصِرُ الْمُعَدَّلُ
٧٢٦ - وَالْأَكْثَرُونَ كُلُّهُمْ عُذُولُ

(١) وفي نسخة: (تقبل) بالتاء، وفي أخرى: (تقبل) بالنون.

٧٢٧ - وَقِيلَ حَتَّى قَتْلُ عُثْمَانَ خَلَا وَقِيلَ إِلَّا مَنْ عَلِيًّا قَاتَلَا

(مسألة)

- ٧٢٨ - قَوْلُ سِوَى الصَّاحِبِ^(١) قَالَ الْمُضْطَفَى
 ٧٢٩ - ثَلَاثَةُ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامُ
 ٧٣٠ - وَقِيلَ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الْخُرْدِ
 ٧٣١ - وَرَدُّهُ الْأَقْوَى وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ
 ٧٣٢ - مَا لَمْ يَكُ الْمُرْسِلُ لَا يَعْتَمِدُ
 ٧٣٣ - مُرْسَلُ تَابِعٍ مِنَ الْكِبَارِ
 ٧٣٤ - أَوْ فِعْلِهِ أَوْ فِعْلِ أَهْلِ الْعَصْرِ أَوْ
 ٧٣٥ - أَوْ مُسْنَدٍ أَوْ بِقِيَاسٍ يُوجَدُ
 ٧٣٦ - أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ سِوَى مُرْسَلِهِ
- مُرْسَلُنَا ثُمَّ اخْتِجَاجُهُ اقْتَفَى
 وَقِيلَ إِنْ أَرْسَلَهُ إِمَامُ
 وَقِيلَ أَقْوَى حُجَّةً مِنْ مُسْنَدِ
 كَالشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ عِلْمِ الْخَبَرِ
 إِلَّا عَنِ الْعُدُولِ أَوْ يَعْتَصِدُ
 بِقَوْلِ صَاحِبٍ أَوْ انْتِشَارِ
 بِقَوْلِ جُمْهُورٍ وَمُرْسَلٍ رَوَوْا
 فَالْحُجَّةُ الْمَجْمُوعُ لَا الْمُنْفَرِدُ
 فَلَا ظَهْرُ انْكِفَافِنَا لِأَجْلِهِ

(مسألة)

- ٧٣٧ - نَقْلَ الْأَحَادِيثِ بِمَعْنَاهُ مَنَعَ
 ٧٣٨ - وَالْأَكْثَرُونَ جَوَّزُوا لِلْعَارِفِ
 ٧٣٩ - وَقِيلَ إِنْ أَوْجَبَ عِلْمًا الْخَبَرُ
- تَغْلَبُ وَالرَّازِي فِي قَوْمٍ تَبَعَ
 وَجَوَّزَ الْخَطِيبُ بِالْمُرَادِفِ
 وَقِيلَ إِنْ يَنْسَ وَقِيلَ إِنْ ذَكَرَ

(مسألة)

- ٧٤٠ - يُخْتَجُّ فِي الْأَقْوَى بِقَوْلِ الصَّاحِبِ
 ٧٤١ - سَمِعْتُهُ أَمَرَ أَوْ نَهَى فَذَا
 ٧٤٢ - حُرِّمَ أَوْ رُخِّصَ ثُمَّ عَنَّا
 ٧٤٣ - مَعَاشِرَ النَّاسِ وَكَانَ النَّاسُ ثُمَّ
- قَالَ النَّبِيُّ ثُمَّ عَنْ أَنَّ النَّبِيَّ
 دُونَ سَمِعْتُ فَأَمَرْنَا بِكَذَا
 نَحْنُ مِنَ السُّنَّةِ ثُمَّ كُنَّا
 كُنَّا نَرَى فِي عَهْدِهِ الثَّلَاثَ عَمَّ

(١) وفي نسخة: (الصحابي).

٧٤٤ - تَلَاهُ كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَا وَبَعْدُ كَانُوا لَيْسَ يَقْطَعُونَا

(خاتمة)

- ٧٤٥ - مُسْتَنَدُ الْغَيْرِ الصَّحَابِيِّ نَقْلًا
 ٧٤٦ - قِرَاءَةٌ تَتْلُوهُ فَالسَّمَاعُ ثُمَّ
 ٧٤٧ - فَدُونَهَا خَاصٌّ بِخَاصٍ فَالْخَاصُّ
 ٧٤٨ - فَالْعَامُ فِي الْعَامِ فَلِلْمُجَازِ لَهُ
 ٧٤٩ - ثُمَّ كِتَابَةٌ فَأِعْلَامٌ تَلَا
 ٧٥٠ - وَالْمَنْعُ فِي إِجَازَةٍ عَنْ شِرْذِمَةٍ
 ٧٥١ - وَالطَّبْرِيُّ الْمَنْعُ فِيمَنْ يُوجَدُ
 ٧٥٢ - وَالْكُلُّ مَنْ يُوجَدُ مُطْلَقًا حَظَرُ
 ٧٥٣ - قُلْتُ وَفِي ذَا الْفَضْلِ عِلْمٌ غَزَرَا
- سَمَاعٌ لَفْظُ الشَّيْخِ أَمْلَى أَمْ لَا
 إِجَازَةٌ مَعَهَا تَنَاوُلٌ يُضْمَمُ
 فِي الْعَامِ فَالْعَامُ تَلَاهُ فِي خَاصٍّ
 وَنَسْلِهِ الْآتِينَ فَالْمُنَاوَلَةُ
 وَصِيَّةٌ ثُمَّ وَجَادَةٌ جَلَا
 وَقَوْمُ الْإِجَازَةِ الْمُعَمَّمَةُ
 مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
 وَصِيغُ الْأَدَاءِ مِنْ عِلْمِ الْأَثَرِ
 أَوْدَعْتُهُ فِي فَنِّهِ مُحَرَّرًا



الكتاب الثالث

في الإجماع

- ٧٥٤ - هُوَ اتِّفَاقُ جَاءَ مِنْ مُجْتَهِدِي
 ٧٥٥ - فِي أَيِّمَا عَصْرِ وَأَمْرٍ كَانَا
 ٧٥٦ - فَعُلِمَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمُسْلِمِينَ
 ٧٥٧ - وَهُوَ اتِّفَاقٌ وَبِرَآيٍ يُعْتَبَرُ
 ٧٥٨ - كُنِيَ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ
 ٧٥٩ - وَآخَرُونَ فِي الْفُرُوعِ ذُو الْأُصُولِ
 ٧٦٠ - إِنْ تَكَ رُكْنًا وَانْتِفَاهُ إِلَّا
 ٧٦١ - مَا أَخَذَهُ عِنْدَ اخْتِلَافٍ يُعْتَبَرُ
 ٧٦٢ - وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ
 ٧٦٣ - وَقِيلَ إِنَّمَا يَضُرُّ اثْنَانِ
 ٧٦٤ - وَقِيلَ مَا حَدَّ تَوَاتُرٍ وَصَلُ
 ٧٦٥ - وَقِيلَ ضَرٌّ فِي أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ
 ٧٦٦ - وَقِيلَ حُجَّةٌ وَلَا إِجْمَاعُ
 ٧٦٧ - وَأَنَّهُ مَا اخْتَصَّ بِالْأَكْبَارِ
 ٧٦٨ - وَفِي حَيَاةِ الْمُضْطَفَى لَمْ يَنْعَقِدْ
 ٧٦٩ - مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ فَإِنْ فِي الْإِثْرِ
 ٧٧٠ - وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ
 أَمَّتِنَا بَعْدَ وَفَاةِ أَحْمَدِ
 ذَلِكَ حَدٌّ فَائِقٌ إِنْقَانَا
 فَخَرَجَ الْكَافِرُ وَالْمُجْتَهِدِينَ
 وَفُقُ الْعَوَامِ مُطْلَقًا أَوْ مَا اشْتَهَرَ
 وَالْأَمِدِيُّ لِافْتِقَارِ الْحُجَّةِ
 وَقِيلَ هَذَا لَا الْفَقِيهَ وَالْعُدُولُ
 ثَالِثُهَا فِي فَاسِقٍ إِنْ جَلَّى
 رَابِعُهَا فِي حَقِّهِ قَطُّ مُعْتَبَرُ
 كَمَا رَأَى الْجُمْهُورُ فِي تَعْرِيفِهِمْ
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَا ذَانِ
 وَقِيلَ لَا يَضُرُّ خُلْفٌ لِلْأَقْلِ
 وَقِيلَ فِيمَا سَاغَ فِيهِ الْاجْتِهَادُ
 وَقِيلَ لَا وَالْأَخْسَنُ اتِّبَاعُ
 أَيِّ صَحْبِهِ وَشَدَّ أَهْلُ الظَّاهِرِ
 قَطْعًا وَأَنَّ التَّابِعِيَّ الْمُجْتَهِدُ
 وَصُولُهُ عَلَى انْقِرَاضِ الْعَصْرِ
 وَالْخُلْفَا وَفُقَهَا الْمِصْرَيْنِ

وَبَيَّتْ خَيْرَ الْخَلْقِ غَيْرُ حُجَّةٍ
وَذَاكَ فِي السَّبْعِ ذُو الْإِعْتِمَادِ
تَوَاتُرٍ وَأَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ
وَهُوَ الصَّحِيحُ فِيهِمَا لِمَنْ نَبِهَ
وَقَدْ أَبَى جَمَاعَةٌ فَشَرَطُوا
أَوْ عَلَمَائِهِمْ تَنَازُعٌ بِهِمْ
وَقِيلَ فِي ذِي مُهْلَةٍ لَا الْفَوْتِ
وَلَا تَمَادِي الدَّهْرِ فِيهِ الْغَابِرِ
وَأَنَّهُ مِنْ سَابِقِ النَّبِيِّ
وَأَنَّهُ يَكُونُ عَنْ قِيَّاسِ
أَوْ الْوُقُوعِ مُطْلَقًا أَوْ الْخَفِيِّ^(١)
قَوْلَيْنِ قَبْلَ مَا اسْتَقَرَّ الْخُلْفُ قَدْ
أَمَّا اتِّفَاقٌ بَعْدَ ذَاكَ مِنْهُمْ
يُمْنَعُ وَالثَّالِثُ إِنْ يُسْنَدُ لِظَنِّ
طَالَ وَفِي الْأُولَى خِلَافٌ قَدْ زُكِّنَ
حَقٌّ إِذَا الْأَكْثَرُ فِيهِ مَا قَوِيَ
ثَالِثُهَا يُحْتَجُّ لَا إِجْمَاعُ
وَقِيلَ فِي فُتْيَا وَقِيلَ فِي قَضَا
وَقِيلَ فِي عَضْرِ الصُّحَابِ الْجِلَّةِ
وَكَوْنُهُ حُجَّةٌ الْأَقْوَى وَهَلْ
وَكَوْنُهُ حَقِيقَةً تَرَدَّدُ

٧٧١ - وَالْحَرَمَيْنِ أَوْ مِنْ أَهْلِ طَيْبَةِ
٧٧٢ - وَحُجَّةُ الْمَنْقُولِ بِالْأَحَادِ
٧٧٣ - وَأَنَّهُ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ عَدَدُ
٧٧٤ - مُجْتَهِدٌ فِي الْعَضْرِ لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ
٧٧٥ - وَأَنَّ قَرْضَ الْعَضْرِ لَا يُشْتَرَطُ
٧٧٦ - فِيهِ انْقِرَاضَ الْكُلِّ أَوْ غَالِبِهِمْ
٧٧٧ - وَقِيلَ بَلْ يُشَرَطُ فِي السُّكُوتِ
٧٧٨ - وَقِيلَ قَرْضُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ
٧٧٩ - وَشَرَطَ الْإِمَامُ فِي الظَّنِّ
٧٨٠ - لَا حُجَّةٌ وَهُوَ لَجُلِّ النَّاسِ
٧٨١ - وَمَنْ نَفَى جَوَازَهُ فَخَالَفَ
٧٨٢ - وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَهُمْ عَلَى أَحَدٍ
٧٨٣ - جَازَ وَلَوْ مِنْ حَادِثٍ بَعْدَهُمْ
٧٨٤ - فَالْأَمْدِيُّ يُمْنَعُ وَالْإِمَامُ لَنْ
٧٨٥ - وَمَنْ سِوَاهُمْ الْأَصَحُّ الْمَنْعُ إِنْ
٧٨٦ - وَأَنَّ الْأَخْذَ بِأَقْلٍ مَا رُويَ
٧٨٧ - أَمَّا السُّكُوتِيُّ بِهِ النِّزَاعُ
٧٨٨ - رَابِعُهَا بِشَرَطِ أَنْ يَنْقَرِضَا
٧٨٩ - وَقِيلَ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مُهْلَةٌ
٧٩٠ - وَقِيلَ حَيْثُ سَاكِتٌ فِيهِ أَقْلٌ
٧٩١ - يُسَمَّى بِإِجْمَاعٍ نِزَاعٌ يُورَدُ

(١) وفي نسخة: (أو في الخفي).

دَلِيلِ سُخْطٍ وَرِضًا فِيمَا يُظَنُّ
لِلْكَلِّ مَعَ مُضِيِّ مُهْلَةِ النَّظَرِ
مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ أَمَّا حَيْثُ لَنْ
وَقِيلَ إِنْ عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى عِلًّا
لَا يَتَوَقَّفُ وَدُنْيَوِيٌّ
لِقَيْدِ الْاجْتِهَادِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
وَمَنْ رَأَى اشْتِرَاطَ هَذَا وَهَمَّا

٧٩٢ - مَثَارُهُ أَنَّ السُّكُوتَ الْعَارِيَّ عَنْ
٧٩٣ - وَفِيهِ تَكْلِيفٌ لَنَا وَقَدْ ظَهَرَ
٧٩٤ - وَذَلِكَ تَصْوِيرُ السُّكُوتِي هَلْ يُظَنُّ
٧٩٥ - يَظْهَرُ قِيلَ حُجَّةٌ وَالْجُلُّ لَا
٧٩٦ - وَأَنَّهُ يَكُونُ فِي عَقْلِيٍّ
٧٩٧ - وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ سَنَدٍ
٧٩٨ - وَلَمْ يَجِبْ لَهُ إِمَامٌ عُصَمَا

(مسألة)

حُجَّتُهُ وَأَنَّهُ قَطْعِيٌّ
مُخَالَفٌ وَالْفَخْرُ ظَنًّا مُطْلَقًا
إِحْدَاثُ ثَالِثٍ أَوْ التَّفْصِيلُ إِنْ
وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ مَا خَرَقَا
أَوْ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ أَوْ تَأْوِيلٍ
أَمَّتِنَا سَمْعًا وَذَا اغْتِمَادُ
مَا كُفِّتْ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الشَّدِيدِ
أَخْطَأَ فِي مَسْأَلَةٍ كُلُّ خِلَافٍ
يُضَادُّ سَابِقًا عَلَى الْمُعَلَّى
يُعَارِضُ الْقَطْعِيَّ وَلَنْ يَدُلَّا
لَهُ بَلِ الظَّاهِرُ ذَا فِي الْمُعْتَمَدِ

٧٩٩ - إِمْكَانُهُ الصَّوَابُ وَالْقَوِيُّ
٨٠٠ - لَا فِي السُّكُوتِي وَلَا مَا خَرَقَا
٨٠١ - وَخَرَقُهُ حَظَرٌ وَمِنْ هَذَا زَكْنُ
٨٠٢ - يَخْرِقُ وَقِيلَ خَارِقَانِ مُطْلَقًا
٨٠٣ - وَقِيلَ لَا الْإِحْدَاثُ لِلدَّلِيلِ
٨٠٤ - وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِدَادُ
٨٠٥ - دُونَ اتِّفَاقِهَا عَلَى جَهْلِ الَّذِي
٨٠٦ - وَفِي انْقِسَامِهَا لِفِرْقَتَيْنِ وَافٍ
٨٠٧ - مَثَارُهُ هَلْ أَخْطَأْتُ وَأَنْ لَا
٨٠٨ - وَلَمْ يُعَارِضْهُ دَلِيلٌ إِذْ لَا
٨٠٩ - إِذْ وَافَقَ الْحَدِيثُ أَنَّ الْمُسْتَنَدَ

(خاتمة)

ضَرُورَةٌ فِي الدِّينِ لَيْسَ مُسْلِمًا
وَالْخُلْفُ فِيمَا لَمْ يُنْصَ الْمُشْتَهَرُ
لَا جَا حِدُّ الْخَفِيِّ وَلَوْ مَنْصُوصًا

٨١٠ - جَا حِدُّ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ عُلِمَا
٨١١ - قَطْعًا وَفِي الْأَظْهَرِ مَنْصُوصٌ شَهْرُ
٨١٢ - أَصَحُّهُ تَكْفِيرُهُ خُصُوصًا

الكتاب الرابع

في القياس

- ٨١٣ - وَحَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى ذِي عِلْمٍ
 ٨١٤ - هُوَ الْقِيَاسُ وَمُرِيدُ الشَّامِلِ
 ٨١٥ - ثُمَّ الْقِيَاسُ حُجَّةٌ وَيُرْعَى
 ٨١٦ - وَفِي أُمُورِ الدِّينِ لَا الْخِلْقِيَّةُ
 ٨١٧ - وَلَا عَلَى الْمَنْسُوخِ لَكِنْ شَمَلًا
 ٨١٨ - فَقِيلَ عَقْلًا وَابْنُ حَزْمٍ شَرْعًا
 ٨١٩ - وَالْحَنْفِيُّ فِي الْحَدِّ وَالتَّكْفِيرِ
 ٨٢٠ - وَقِيلَ فِي الْأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي
 ٨٢١ - ضَرُورَةٍ وَقِيلَ فِي الْعَقْلِيِّ
 ٨٢٢ - وَقِيلَ فِي الْجُزْئِيِّ حَاجِبًا إِذَا
 ٨٢٣ - وَقِيلَ فِي أَصْلِ الْعِبَادَاتِ وَمَرَّ
 ٨٢٤ - وَلَيْسَ نَصُّهُ عَلَى التَّغْلِيلِ
 ٨٢٥ - فِي التَّرْكِ دُونَ الْفِعْلِ غَيْرُ مَيِّنٍ
 ٨٢٦ - أَرْبَعَةٌ أَرْكَانُهُ (الْأَصْلُ) مَحَلُّ
 ٨٢٧ - دَلِيلُهُ وَقِيلَ حُكْمُهُ وَفِي
 ٨٢٨ - وَلَيْسَ شَرْطًا اتِّفَاقُ النَّاسِ
 ٨٢٩ - فِي نَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ وَمَنْ زَعَمَ
- سَاوَاهُ فِي عِلَّتِهِ فِي الْحُكْمِ
 غَيْرَ الصَّحِيحِ زَادَ «عِنْدَ الْحَامِلِ»
 فِي الدُّنْيَوِيِّ قَالَ الْإِمَامُ قَطْعًا
 وَكُلُّ الْأَحْكَامِ وَلَا الْعَادِيَّةُ
 قَوْمٌ وَقَوْمٌ مَنَعُوهُ مُسْجَلًا
 وَالظَّاهِرِيُّ غَيْرَ الْجَلِيِّ مَنَعًا
 وَفِي تَرْخُصٍ وَفِي التَّقْدِيرِ
 مَوَانِعٍ وَقِيلَ حَيْثُ لَمْ تَفِي
 وَقِيلَ فِي النَّفْيِ أَيْ الْأَصْلِيِّ
 لَمْ يَرِدِ النَّصُّ عَلَى وَفْقٍ لِذَا
 حُكْمُ قِيَاسِ اللُّغَةِ الَّذِي اشْتَهَرَ
 أَمْرًا بِهِ وَالْقَوْلُ بِالتَّفْصِيلِ
 وَأُظْلِقَ الْأَمْرَ أَبُو الْحُسَيْنِ
 حُكْمٌ مُشَبَّهٌ بِهِ وَقِيلَ بَلْ
 الْفَرْعُ قَوْلَانِ وَثَانِيهَا نَفِي
 فِي عِلَّةٍ وَالْأَمْرُ بِالْقِيَاسِ
 بِشَرْطِ شَيْءٍ مِنْهُمَا فَهُوَ وَهَمٌ

٨٣٠ - (الثان حكم الأصل) رأي الناس
 ٨٣١ - قيل ولا الإجماع إلا إن بدا
 ٨٣٢ - فيه ولا دليله الفرع شمل
 ٨٣٣ - وكونه شرعياً أذ ما استلحقاً
 ٨٣٤ - بينهما وقيل بين الأمة
 ٨٣٥ - فإن يكن متفقاً بينهما
 ٨٣٦ - مرگب الأصل وإن لعله
 ٨٣٧ - مرگب الوصف ولم يقبلهما
 ٨٣٨ - علته فثبت الذي استدل
 ٨٣٩ - وإن يكونا مختلفاً في الأصل ثم
 ٨٤٠ - المستدل فالأصح يقبل
 ٨٤١ - والنص من شرع على العلة ما
 ٨٤٢ - الفرع شرطه تمام العلة
 ٨٤٣ - فإن بها يقطع فقطعي وإن
 ٨٤٤ - وإن يكن عورضاً بما اقتضى
 ٨٤٥ - قبولها بمقتضى نقيضاً أو
 ٨٤٦ - وأنه لا يجب الإيما إليه
 ٨٤٧ - ولا يقوم خبر على خلاف
 ٨٤٨ - والشرط في الفرع وفي الأصل اتحاد
 ٨٤٩ - وببيان الاتحاد فليجب
 ٨٥٠ - ولا يكون حكم الأصل آخر
 ٨٥١ - وليس شرطاً للشيوخ الجلة

شرط ثبوته بلا قياس
 وكونه بالقطع ما تبعدا
 ولا به عن سنن القيس عدل
 شرعي وكونه عليه اتفقا
 وقيل شرطه اختلاف ثمة
 لكن لعلتين فاسمه انتمى
 يمنع خصم أن تحل أضله
 أهل الأصول وإذا ما سلمما
 وجودها أو سلم الوجود دل
 إثبات حكم ثم علة يوم
 والاتفاق أنه معلل
 شرطه على الأصح فيهما
 من عينها أو جنسها قد حلت
 ظنية فهو قياس الأدون
 خلاف حكمه لغا والمرتضى
 ضداً وأن يقبل ترجيح رأوا
 حال إقامة دليله عليه
 فرع لنا وقاطع بلا خلاف
 حكمهما فإن يخالف ففساد
 معتزلاً بالاختلاف المنتصب
 وقيل إلا لدليل آخر
 ثبوت حكمه بنص جملة

٨٥٢ - وَشَرُطُ نَفْيِ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ
 ٨٥٣ - (الرَّابِعُ الْعِلَّةُ) عِنْدَ أَهْلِ
 ٨٥٤ - بِهَا وَقَالَ الْحَنَفِيُّ ثَابِتُ
 ٨٥٥ - وَهِيَ الْمُؤَثِّرُ لِذِي اغْتِرَالٍ
 ٨٥٦ - وَقَدْ تَجِي دَافِعَةٌ أَوْ رَافِعَةٌ
 ٨٥٧ - وَضَفًا حَقِيقِي ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا
 ٨٥٨ - كَذَا عَلَى الْأَصَحِّ وَضَفًا لُغَوِيٌّ
 ٨٥٩ - بَسِيطَةٌ أَوْ ذَاتَ تَرْكِيبٍ وَفِي
 ٨٦٠ - وَشَرُطُ الْإِلْحَاقِ بِهَا أَنْ تَشْتَمِلَ
 ٨٦١ - وَشَاهِدًا تَضْلُحُ لِلْإِنَاطَةِ
 ٨٦٢ - مَا نَعُهَا وَضَفٌ وَجُودِيٌّ يُخِلُّ
 ٨٦٣ - وَأَنْ يَكُونَ ضَابِطًا لِحِكْمَةٍ
 ٨٦٤ - ثَالِثُهَا إِنْ ضَبِطَتْ وَانْتُخِلَا
 ٨٦٥ - وَجَازَ تَغْلِيلٌ بِمَا لَا نَظْلِغُ
 ٨٦٦ - بِنَفْيِهَا فِي صُورَةٍ فَالْحُجَّةُ
 ٨٦٧ - وَالْجَدَلِيُّونَ انْتَفَى وَالْقَاصِرَةُ
 ٨٦٨ - وَقِيلَ لَا مَنْصُوصَةٌ أَوْ مُجْمَعٌ
 ٨٦٩ - فِي مَنْعِ الْإِلْحَاقِ وَفِي الْمُنَاسَبَةِ
 ٨٧٠ - وَعِنْدَ الْإِمْتِثَالِ أَيْ لِأَجْلِهِ
 ٨٧١ - وَلَا تُعَدَّى عِنْدَ كَوْنِهَا مَحَلًّا
 ٨٧٢ - وَجَوَّزُوا التَّغْلِيلَ فِي الْمُشْتَخَبِ
 ٨٧٣ - وَجَزَمَا الْمُشْتَقُّ وَالْمَبْنِيُّ

مُوَافِقٍ فِي الْحُكْمِ ذُو نِزَاعٍ
 حَقٌّ مُعَرَّفٌ وَحُكْمٌ الْأَصْلُ
 بِالنَّصِّ وَالسَّيْفُ يَقُولُ الْبَاعِثُ
 بِهِ وَجَعَلَ اللَّهُ لِلْغَزَالِي
 أَوْ ذَاتِ الْأَمْرَيْنِ بِلَا مُنَازَعَةٍ
 أَوْ وَضَفَ عُرْفٍ بِأَطْرَادٍ شَرْطًا
 أَوْ حُكْمَ شَرْعٍ لَوْ حَقِيقِيًّا نُوي
 ثَالِثُ الزَّيْدُ عَنِ الْخَمْسِ نَفْيُ
 لِحِكْمَةٍ تَبَعُهُ أَنْ يَمْتَثِلَ
 بِهَا فِيمَا قَدْ نَرَى اشْتِرَاطَهُ
 بِالْحِكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا تَشْتَمِلُ
 وَقِيلَ قَدْ يَكُونُ نَفْسَ الْحِكْمَةِ
 بِالْعَدَمِيِّ الثُّبُوتِيِّ لَنْ يُعْلَلَا
 نَحْنُ عَلَى حِكْمَتِهِ فَإِنْ قُطِعَ
 يَثْبُتُ فِيهَا الْحُكْمُ لِلْمَظْنَةِ
 قَوْمٌ أَبَوْهَا مُظْلَقًا مُكَابِرَةً
 وَالْمُرْتَضَى جَوَازُهَا وَتَنْفَعُ
 تُعَرَّفُ وَاعْتِضَادِ نَصٍّ صَاحِبَهُ
 يَزْدَادُ أَجْرًا فَوْقَ أَجْرِ فِعْلِهِ
 حُكْمٌ وَخَاصٌ جُزْئُهُ وَالْوَضَفُ جَلٌّ
 عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ بِاسْمِ لَقَبٍ
 مِنَ الصِّفَاتِ شَبَهُ صُورِيٍّ

- ٨٧٤ - وَجَوَزَ الْجُلُّ بِعِلَّتَيْنِ
 ٨٧٥ - وَقِيلَ فِي الْمَنْصُوصِ لَا مَا اسْتَبْطَأَ
 ٨٧٦ - وَقِيلَ فِي تَعَاقِبِ وَالْمَنْعَا
 ٨٧٧ - وَالْأَمْدِيُّ الْقَطْعُ بِامْتِنَاعِهِ
 ٨٧٨ - وَجَازَ حُكْمَانِ بِعِلَّةٍ وَلَوْ
 ٨٧٩ - وَمِنْ شُرُوطِهِ كَمَا تَقَرَّرَا
 ٨٨٠ - عَنْ حُكْمِ الْأَضْلِ عِنْدَنَا وَأَنْ لَا
 ٨٨١ - وَإِنْ تَعُدَّ عَلَيْهِ بِالْخُصُوصِ
 ٨٨٢ - وَأَنْ مُسْتَنْبَطَهَا مَا وَرَدَا
 ٨٨٣ - فِي الْأَضْلِ لَا الْفَرْعُ لَنَا وَأَنْ لَا
 ٨٨٤ - وَلَمْ تَزِدْ عَلَى الَّذِي حَوَاهُ
 ٨٨٥ - وَأَنْ تَكُونَ ذَاتَ تَغْيِينٍ فَلَا
 ٨٨٦ - غَيْرَ مُقَدَّرٍ وَغَيْرَ شَامِلٍ
 ٨٨٧ - بِجِهَةِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
 ٨٨٨ - وَلَيْسَ شَرْطاً كَوْنُهَا فِي الْفَرْعِ
 ٨٨٩ - وَلَا انْتِفَاءُ مَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ
 ٨٩٠ - أَمَّا انْتِفَاءُ مُعَارِضٍ فَمَبْنِي
 ٨٩١ - وَضَفَاءُ لَهَا يَصْلُحُ لَا مُنَافِي
 ٨٩٢ - كَالطَّعْمِ^(١) مَعَ كَيْلٍ بَرٍّ لَمْ يُنَافِ
 بَلِ ادَّعَوْا وَقُوعَهُ بِتَيْنِ
 وَعَكْسُهُ يُحْكِي وَلَكِنْ غُلْطَا
 رَأَى إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ شَرْعَا
 عَقْلًا إِذِ الْمُحَالُ فِي إِيقَاعِهِ
 تَضَادَدَا وَالْمَنْعَ وَالْفَرْقَ حَكُّوْا
 أَنْ لَا يُرَى ثُبُوتُهَا مُؤَخَّرَا
 تَعُودَ بِالْإِبْطَالِ فِيهِ أَضْلَا
 لَا بِالْعُمُومِ الْخُلْفُ فِي النُّصُوصِ
 مُعَارِضاً بِمَا يُنَافِي وَجِدَا
 تُنَافٍ إِجْمَاعاً وَنَصّاً يُثْلَى
 إِنْ خَالَفَ الْمَزِيدُ مُقْتَضَاهُ
 تَغْلِيلَ بِالْمُبْهَمِ أَوْ وَضَفَاءً جَلَا
 دَلِيلُهَا لِحُكْمِ فَرْعٍ حَاصِلِ
 وَالْخُلْفُ فِي الثَّلَاثِ عَنْ نُّصُوصِ
 أَوْ حُكْمِ الْأَضْلِ ثَابِتاً بِالْقَطْعِ
 مُخَالِفاً لَهَا عَلَى الصَّوَابِ
 عَلَى جَوَازِ عِلَّتَيْنِ أَغْنِي
 لَكِنْ يَوْوُلُ الْأَمْرُ لِاخْتِلَافِ
 وَفِي كُتْفَاحٍ يَوْوُلُ لِلْخِلَافِ

(١) قال في «المصباح»: وقولهم: علة الربا الطعم: المعنى كونه مما يُطعم؛ أي: مما يُسَاغ جامداً كان كالحبوب، أو مائعاً كالعصير، والدهن، والخل، والوجه أن يقرأ بالفتح؛ لأن الطعم بالضم يُطلق، ويراد به الطعام فلا يتناول المائعات، والطعم بالفتح يُطلق ويراد به ما يُتناول استطعاماً، فهو أعم. انتهى.

- ٨٩٣ - وَلَيْسَ نَفْيُ الْوَصْفِ عَنْ فَرْعٍ لَزِمَ
 ٨٩٤ - ثَالِثُهَا إِنْ ذَكَرَ الْفَرْقَ وَلَا
 ٨٩٥ - لِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ لِلْمُوَارِبَةِ
 ٨٩٦ - بِكَوْنِهِ مُؤَثَّرًا وَالشَّبَهَ
 ٨٩٧ - وَبَيَانِ أَنْ مَا عَدَاهُ فِي
 ٨٩٨ - بِظَاهِرِ عَامٍ إِذَا لَمْ يَعْتَرِضْ
 ٨٩٩ - قَدْ ثَبَتَ الْحُكْمُ بِهَا مَعَ انْتِفَاءِ
 ٩٠٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ ذَاكَ وَصْفُ الْمُسْتَدِلِّ
 ٩٠١ - ثُمَّ إِذَا مُعْتَرِضٌ أَبْدَى خَلْفَ
 ٩٠٢ - فَائِدَةَ الْإِلْغَاءِ زَالَتْ إِلَّا
 ٩٠٣ - لَا بِقُصُورِهِ وَضَعْفِ الْمَعْنَى
 ٩٠٤ - وَقِيلَ يَكْفِي فِيهِمَا وَهَلْ كَفَى
 ٩٠٥ - وَبِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ لِلْحِكْمَةِ قَدْ
 ٩٠٦ - ضَابِطُ أَصْلِهِ وَفَرْعُ فَيْصَارِ
 ٩٠٧ - وَإِنْ تَكَ الْعِلَّةُ فَقَدْ شَرِطَ أَوْ
 ٩٠٨ - يَلْزَمُ مِنْ ذَاكَ وَجُودُ الْمُقْتَضِي
- مُعْتَرِضًا وَقِيلَ أَلْزِمَ وَالتَّزِمَ
 إِبْدَاءُ أَصْلٍ شَاهِدٍ فِيمَا اعْتَلَى
 بِالْمَنْعِ وَالْقَدْحِ وَبِالْمُطَالَبَةِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبْرٌ وَتَقْسِيمٌ بِهِ
 صُورَةٌ اسْتَقْلَلْ لَوْ هَذَا يَفِي
 تَعْمِيمُهُ وَإِنْ يَقْلُ لِلْمُعْتَرِضِ
 وَصْفِكَ فَالدَّفْعُ بِهِذَا مَا كَفَى
 وَقِيلَ مُطْلَقًا وَقَالَ يَنْخَزِلُ
 مُلغَى فَذَا تَعُدُّدُ الْوَضْعِ عُرِفَ
 أَنْ يُلْغِيَ الْمُبْدَى مِنْ اسْتِدْلَالٍ
 إِنْ سَلَّمَ الْمَظْنَةَ اللَّتْ تُغْنَى
 رُجْحَانُ وَصْفِ الْمُسْتَدِلِّ اخْتِلَافًا
 يَأْتِي اعْتِرَاضٌ مَعَ كَوْنِهِ اتِّحَدَ
 لِحَذْفِهِ خُصُوصُهُ عَنْ اعْتِبَارِ
 وَجُودِ مَانِعٍ فَجُلُّهُمْ رَأَوْا
 وَالْفَخْرُ وَالسُّبُكِيُّ ذَا لَا يَرْتَضِي



(مسالك العلة)

- ٩٠٩ - «الْأَوَّلُ الْإِجْمَاعُ» «فَالنَّصُّ الْعَلِيُّ»
 ٩١٠ - لـ «سَبَبٍ» وَبَعْدُ «مِنْ أَجْلِ» فَ«كُنِ»
 ٩١١ - كَاللَّامِ فَالِإِضْمَارِ فَالْبَاءُ فَالْفَا
 ٩١٢ - رَاوِ فَغَيْرِهِ وَمِنْهُ فَاقْتَفِ
 ٩١٣ - (الثَّالِثُ الْإِيْمَا) اقْتِرَانُ الْوَصْفِ
 ٩١٤ - بِالْحُكْمِ أَيَّا كَانَ لَوْ لَمْ يَكُنِ
 ٩١٥ - كَحُكْمِهِ بَعْدَ سَمَاعٍ وَصْفٍ
 ٩١٦ - مُفَادُهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيلًا
 ٩١٧ - بِوَصْفٍ أَوْ بِشَرْطٍ أَوْ بِاسْتِثْنَاءٍ
 ٩١٨ - أَوْ كَوْنِهِ قَدْ رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى
 ٩١٩ - وَلَيْسَ شَرْطًا أَنْ يُنَاسِبَ الَّذِي
 ٩٢٠ - (الرَّابِعُ التَّفْسِيمُ وَالسَّبْرُ) وَذَا
 ٩٢١ - لَيْسَ بِصَالِحٍ فِيهِ الْبَاقِي انْحَصَرَ
 ٩٢٢ - بَحْثُ وَالْأَضْلُ الْعَدَمُ فَلَمْ أَجِدْ
 ٩٢٣ - وَالْحَضْرُ وَالْإِبْطَالُ حَيْثُ عَنَّا
 ٩٢٤ - وَهُوَ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْمُنَاطِرِ
 ٩٢٥ - ثَالِثُهَا لِنَاطِرٍ وَالرَّابِعُ
- مِثْلُ «لِعِلَّةِ كَذَا» ثُمَّ يَلِي
 وَمَعَهَا «إِذَنْ» أَوْ الظَّاهِرُ أَيِ
 مِنْ شَارِعٍ فَمِنْ فَقِيهِ يُلْفَى
 «إِنْ» وَ«إِذْ» وَمَا مَضَى فِي الْأَحْرِفِ
 اللَّفْظِ لَا مُسْتَنْبِطٌ مَعَ خُلْفِ
 مُعَلَّلًا كَانَ بَعِيدَ الْمَقَرَنِ
 أَوْ ذَكَرَهُ فِي الْحُكْمِ وَصْفًا مَنفِي
 أَوْ بَيْنَ حُكْمَيْنِ أَتَى تَفْصِيلًا
 أَوْ غَايَةً وَنَحْوَهَا لَكِنَّا
 وَصَفٍ وَمِنْ مُفَوِّتٍ قَدْ حَظَلَا
 أَوْ مِي إِلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْقَوْلِ الشَّذِي
 حَضْرُكَ الْأَوْصَافِ وَإِبْطَالُ اللَّذَا
 وَيُكْتَفَى فِيهِ بِقَوْلٍ مَنْ نَظَرَ
 وَظَنَّهُ يَكْفِيهِ أَغْنَى الْمُجْتَهِدُ
 قَطْعًا فَقَطْعِيٌّ وَإِلَّا ظَنًّا
 مَعَ الْخُصُومِ حُجَّةٌ وَالنَّاطِرِ
 إِنْ^(١) لَيْسَ فِي تَعْلِيلِهِ مُنَازَعٌ

(١) وفي نسخة: (إِذْ).

٩٢٦ - فَإِنْ بَوَّضَ زَائِدٌ خَصْمَ يَفِي
 ٩٢٧ - وَالْمُسْتَدِلُّ لَا انْقِطَاعَ خَذَلَهُ
 ٩٢٨ - وَحَيْثُ أَبْطَلَ سِوَى وَصْفَيْنِ
 ٩٢٩ - مِنْ طُرُقِ الْإِبْطَالِ أَنْ يُبَيِّنَا
 ٩٣٠ - وَأَنَّهُ لَمْ تَظْهَرْ الْمُنَاسَبَةُ
 ٩٣١ - مِنْ بَعْدِ بَحْثٍ فَإِنَّ الْخَصْمَ ادَّعَى
 ٩٣٢ - فَمَا لَهُ بَيَانُهَا لِلِانْتِقَالِ
 ٩٣٣ - (الْخَامِسُ الْإِخَالَةُ الْمُنَاسَبَةُ)
 ٩٣٤ - تَغْيِينُهُ لِعِلَّةٍ بِإِبْدَا
 ٩٣٥ - تَحَقُّقِ اسْتِقْلَالِهِ بِنَفْيِ مَا
 ٩٣٦ - فِي الْعُرْفِ فِعْلَ الْعُقْلَا الْمُنَاسِبُ
 ٩٣٧ - وَقِيلَ مَا تَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ
 ٩٣٨ - وَقِيلَ وَصَفَ ظَاهِرٌ لَهُ انْضِبَاطُ
 ٩٣٩ - صَالِحٌ أَنْ يَكُونَ شَرْعُ قَصْدِهِ
 ٩٤٠ - فَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْضَبِظْ أَوْ مَا ظَهَرَ
 ٩٤١ - وَقُسِّمَ الْحُصُولُ لِلْمَقْصُودِ مِنْ
 ٩٤٢ - كَالْبَيْعِ وَالْقِصَاصِ أَوْ مُحْتَمِلًا
 ٩٤٣ - أَوْ نَفْيُهُ أَرْجَحَ مِثْلُ أَنْ نَكْخُ
 ٩٤٤ - جَوَازُ تَغْلِيلِ بِكُلِّ مِنْهُمَا
 ٩٤٥ - وَإِنْ يَفُتَّ قِطْعًا فَقِيلَ يُعْتَبَرُ
 ٩٤٦ - فِيهِ تَعَبُّدٌ كَالِاسْتِئْثَارِ وَقَدْ
 ٩٤٧ - أَوْ لَا مِثَالَهُ لِحُوقِ النَّسَبِ

بَيَانُهُ الصَّلَاحَ لَمْ يُكَلِّفْ
 حَتَّى إِذَا يَعْجَزُ عَنْ أَنْ يُبْطَلَهُ
 فَلْيَكْفِهِ التَّرْدِيدُ بَيْنَ ذَيْنِ
 لِلْخَصْمِ أَنَّ الْوَصْفَ طَرْدٌ لَوْ هُنَا
 فِيهِ وَيَكْفِي لَمْ أَجِدْ مُنَاسَبَةً
 أَنَّ كَذَاكَ وَصَفَهُ الَّذِي رَعَى
 بَلْ رَجَّحَ السَّبْرَ بِتَكْثِيرِ الْمَحَالِ
 وَسَمَّ (تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ) كَاسِبَةً
 مُنَاسِبٍ مَعَ اقْتِرَانِ قَضَا
 سِوَاهُ بِالسَّبْرِ وَمَا قَدْ لَا يَمَا
 وَقِيلَ بَلْ دَافِعُ ضُرِّ جَالِبٍ
 حِينَ عَرَضَتْهُ عَلَى الْعُقُولِ
 يَحْصُلُ عَقْلًا إِذْ بِهِ الْحُكْمُ يُنَاطُ
 مِنْ جَلْبِ إِضْلَاحٍ وَدَفْعِ مَفْسَدَةٍ
 مُلَازِمٌ وَهُوَ الْمَظْنَةُ اغْتَبِرُ
 مَا شَرَعَ الْحُكْمُ لَهُ عِلْمًا وَظَنَ
 عَلَى السَّوَا كَحَدِّ خَمْرِ مَثَلًا
 آيَسَةً قَضَدَ وَلَا دِ وَالْأَصَحُّ
 مِثْلُ جَوَازِ الْقَضْرِ إِذْ تَنَعَّمَا
 وَعِنْدَنَا الْأَصَحُّ مَا لَهُ أَثَرُ
 بَاعَ وَفِي مَجْلِسِ بَيْعٍ اسْتَرَدَّ
 لِمَشْرِقِي زَوْجِهِ بِالْمَغْرِبِ

- ٩٤٨ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ ثَلَاثًا قِسِمًا
 ٩٤٩ - وَبَعْدَهُ الْحَاجِيُّ فَالتَّحْسِينِي
 ٩٥٠ - فَالنَّفْسُ فَالعَقْلُ فَالْأَنْسَابُ فَمَا
 ٩٥١ - كَحَدِّ نَزْرِ مُسْكِرٍ وَالثَّانِي
 ٩٥٢ - أَوَّلَهَا وَكَالْخِيَارِ مُكْمِلُهُ
 ٩٥٣ - كَسَلِبِ عَبْدٍ مَنْصِبِ الشَّهَادَةِ
 ٩٥٤ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ إِذَا يُعْتَبَرُ
 ٩٥٥ - بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعِ الْمُؤْتَرِّ
 ٩٥٦ - تَرْتِيبِ حُكْمِهِ عَلَى الْوَفْقِ وَلَوْ
 ٩٥٧ - أَوْ ثَبَتَ الْإِلْغَا فَلَا يُعْلَلُ
 ٩٥٨ - وَمَالِكَ يَقْبَلُ هَذَا مُطْلَقًا
 ٩٥٩ - مَعَ الْمُنَادَاةِ عَلَيْهِ بِالنَّكِيرِ
 ٩٦٠ - وَآخَرُونَ فِي الْعِبَادَاتِ وَمَا
 ٩٦١ - فَلَيْسَ مِنْهُ وَهُوَ حَقٌّ قَطْعًا
 ٩٦٢ - مَضْلَحَةٌ كُلِّيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ
 ٩٦٣ - لِلْقَطْعِ بِالْقَوْلِ بِهِ لَا أَصْلِهِ
 ٩٦٤ - (مَسْأَلَةٌ) تَنْخَرِمُ الْمُنَاسِبَةُ
 ٩٦٥ - رَاجِحَةٌ أَوْ اسْتَوَتْ وَقِيلَ لَا
 ٩٦٦ - (الشَّيْبَةُ السَّادِسُ) وَهُوَ مَرْتَبَةٌ
 ٩٦٧ - وَقَالَ قَاضِيهِمْ هُوَ الْمُنَاسِبُ
 ٩٦٨ - فَإِنْ قِيَاسٌ عِلَّةٌ تَعَذَّرَا
- مَا بِالضَّرُورِيِّ لَدَيْهِمْ وَسِمَا
 فَذُو الضَّرُورَةِ كَحِفْظِ الدِّينِ
 وَالْعَرَضِ وَالْمُلْحَقِ مَا بِهِ اكْتِمَالُ
 بَيْعٍ فَإِيجَارٌ وَقَدْ يُدَانِي
 وَالثَّلَاثُ الْمَعْرُوفُ لَا يُزْلَزُهُ
 يَلِيهِ مَا عَارَضَ كَالكِتَابَةِ
 فِي عَيْنِ حُكْمٍ عَيْنٌ وَصِفٍ يُظْهَرُ
 أَوْ لَا بِأَنْ كَانَ بِهِ الْمُعْتَبَرُ
 لِلْجِنْسِ فِي الْجِنْسِ مُلَائِمًا رَأَوَا
 بِهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتَا فَالْمُرْسَلُ
 وَابْنُ الْجَوَيْنِيِّ كَادَ أَنْ يُوَافِقَا
 وَمُطْلَقًا قَدْ رَدَّهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ
 دَلَّ عَلَى اعْتِبَارِهِ مَا قَدْ سَمَا
 وَذَاكَ مَا لِلِاضْطِرَارِّ يُرْعَى^(١)
 وَشَرْطُ قَطْعِهَا رَأَاهُ الْحُجَّةُ
 قَالَ وَظَنُّهُ الْقَوِيُّ كَمِثْلِهِ
 إِذَا تُرَى مَفْسَدَةٌ مُصَاحِبَةٌ
 وَخُلْفُهُ لَفْظِيٌّ أَذْ لَا عَمَلًا
 تُجْعَلُ بَيْنَ الطَّرْدِ وَالْمُنَاسِبَةِ
 بِتَبَعٍ وَكُلُّ قَوْمٍ جَانَبُوا
 فَالشَّافِعِيُّ حُجَّةٌ لَهُ يَرَى

- ٩٦٩ - وَالصَّيْرَفِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ
 ٩٧٠ - أَغْلَاهُ قَيْسُ غَالِبِ الْأَشْبَاهِ فِي
 ٩٧١ - وَفَخَرْنَا حُصُولَهَا فِيمَا يُرَى
 ٩٧٢ - قُلْتُ وَلَا يُعْتَمَدُ الصُّورِيُّ
 ٩٧٣ - (الدَّورَانُ) حَيْثُ وَصِفَ وَجِدَا
 ٩٧٤ - وَالْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ ظَنًّا مُفِيدُ
 ٩٧٥ - وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الَّذِي اسْتَدَلَّ
 ٩٧٦ - وَلَوْ سِوَا مُنَاطِرٍ وَالْمُعْتَرِضُ
 ٩٧٧ - جَانِبُ مُسْتَدَلِّهِ بِالتَّعْدِيَةِ
 ٩٧٨ - يَضُرُّ عِنْدَ مَا نَعِ لِعِلَّتَيْنِ
 ٩٧٩ - تَقَارُنُ الْحُكْمِ لَوْصِفِ (طَرْدُ)
 ٩٨٠ - وَقِيلَ إِنَّ قَارَنَهُ فِيمَا عَدَا
 ٩٨١ - وَقِيلَ فِي فَرْدٍ وَقِيلَ لَمْ يُفَدَ
 ٩٨٢ - (التَّاسِعُ التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاظِ) أَنْ
 ٩٨٣ - وَصِفِ فَيُلْغَى ذَا عَنِ اعْتِبَارِ
 ٩٨٤ - ثُمَّ يُنَاطُ بِالْأَعْمِ أَوْ تُرَى
 ٩٨٥ - إِثْبَاتُهُ الْعِلَّةُ فِي بَعْضِ الصُّورِ
 ٩٨٦ - (عَاشِرُهَا إِلْغَاءُ فَارِقٍ) كَمَا
 ٩٨٧ - وَهُوَ مَعَ الطَّرْدِ وَمَا قَدْ صَحِبَهُ
 ٩٨٨ - إِذْ يَحْصُلُ الظَّنُّ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ
 رَدًّا كَمَا لَوْ أُمَكِّنْتَ وَفَاقًا
 حُكْمٍ وَوَصَفٍ ثُمَّ صُورِيٌّ يَفِي
 عِلَّةً أَوْ مُسْتَلْزِمًا لَهَا انْظُرَا
 عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَحْكِيٌّ
 يُوجَدُ حُكْمٌ وَلِفَقْدِ فَقْدَا
 وَقِيلَ بَلْ قَطْعًا وَقِيلَ لَا يُفِيدُ
 نَفْيُ الَّذِي بِعِلَّةٍ مِنْهُ أَجَلٌ
 إِنْ يُبَدَّ وَصْفًا غَيْرَ ذَاكَ يَنْتَهِضُ
 فَإِنْ يَكُنْ لِفَرْعِهِ مُعَدِّيَّةُ
 أَوْ آخِرٍ فَلْيُطْلَبِ التَّرْجِيحُ بَيْنَ
 وَالْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ يُرَدُّ
 فَرْعِ النَّزَاعِ فَلْيُفِدْهَا أَبَدًا
 إِلَّا مُنَاطِرًا خِلَافَ الْمُجْتَهِدِ
 يَدُلُّ ظَاهِرٌ عَلَى التَّغْلِيلِ عَنْ
 خُصُوصِهِ بِالْإِجْتِهَادِ الْجَارِي
 عِدَّةٌ أَوْصَافٍ فَيُلْغَى مَا عَرَى
 (تَحْقِيقُهُ) وَمَا هُوَ (التَّخْرِيجُ) مَرَّ
 يُلْحَقُ فِي سِرَايَةِ الْعَبْدِ الْإِمَا
 مِنْ دَوْرَانٍ قَضَدَهَا ضَرْبُ شَبَهَ
 مِنْ غَيْرِ تَغْيِينٍ لِنَوْعِ الْحِكْمَةِ

(خاتمة)

- ٩٨٩ - لَيْسَ تَأْتِي الْقَيْسَ مَعَ عَلِيَّةٍ وَضَفِ وَلَا عَجْزُكَ عَنْ إِفْسَادِ تِي
٩٩٠ - دَلِيلَ عَلِيَّتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَالْأَعْجَازِ وَضَحِّ



(القوادح)

- ٩٩١ - (النقض) أي تخلف للحكم عن
 ٩٩٢ - والحنفي لا وتخصيص العلة
 ٩٩٣ - إلا لفقد شرط أو لمانع
 ٩٩٤ - في معرض استثناء أو نصت بما
 ٩٩٥ - إلا على مذاهب معممه
 ٩٩٦ - وقيل في منصوصة يقدح لا
 ٩٩٧ - وقيل في المنصوص لا بظاهر
 ٩٩٨ - والخلف في الأصح معنوي
 ٩٩٩ - جوابه منع وجود العلة
 ١٠٠٠ - إن لم يكن مذهب مستدلها
 ١٠٠١ - والأكثر المنع من استدلال
 ١٠٠٢ - ثالثها إن لم يكن دليل
 ١٠٠٣ - وإن على وجودها من استدلال
 ١٠٠٤ - نقض وأبدى منعه فقالا
 ١٠٠٥ - فالحق لا يسمع وإن قال أقبل
 ١٠٠٦ - وفي إقامة دليله على
 ١٠٠٧ - وفي وجوب الاختراز المنتقى
 ١٠٠٨ - وغير مستثنى القواعد شهر
- عليه يقدح فيها كيف عن
 سمى وقيل قادح كيف حصل
 وقيل إلا لهما أو واقع
 لا يقبل التأويل والفخر اغتمى
 وزودها وقيل في المحرمة
 خلافها وقيل عكسه جلا
 عام وفي سواه لا للغابر
 عليه نحو حرمها مبني
 أو انتفاء الحكم في الموردة
 وذكر مانع لمن يبذلها
 على وجودها لانتقال
 بالقدح أولى منه لا نحيل
 دل بملزوم الوجود في محل
 لينتقض دليلك انتقالا
 يلزم إما نقضها أو الدلي
 تخلف الحكم الخلاف اللذ خلا
 ثالثها على الخصوم مطلقا
 لناظر وقيل أو لم يشتهر

- ١٠٠٩ - وَمُدَّعِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ عَلَى
 ١٠١٠ - يُنْقَضُ بِالْعَامِ مِنَ النَّفْيِ وَمِنْ
 ١٠١١ - (الْكَسْرُ) وَهُوَ نَقْضُهُ الْمَكْسُورُ
 ١٠١٢ - إِسْقَاطُهُ بَعْضَ الَّذِي قَدْ عَلَّلَا
 ١٠١٣ - نَحْوُ صَلَاةٍ وَاجِبٍ قَضَاؤُهَا
 ١٠١٤ - يُلْغِي خُصُوصَ هَذِهِ الْمُعْتَرِضُ
 ١٠١٥ - بِصَوْمٍ حَائِضٍ وَإِنْ لَمْ يُبَدَلِ
 ١٠١٦ - وَلَيْسَ كُلُّ وَاجِبٍ الْقَضَاءِ
 ١٠١٧ - (تَخَلَّفَ الْعَكْسُ) مِنَ الْقَوَادِحِ
 ١٠١٨ - وَالْعَكْسُ حَدُّهُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ
 ١٠١٩ - إِذْ عَدَمُ الدَّلِيلِ لَيْسَ يَلْزَمُ
 ١٠٢٠ - (وَعَدَمُ التَّأْثِيرِ) أَنَّ الْوَصْفَ لَا
 ١٠٢١ - قِيَاسَ مَعْنَى وَالَّذِي لَا يُجْمَعُ
 ١٠٢٢ - فِي الْوَصْفِ أَيْ بِكَوْنِهِ طَرْدِيًّا
 ١٠٢٣ - فَبَاطِلٌ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ
 ١٠٢٤ - فَعَجَزُ تَسْلِيمِ كَفَى وَالْحَاصِلُ
 ١٠٢٥ - وَالْحُكْمُ وَهُوَ أَضْرَبُ قَدْ لَا يَكُونُ
 ١٠٢٦ - قَدْ أَتَلَفُوا مَا لَا بَدَارَ الْحَرْبِ
 ١٠٢٧ - فَدَارُ حَرْبٍ عِنْدَهُمْ طَرْدٌ فَلَا
 ١٠٢٨ - لِأَنَّهُ طَالِبٌ بِالتَّأْثِيرِ
 ١٠٢٩ - عِبَادَةٌ بِحَجَرٍ تَعَلَّقَتْ
 ١٠٣٠ - فَلْيَعْتَبِرْ تَعَدَّدَ الْأَخْجَارِ
 فَرْدٌ وَلَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ جَلَا
 إِثْبَاتِهِ وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ زَكِنُ
 لِنَقْضِ مَعْنَى قَدْحُهُ الْمَشْهُورُ
 إِمَّا مَعَ الْإِبْدَالِ أَوْ مَا أَبْدَلَا
 فَمِثْلُ أَمْنٍ وَاجِبٍ أَدَاؤُهَا
 فَمُبْدِلُ عِبَادَةٍ يَنْتَقِضُ
 لَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاجِبٌ وَمَا يَلِي
 كَحَائِضٍ مُسْتَلْزِمَ الْأَدَاءِ
 فِي قَوْلٍ مَنَعَ عِلَّتَيْنِ الرَّاجِحِ
 لِنَفْيِهَا أَغْنَى انْتِفَاءُ الْعِلْمِ
 مِنْهُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَدَمُ
 مُنَاسِبٌ وَإِنَّمَا ذَا دَخَلَا
 وَلَمْ يَكُنْ نُصٌّ وَذَاكَ أَرْبَعُ
 وَالْأَصْلُ بَيْعٌ لَمْ يَكُنْ مَرِيًّا
 يُقَالُ لَا تَأْثِيرَ لِلتَّرَائِي
 فِي الْأَصْلِ قَدْ عَارَضَ هَذَا الْقَائِلُ
 فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ كَمُشْرِكَوْنُ
 فَلَا ضَمَانَ لَاحِقٌ كَالْحَرْبِي
 فَائِدَةٌ فَذَا يُضَاهِي الْأَوَّلَا
 وَقَدْ يَكُونُ قَيْدُهُ ضَرْوَرِي
 وَقَبْلَهَا مَعْصِيَةٌ مَا سَبَقَتْ
 مُسْتَجْمِرٌ كَعَدَدِ الْجِمَارِ

- ١٠٣١ - فَقَوْلُهُ مَعْصِيَةٌ مَا قُدِّمَ
 ١٠٣٢ - لَكِنَّهُ اخْتِيجَ لِذِكْرِهِ هُنَا
 ١٠٣٣ - وَقَدْ يُفِيدُ لَا ضَرُورِيًّا فَإِنْ
 ١٠٣٤ - مِثَالُهُ مَفْرُوضَةٌ كَالظُّهْرِ
 ١٠٣٥ - فَقَوْلُهُ مَفْرُوضَةٌ حَشْوُ مَتَى
 ١٠٣٦ - بِهِ لِكُنِّي أَصْلًا بِفَرْعٍ قَرَبَهُ
 ١٠٣٧ - رَابِعُهَا فِي الْفَرْعِ مِثْلُ تَعْقِدُ
 ١٠٣٨ - وَهُوَ كَثَانٍ إِذْ لِغَيْرِ الْكُفُوِ لَا
 ١٠٣٩ - تَنَازُعٍ فِي الْفَرَضِ تَخْصِيصُ صُورُ
 ١٠٤٠ - وَجَائِزُ ثَالِثُهَا مَعَ الْبِنَا
 ١٠٤١ - (الْقَلْبُ) دَعْوَى أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ
 ١٠٤٢ - وَمُمْكِنُ تَسْلِيمِ صِحَّةِ مَعَهُ
 ١٠٤٣ - وَاَقْبَلُ عَلَى الْأَوَّلِ لَا مُفَاوَضَةَ
 ١٠٤٤ - أَوْ لَا فَقَادِحٌ وَقِيلَ شَاهِدُ
 ١٠٤٥ - وَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْقَالِبِ
 ١٠٤٦ - صَرِيحاً أَوْ لَا فَمِثَالُ الْأَوَّلِ
 ١٠٤٧ - فَلَا تَرَاهُ كَالشُّرَا مُعْتَبَرَا
 ١٠٤٨ - وَالثَّانِ لَبَثٌ لَا يَكُونُ قُرْبَهُ
 ١٠٤٩ - فَقُلْ فَلَا يُشْتَرِطُ الصَّوْمُ كَذَا
 ١٠٥٠ - مُصَرِّحاً غُضُوْ فَلَا يَكْفِي أَقْلُ
 ١٠٥١ - فَمِثْلُهُ بِالرُّبْعِ لَا يُقَدَّرُ
 ١٠٥٢ - مَعَ جَهْلٍ مَا عُوضَ كَالْأَنْكِحَةِ
- لَيْسَ لَهُ التَّأْثِيرُ فِي كِلَيْهِمَا
 خَوْفَ انْتِقَاضِهِ بِرَجْمٍ مَنْ زَنَا
 لَمْ تُغْتَفَرْ تِلْكَ وَإِلَّا الْخُلْفَ دِنْ
 فَلَمْ يَجِبْ إِذْنُ إِمَامِ الْعَصْرِ
 يَحْذِفُهُ لَمْ يُنْقَضْ بِشَيْءٍ وَأَتَى
 تَقْوِيَةً لِمَا حَوَى مِنَ الشَّبَةِ
 بِنَفْسِهَا لِغَيْرِ كُفُوٍ يَفْسُدُ
 يُؤَثِّرُ التَّقْيِيدُ وَلِيَرْجِعَ إِلَى
 مِنَ النِّزَاعِ بِالْحِجَاجِ وَالنَّظَرِ
 أَيُّ غَيْرِ ذِي الْفَرَضِ عَلَيْهِ قَدْ بَنَى
 فِيهَا عَلَى ذَاكَ عَلَيْهِ إِنْ نَبِهَ
 وَقِيلَ تَصْحِيحٌ وَقِيلَ مَنَعَهُ
 فَإِنْ يُسَلِّمُ صِحَّةَ مُعَارَضَتِهِ
 زُورٍ عَلَيْهِ وَلَهُ فَفَاسِدُ
 مَعَ كَوْنِهِ أَبْطَلَ رَأْيَ الصَّاحِبِ
 عَقْدٌ بِحَقِّ غَيْرِهِ وَلَا يَلِي
 يُقَالُ عَقْدٌ فَيَصِحُّ كَالشُّرَا
 بِنَفْسِهِ فَلِلْوُقُوفِ أَشْبَهُ
 وَمِنْهُ مَا يُورَدُ إِبْطَالاً لِذَا
 مُطْلَقِ الْإِسْمِ مِثْلُ وَجْهِ فَلْيُقْلُ
 أَوْ لَا كَعَقْدِ عِوَضٍ يُعْتَبَرُ
 فَقُلْ فَلَا نَشْرُطُ خِيَارَ الرُّوْيَةِ

(قَلْبُ الْمُسَاوَاةِ) كَقَوْلِ الْحَنَفِيِّ
 نِيَّتُهَا مِثْلُ نَجَاسَةٍ تُصَبُّ
 وَمَائِعٌ وَأَصْلُكُمْ شَاهِدُهَا
 شَاهِدُهُ التَّسْلِيمُ لِلدَّلِيلِ
 قَتْلٌ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَلَا
 مُسَلِّمٌ وَلَيْسَ يَقْتَضِي بِحَالٍ
 لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ فِي التَّثَاوُلِ
 مُسَلِّمٌ وَغَيْرُ لَازِمٍ بِحَالٍ
 وَالْخَصْمَ صَدَّقَ فِي الْأَصَحِّ فِيهِ
 وَالْمُسْتَدِلُّ إِنْ تَرَاهُ يَنْبِذُ
 خَافَ بِهِ الْمَنْعَ عَلَيْهِ ذَا وَرَدَ
 وَفِي صِلَاحِيَةِ حُكْمِ صَاحِبِهِ
 ضَبْطُ جَوَابِهَا بَيَانُ مَا خَفِيَ
 فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي الْفَرْعِ لَا مُفَاوَضَةَ
 وَإِنْ سُؤْلًا لَنْ نَقُلَهُ قَادِحُ
 وَإِنْ بِمَنْعٍ عِلَّتَيْنِ لَا نَقُولُ
 مِنْ وَاحِدٍ ثَالِثًا لَا إِنْ لَحِقَ
 عَلَى جَوَابٍ وَاحِدٍ خُلِفَ نُقِلَ
 دَلِيلُهُ بِالْهَيْئَةِ الَّتِي بَدَأَ
 يُرَتِّبُ الْحُكْمَ بِهِ وَيُقَرِّنُ
 وَالنَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ مِنْ أَضْدَادِ تِي
 فِي ضِدِّ حُكْمِهِ بِلَا مُنَازَعٍ

١٠٥٣ - وَمِنْهُ وَالْقَاضِي لَهُ لَا يَقْتَضِي
 ١٠٥٤ - طَهَارَةٌ بِمَائِعٍ فَلَا تَجِبُ
 ١٠٥٥ - فَقُلْ لَهُ فَيَسْتَوِي جَامِدُهَا
 ١٠٥٦ - (الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ) فِي التَّنْزِيلِ
 ١٠٥٧ - مَعَ بَقَا النِّزَاعِ فِيمَا تُقْلَا
 ١٠٥٨ - يُنَافِرُ الْقِصَاصَ كَالْحَرْقِ يُقَالُ
 ١٠٥٩ - وَقَوْلُنَا تَفَاوُثُ الْوَسَائِلِ
 ١٠٦٠ - كَالْمُتَوَسَّلِ إِلَيْهِ فَيُقَالُ
 ١٠٦١ - وَجُودُ شَرْطِهِ وَمُقْتَضِيهِ
 ١٠٦٢ - إِذَا يَقُولُ لَيْسَ هَذَا مَا أَخَذِي
 ١٠٦٣ - بَعْضَ كَلَامٍ غَيْرِ مَشْهُورٍ وَقَدْ
 ١٠٦٤ - (وَالْقَدْحُ فِي الظُّهُورِ وَالْمُنَاسَبَةُ)
 ١٠٦٥ - لِكَوْنِهِ يُفْضِي إِلَى الْقَصْدِ وَفِي
 ١٠٦٦ - (الْفَرْقُ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُعَارَضَةِ
 ١٠٦٧ - وَقِيلَ فِي كِلَيْهِمَا وَالرَّاجِحُ
 ١٠٦٨ - وَأَنَّهُ يُمْنَعُ تَعْدَادُ الْأُصُولِ
 ١٠٦٩ - وَمَنْ يُجَوِّزُ قَالَ يَكْفِي لَوْ فَرَّقَ
 ١٠٧٠ - بِكُلِّهَا ثُمَّ اقْتِصَارُ الْمُسْتَدِلِّ
 ١٠٧١ - ثُمَّ (فَسَادُ الْوَضْعِ) أَنْ لَا يُوجَدَا
 ١٠٧٢ - صِلَاحُهَا لِلِاغْتِبَارِ فِي أَنْ
 ١٠٧٣ - كَالْأَخْذِ لِلتَّخْفِيفِ وَالتَّوْسِيعَةِ
 ١٠٧٤ - وَمِنْهُ تَحْقِيقُ اغْتِبَارِ الْجَامِعِ

- ١٠٧٥ - أَوْ فِيهِ نَصٌّ وَجَوَابُ السَّالِكِ
 ١٠٧٦ - (فَسَادُ الْإِعْتِبَارِ) أَنْ يُخَالِفَا
 ١٠٧٧ - أَعْمُ وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ
 ١٠٧٨ - جَوَابُهُ بِالطَّغْنِ وَالتَّأْوِيلِ
 ١٠٧٩ - ثُمَّ (الْمُطَالَبَةُ بِالتَّضْحِيحِ)
 ١٠٨٠ - جَوَابُهُ إِثْبَاتُ ذَاكَ عِلَّةُ
 ١٠٨١ - كَفَّارَةُ لِلزَّجْرِ عَنْ جَمَاعٍ
 ١٠٨٢ - تَعَيَّنَ اخْتِصَاصُهَا كَالْحَدِّ
 ١٠٨٣ - جَوَابُهُ لِلْإِعْتِبَارِ وَضَحًا
 ١٠٨٤ - وَمِنْهُ مَنَعُ حُكْمِ الْأَصْلِ ثُمَّ فِي
 ١٠٨٥ - رَابِعُهَا اِعْتِبَارُ عُرْفِ اللَّبَلَدِ
 ١٠٨٦ - إِنَّ يُقِمَّ الدَّلِيلَ لَا يَنْقَطِعُ
 ١٠٨٧ - وَقَدْ يُجَاءُ بِمُنُوعٍ فَضْلٍ
 ١٠٨٨ - سَلَّمَتْهُ دُونَ قِيَاسٍ يَحْصُلُ
 ١٠٨٩ - سَلَّمَتْهُ لَا أَنَّ هَذَا عِلَّتُهُ
 ١٠٩٠ - سَلَّمَتْ لَا وَجُودُهُ فِي الْفَرْعِ
 ١٠٩١ - وَمِنْ هُنَا يُعْرَفُ لِلْوُعَاةِ
 ١٠٩٢ - وَلَوْ مِنْ أَنْوَاعٍ وَلَوْ تَرْتَّبَتْ
 ١٠٩٣ - تَسْلِيمٌ مَثَلُوهُ عَلَى التَّقْدِيرِ
 ١٠٩٤ - ثُمَّ (اِخْتِلَافُ ضَابِطٍ فِي الْفَرْعِ
 ١٠٩٥ - جَوَابُهُ بِأَنَّهُ الْمُشْتَرَكُ
 ١٠٩٦ - وَالْإِعْتِرَاضَاتُ لِمَنَعٍ تَرْجِعُ
 تَقْرِيرُهُ لِكَوْنِهِ كَذَلِكَ
 إِجْمَاعًا أَوْ نَصًّا وَمِمَّا سَلَفَا
 عَنِ الْمُنُوعَاتِ لَهُ تَخْيِيرُ
 وَالْمَنَعِ أَوْ عَارِضَ بِالذَّلِيلِ
 لِعِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي الصَّحِيحِ
 وَمِنْهُ أَنْ يَمْنَعَ وَصَفَ الْعِلَّةِ
 يُحْذَرُ فِي الصَّوْمِ فَبِالْوِقَاعِ
 يُقَالُ بَلْ عَنْ فِطْرِهِ الْمُشْتَدُّ
 مُحَقَّقًا إِذْ خَصَّمَهُ قَدْ نَقَّحَا
 قَطَعَ بِهِ ثَالِثُهَا غَيْرُ الْخَفِيِّ
 وَقِيلَ لَا يُسْمَعُ ثُمَّ الْمُعْتَمَدُ
 مُعْتَرِضٌ بَلْ لَا غَيْرَاضٍ يَرْجِعُ
 كَلَّمَ نُسَلَّمَ لَكَ حُكْمَ الْأَصْلِ
 سَلَّمَتْهُ لَا أَنَّهُ مُعَلَّلُ
 سَلَّمْتُ لَا الْوُجُودَ لَا تَعْدِيَّتُهُ
 ثُمَّ يُجَابُ كُلُّهَا بِالذَّفْعِ
 جَوَازُ إِيرَادِ مُعَارَضَاتِ
 وَهِيَ الَّتِي فِي ذِكْرِ تَالِيهَا ثَبَتْ
 وَالثَّالِثُ التَّفْصِيلُ فِي الْمَذْكُورِ
 وَالْأَصْلِ) إِذْ لَا ثِقَّةَ بِالْجَمْعِ
 أَوْ أَنَّ الْإِفْضَاءَ سَوَاءً يُذَرَكُ
 وَقَبْلَهَا اسْتِفْسَارُهُ يَطْلِعُ

- ١٠٩٧ - طَلَبُهُ بَيَانٌ مَعْنَى يَحْصُلُ
 ١٠٩٨ - ثُمَّ عَلَى مُعْتَرِضٍ فِيمَا اضْطَفِي
 ١٠٩٩ - ذَكَرَ اسْتَوَا مَحَامِلٍ وَلِيُثْبِتَ
 ١١٠٠ - وَالْمُسْتَدِلُّ فَقَدْ ذَيْنِ يُظْهِرُ
 ١١٠١ - لَا بِسَوَى مُحْتَمَلٍ عَلَى الْأَصَحِّ
 ١١٠٢ - فِي قَصْدِهِ دَفْعاً لِإِجْمَالِ يُوَافِ
 ١١٠٣ - آخِرُهَا (التَّقْسِيمُ) كَوْنُ اللَّفْظِ ذَا
 ١١٠٤ - بَعْضُهُمَا يُمْنَعُ وَالْمُخْتَارُ
 ١١٠٥ - اللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لَهُ لَوْ عُرِفَا
- حَيْثُ غَرِيبٌ لَفْظُهُ أَوْ مُجْمَلٌ
 بَيَانٌ هَذَيْنِ وَلَمْ يُكَلِّفِ
 بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّفَاوُتِ
 أَوْ بِاحْتِمَالِ لَفْظِهِ يُفَسِّرُ
 وَفِي قَبُولِ مُدَّعَاهُ أَنْ وَضَحَ
 لِعَدَمِ الظُّهُورِ فِي الْغَيْرِ خِلَافُ
 تَرَدُّدِ بَيْنِ احْتِمَالَيْنِ إِذَا
 وَرُودُهُ وَرَدُّهُ يُصَّارُ
 أَوْ ظَاهِرٌ وَلَوْ دَلِيلٌ يُلْفَى



(تذنيب)

- ١١٠٦ - الْمَنْعُ لَا يَعْتَرِضُ الْحِكَايَةَ
 ١١٠٧ - لِبَعْضِهِ مُجَرِّدًا أَوْ عَارِضَهُ
 ١١٠٨ - وَالْإِخْتِجَاجُ مِنْهُ لِلَّذِي مَنَعَ
 ١١٠٩ - أَوْ بَعْدُ مَعَ مَنْعٍ دَلِيلِهِ عَلَى
 ١١١٠ - أَوْ لَا وَقَدْ دَلَّ بِمَا قَدْ نَاقَضَهُ
 ١١١١ - كَمِثْلٍ مَا قُلْتُ وَإِنْ عَلَيْهِ
 ١١١٢ - وَانْقَلَبَ الْمُورِدُ مُسْتَدِلًّا
 ١١١٣ - فَإِنْ يَعْدُ لِمَنْعِهِ كَمَا مَضَى
 ١١١٤ - إِفْحَامَ مُسْتَدِلِّهِ إِنْ انْقَطَعَ
 ١١١٥ - إِلْزَامُ خَصْمٍ بِانْتِهَاءِ الْمَانِعِ
- بَلِ الدَّلِيلَ وَهُوَ قَبْلَ الْغَايَةِ
 مُسْتَنِدًا وَسَمَّهِ الْمُنَاقِضَةَ
 غَضَبٌ مُحَقِّقُ الْخِلَافِ مَا اسْتَمَعَ
 تَخَلُّفَ الْحُكْمِ فَنَقُضُ أَجْمَلًا
 ثُبُوتُ مَذْلُولٍ فَذَا الْمُعَارِضَةَ
 دَلٌّ فَعِنْدِي فِيهِ مَا يَنْفِيهِ
 وَيَدْفَعُ الْمَمْنُوعُ بِاللَّذِ دَلًّا
 وَهَكَذَا حَتَّى إِذَا الْأَمْرُ اقْتَضَى
 بِكَثْرَةِ الْمُنُوعِ أَوْ حَتَّى وَقَعَ
 إِلَى ضَرُورِي أَوْ يَقِينِي شَائِعٍ

(خاتمة)

- ١١١٦ - إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ
 ١١١٧ - وَمِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ فِي الْمُسْتَهَرِّ
 ١١١٨ - يُقَالُ فِيهِ دِينُهُ تَعَالَى
 ١١١٩ - فَرَضُ كِفَايَةِ لِقَوْمٍ كَمَلَهُ
 ١١٢٠ - وَهُوَ جَلِيٌّ مَا بِقَطْعِ انْتَفَى
 ١١٢١ - خِلَافُهُ الْخَفِيُّ وَقِيلَ ذَا الشَّبَةِ
 ١١٢٢ - وَقِيلَ ذَا الْمُسَاوِي وَالْجَلِيُّ
- ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ ذَا تَعْيِينِ
 وَحُكْمُهُ قَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ
 وَالْمُضْطَفَى وَلَا يُقَالُ قَالَا
 عَيْنٌ عَلَى مُجْتَهِدٍ يَحْتَاجُ لَهُ
 فَارِقُهُ أَوْ احْتِمَالٌ ضَعُفًا
 وَوَاضِحٌ بَيْنَهُمَا ذُو مَرْتَبَةٍ
 قِيَاسُ الْأُولَى الْأَذَوْنُ الْخَفِيُّ

- ١١٢٣ - ثُمَّ قِيَاسُ الْعِلَّةِ الْمُصَرَّحُ فِيهِ بِهَا وَمَا بِهِ يُصَرَّحُ
١١٢٤ - بِإِلَازِمِ الْعِلَّةِ فَالْآثَارِهَا فَحُكْمُهَا فَلِلدَّلَالَةِ انْتَهَى
١١٢٥ - وَمَا بِمَعْنَى الْأَضَلِّ عِنْدَ الْحَاقِقِ مَا كَانَ فِيهِ الْجَمْعُ نَفْيَ الْفَارِقِ



الكتاب الخامس

في الاستدلال

- ١١٢٦ - وَهُوَ دَلِيلٌ لَيْسَ نَصًّا وَاتِّفَاقٌ
 ١١٢٧ - نَحْوُ الدَّلِيلِ يَقْتَضِي أَنْ لَا وَقَدْ
 ١١٢٨ - هُنَا فَأَبْقِهِ لِذَاكَ الْمَسْلُوكِ
 ١١٢٩ - كَالْحُكْمِ يَسْتَدْعِي وَإِلَّا لَزِمَا
 ١١٣٠ - وَلَا دَلِيلَ هَهُنَا بِالسَّبْرِ أَوْ
 ١١٣١ - قَدْ وَجَدَ الْمَانِعُ أَوْ مَا يَقْتَضِي
 ١١٣٢ - وَمِنْهُ الْإِسْتِفْرَاءُ ثُمَّ ذُو التَّمَامِ
 ١١٣٣ - حَجَّتُهُ قَطْعِيَّةٌ لِلْأَكْثَرِ
 ١١٣٤ - ظَنِّيَّةٌ وَسَمٌّ هَذَا تُصِيبُ
 ١١٣٥ - وَمِنْهُ الْإِسْتِضْحَابُ قَالَ الْعُلَمَاءُ
 ١١٣٦ - وَالنَّصُّ وَالْعُمُومُ حَتَّى يَرِدَا
 ١١٣٧ - دَلٌّ عَلَى ثُبُوتِهِ لِسَبَبِهِ
 ١١٣٨ - ثَالِثُهَا فِي الدَّفْعِ دُونَ الرَّفْعِ
 ١١٣٩ - مِنْ ظَاهِرٍ وَقِيلَ ظَاهِرٌ غَلَبَ
 ١١٤٠ - كَقُلَّتَيْنِ بَالٍ نَحْوُ الظُّبِّيِّ بِهِ
 ١١٤١ - وَقِيلَ إِنَّ عَهْدَ يَظُلُّ فَلْيُعْتَمَدْ
 ١١٤٢ - وَامْنَعْ لِسَخْبِ حَالِ الْإِتِّفَاقِ فِي
- وَلَا قِيَاسًا نَحْوُ عَكْسٍ وَكَبَاقٍ
 خُولِفَ فِي كَذَا لِمَعْنَى قَدْ فَقَدْ
 وَكَانَتْهَا الْحُكْمِ لِنَفْيِ الْمُدْرَكِ
 تَكْلِيفُ غَافِلٍ دَلِيلًا مُلْزِمًا
 أَضَلَّ وَمِنْهُ فِي الَّذِي الْبَعْضُ رَأَوْا
 أَوْ فَقَدْ الشَّرْطُ وَهَذَا مَا ارْتَضَى
 بِالْكُلِّ إِلَّا صُورَةَ النِّزَاعِ دَامَ
 وَنَاقِصٌ أَيْ بِكَثِيرِ الصُّوَرِ
 إِلْحَاقَ فَرْدٍ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ
 يُحْتَجُّ بِاسْتِضْحَابِ أَضَلَّ عُدْمًا
 مُغَيَّرٌ وَمَا بِهِ الشَّرْعُ بَدَا
 وَالْخُلْفُ فِي الْأَخِيرِ غَيْرُ مُشْتَبِهٍ
 وَقِيلَ إِنَّ مُعَارِضَ ذُو مَنْعٍ
 فَقِيلَ مُظْلَقًا وَقِيلَ ذُو سَبَبٍ
 وَشَكٌّ مَعَ تَغْيِيرِهِ فِي سَبَبِهِ
 أَضَلَّ وَإِلَّا لَا وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ
 مَحَلُّ خُلْفٍ وَرَأَى الصَّيْرِ فِي

- ١١٤٣ - فَحَدُّ الْإِسْتِصْحَابِ فِي ذَا الشَّانِ ثُبُوتُ أَمْرٍ فِي الزَّمَانِ الثَّانِي
 ١١٤٤ - لِكَوْنِهِ فِي الزَّمَنِ الْغَبِيرِ لِفَقْدِ مَا يَضْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ
 ١١٤٥ - أَمَّا الَّذِي فِي أَوَّلِ مَضْحُوبٍ لِكَوْنِهِ فِي الثَّانِ فَالْمَقْلُوبُ
 ١١٤٦ - وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ لَوْ لَمْ يَكُنِ الثَّابِتُ الْيَوْمَ بِذَاكَ الزَّمَنِ
 ١١٤٧ - لَكَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ فَيَقْضِي بِأَنَّهُ لِأَنَ غَيْرُ مَقْضِي

(مسألة)

- ١١٤٨ - لَا يُطْلَبُ الدَّلِيلُ مِمَّنْ قَدْ نَفَى إِنْ ادَّعَى عِلْمًا ضَرُورِيًّا وَفَا
 ١١٤٩ - أَوْ لَا يُطَالَبُ بِدَلِيلٍ فِي الْأَبَرِّ وَالْأَخَذُ بِالْأَقْلِّ فِي الْإِجْمَاعِ مَرَّ
 ١١٥٠ - وَفِي وُجُوبِ الْأَخَذِ بِالْأَخْفِ أَوْ أَشَدَّهَا أَوْ لَا وَلَا خُلْفٌ حَكُوا

(مسألة)

- ١١٥١ - اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ نَبِيُّنَا مُكَلَّفًا بِشِرْعَةٍ
 ١١٥٢ - وَاخْتَلَفَ الْمُثَبِّتُ قِيلَ مُوسَى أَدَمُ إِبْرَاهِيمُ نُوحٌ عِيسَى
 ١١٥٣ - وَالْمُرْتَضَى الْوَقْفُ هُنَا وَأَصْلًا وَالْمَنْعُ بَعْدَ الْوَحْيِ لَكِنْ نَقْلًا

(مسألة)

- ١١٥٤ - الْحُكْمُ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي ذِي النَّفْعِ وَالضَّرُّ قَدْ مَرَّ وَبَعْدَ الشَّرْعِ
 ١١٥٥ - رُجِّحَ أَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ الْمَضَارِّ وَالْحِلُّ فِي ذِي النَّفْعِ وَالسُّبْكِيُّ صَارَ
 ١١٥٦ - إِلَى خُصُوصِهِ بِغَيْرِ الْمَالِ فَذَاكَ حَظْرٌ بِالْحَدِيثِ الْعَالِي

(مسألة: الاستحسان)

- ١١٥٧ - الْأَكْثَرُونَ لَيْسَ الْإِسْتِحْسَانُ بِحُجَّةٍ وَخَالَفَ النُّعْمَانُ
 ١١٥٨ - وَحَدُّهُ قِيلَ دَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِهِ وَبِاللِّسَانِ لَا يَصِحُّ
 ١١٥٩ - وَرُدَّ إِنْ كَانَ لَهُ تَحَقُّقٌ فَلْيُغْتَبَرِ أَوْ لَا فَلَا مُتَّفَقٌ

- ١١٦٠ - وَقِيلَ بَلْ هُوَ الْعُدُولُ عَنْ قِيَاسٍ إِلَى أَشَدَّ وَهُوَ أَمْرٌ لَا التَّبَاسُ
١١٦١ - وَقِيلَ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ حُكْمِ الدَّلِيلِ لِعَادَةٍ وَفِي جَوَابِ ذَاكَ قِيلَ
١١٦٢ - بِأَنَّهَا إِنْ ثَبَتَتْ حَقًّا فَقَدْ قَامَ دَلِيلُهَا وَإِلَّا فَلْتُرَدَّ
١١٦٣ - فَإِنْ يُحَقِّقْ مِنْهُ مَا تُنْزِعَا فِيهِ فَمَنْ قَالَ بِهَذَا شَرُّعًا
١١٦٤ - وَلَيْسَ مَا اسْتَحْسَنَ مِنْ مُخْتَلَفٍ الشَّافِعِي كَحَلِفٍ فِي الْمُضْحَفِ

(مسألة)

- ١١٦٥ - قَوْلُ الصَّحَابِيِّ عَلَى الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الصَّوَابِ
١١٦٦ - وَلَا سِوَاهُ وَعَنِ السُّبُكِيِّ وَالْفَخْرِ إِلَّا فِي التَّعْبُدِيِّ
١١٦٧ - وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ بِامْتِنَاعِ تَقْلِيدِهِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ لَا نِزَاعَ
١١٦٨ - وَقِيلَ حُجَّةٌ عَلَى الْقَيْسِ وَفِي وَكَالِدَ اللَّيْلَيْنِ إِذَا مَا اخْتَلَفَا
١١٦٩ - وَقِيلَ بَلْ دُونَ الْقِيَاسِ ثُمَّ فِي تَخْصِيصِهِ الْعُمُومَ قَوْلَانِ قُفِيَ
١١٧٠ - وَقِيلَ إِنْ يُشْهَرُ وَقِيلَ إِنْ يُنَافِ قَيْسًا وَقِيلَ مَعَ تَقْرِيْبٍ يُوَافِ
١١٧١ - وَقِيلَ قَوْلُ الصَّاحِبَيْنِ الْكَمَلِ قِيلَ وَعُثْمَانُ وَقِيلَ مَعَ عَلِيٍّ
١١٧٢ - أَمَّا وَفَاقُ الشَّافِعِيِّ زَيْدًا

(مسألة)

- ١١٧٣ - إِلَهَامُنَا لَيْسَ لِفَقْدِ الثُّقَةِ مِنْ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِهِ بِحُجَّةٍ
١١٧٤ - وَبَعْضُ أَهْلِ الْخَيْرِ قَدْ رَأَى وَالشُّهْرُورَدِيُّ^(١) خَصَّ مَنْ حَوَاهُ
١١٧٥ - إِيقَاعَهُ فِي الْقَلْبِ مَا يَثْلُجُ لَهُ بِهِ يَخْصُ اللَّهُ مَنْ قَدْ كَمَلَهُ

(١) (الشُّهْرُورَدِيُّ) بضم أوله، وسكون الهاء، وفتح الراء والواو، وسكون الراء، ومهملة: نسبة إلى شُهْرُورْد بَلَدٌ عِنْدَ زَنْجَان، قَالَ فِي «لَبِ اللَّبَابِ» (٢/٣٦).

(خاتمة)

- ١١٧٦ - الْفِقْهُ مَبْنَاهُ عَلَى مَا حَرَّرَهُ
أَصْحَابُنَا قَوَاعِدُ مُخْتَصَرَةٍ
١١٧٧ - بِشَكِّ الْيَقِينِ لَا يُزَالُ
وَإِنَّ كُلَّ ضَرَرٍ مُزَالُ
١١٧٨ - وَبِالْمَشَاقِ يُجَلَبُ التَّيْسِيرُ
وَإِنَّهُ لِلْعَادَةِ الْمَصِيرُ
١١٧٩ - وَزَادَ بَعْضُ خَامِسِ الْقَوَاعِدِ
أَنَّ أُمُورَ الشَّخْصِ بِالْمَقَاصِدِ



الكتاب السادس

في التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ

- ١١٨٠ - مُمْتَنِعٌ تَعَادُلُ الْقَوَاطِعِ
 ١١٨١ - عَلَى الصَّحِيحِ وَإِذَا تُوَهُمًا
 ١١٨٢ - أَوْ ذَا بَغْيٍ وَاجِبٍ وَفِيهِ
 ١١٨٣ - وَحَيْثُ عَنْ مُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ
 ١١٨٤ - أَوْ لَا فَمَا يُذَكِّرُ فِيهِ الْمُشْعِرُ
 ١١٨٥ - فَهُوَ مُرَدَّدٌ وَهَذَا وَقَعَا
 ١١٨٦ - وَهُوَ دَلِيلٌ لِعُلُوِّ شَأْنِهِ
 ١١٨٧ - ثُمَّ رَأَى الْقَفَّالُ مَا يُصَحِّحُ
 ١١٨٨ - وَقِيلَ عَكْسُهُ وَتَرْجِيحُ النَّظَرِ
 ١١٨٩ - وَقَوْلُهُ مُخَرَّجاً فِي الْمَسْأَلَةِ
 ١١٩٠ - قَوْلٌ بِهَا وَقِيلَ لَا يُنْسَبُ لَهُ
 ١١٩١ - وَحَيْثُ نَصٌّ فِي نَظِيرَيْنِ عَلَى
 ١١٩٢ - وَعُورِفَ التَّرْجِيحُ بِالتَّقْوِيَةِ
 ١١٩٣ - وَصِفَاءً وَبِالرَّاجِحِ يَلْزَمُ الْعَمَلُ
 ١١٩٤ - فَكَوْنُهُ مُرْجِحاً مَا اعْتَبَرَا
 ١١٩٥ - وَلَيْسَ فِي الْقَطْعِيِّ تَرْجِيحٌ لِمَا
 ١١٩٦ - وَلَوْ أَخِيراً نَقَلَ الْآحَادُ
- كَذَا الْأَمَارَتَيْنِ أَيْ فِي الْوَاقِعِ
 فَالْوَفْقُ وَالتَّخْيِيرُ أَوْ تَرْكُهُمَا
 مُخَيَّرٌ خُلِفَ بِهِ نَحْكِيهِ
 تَعَاقَبَا فَالْقَوْلُ عَنْهُ الثَّانِي
 بِكَوْنِهِ أَرْجَحَ أَوْ لَا يُذَكِّرُ
 لِلشَّافِعِيِّ فِي بَضْعٍ عَشَرَ مَوْضِعاً
 عِلْماً وَدِيناً وَعَلَى إِتْقَانِهِ
 رَأَى أَبِي حَنِيفَةَ مُرْجِحُ
 أَوَّلَى وَبَعْدَهُ فَقِفْ إِذْ مَا ظَهَرَ
 مِنَ النَّظِيرِ حَيْثُ لَا يُعْرَفُ لَهُ
 وَقِيلَ قَيِّدْ نَاسِيباً أَوْ أَرْسَلَهُ
 تَخَالَفَ فَطَرُقَ قَدْ حَصَلَا
 إِحْدَى الْأَمَارَتَيْنِ عَامِلاً بِنِي
 الْقَاضِ إِلَّا مَا بَظُنُّ قَدْ حَصَلَ
 وَقِيلَ إِنْ يَرْجَحُ بَظُنُّ خَيْرًا
 مَرَّ وَنَاسِخٌ أَخِيرٌ مِنْهُمَا
 فَاعْمَلْ بِهِ وَخَالَفَتْ أَفْرَادُ

- ١١٩٧ - وَكَثْرَةُ الرُّوَاةِ ذُو تَرْجِيحٍ
 ١١٩٨ - بِالْمُتَعَارِضَيْنِ إِنْ يُمَكِّنُ عَمَلُ
 ١١٩٩ - وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى الْكِتَابِ
 ١٢٠٠ - أَوْ يَتَعَذَّرُ وَالْأَخِيرُ عُلِمَا
 ١٢٠١ - وَإِنْ تَقَارَنَا وَقَدْ تَعَذَّرَا
 ١٢٠٢ - أَوْ جُهَلَا فَحَيْثُ نَسَخَ أَمَكْنَا
- أَوْ الْأَدِلَّةُ عَلَى الصَّحِيحِ
 وَلَوْ بِوَجْهِ فَهُوَ أَوْلَى فِي الْأَجَلِ
 سُنَّةٌ أَوْ بِالْعَكْسِ فِي الصَّوَابِ
 فَنَاسِخٌ أَوْ لَا فَخُذْ غَيْرَهُمَا
 الْجَمْعُ وَالتَّزْجِيحُ فَلْيُخَيَّرَا
 فَاتْرُكُهُمَا أَوْ لَا كَأَنَّ تَقَارَنَا

(مسألة)

- ١٢٠٣ - تُرَجِّحُ الْأَخْبَارُ بِالْعُلُوِّ
 ١٢٠٤ - وَلُغَةٍ وَضَبْطِهِ وَفِطْنَتِهِ
 ١٢٠٥ - وَوَرَعٍ وَشُهْرَةِ الْعَدَالَةِ
 ١٢٠٦ - بِالْإِخْتِبَارِ أَوْ تَرَى مُزَكِّيَهُ
 ١٢٠٧ - مَعْرُوفٍ قِيلَ أَوْ شَهِيرِ النَّسَبِ
 ١٢٠٨ - مُعَوَّلًا لِحِفْظِهِ لَا الْكُتُبِ
 ١٢٠٩ - وَقُوَّةِ الطَّرِيقِ وَالْأَضْلَ أَقَرُّ
 ١٢١٠ - ثَالِثُهَا فِي غَيْرِ أَحْكَامِ النِّسَاءِ
 ١٢١١ - مُبَاشِرٍ صَاحِبِهَا حُرٌّ حَمَلُ
 ١٢١٢ - غَيْرِ مُدْلَسٍ وَلَا ذِي اسْمَيْنِ
 ١٢١٣ - وَالْقَوْلُ فَالْفِعْلُ فَصَمْتُ فَالْفَصِيحُ
 ١٢١٤ - وَالْقُرْشِيُّ وَالْمَدَنِيُّ وَمَا اشْتَمَلَ
 ١٢١٥ - وَمَا بِهِ الْعِلَّةُ قَبْلَ الْحُكْمِ
 ١٢١٦ - وَمُفْهِمٌ عُلُوُّ شَأْنِ الْمُصْطَفَى
 ١٢١٧ - وَذُو عُمُومٍ مُطْلَقٍ عَلَى اللَّذَا
- وَالْفِقْهِ فِي رَأْيِ لَهَا وَالنَّحْوِ
 وَلَوْ رَوَى بِلَفْظِهِ وَيَقْظَتِهِ
 وَفَقْدِ بِدْعَةٍ وَعِلْمِهَا لَهُ
 أَكْثَرَ عَدًّا وَصَرِيحِ التَّزْكِيَةِ
 وَحِفْظِ مَرْوِيِّ وَذِكْرِ السَّبَبِ
 سَمَاعِهِ لَا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ
 وَمِنْ أَكَابِرِ الصُّحَابِ وَذَكَرُ
 آخِرِ إِسْلَامٍ وَقِيلَ عَكْسًا
 بَعْدَ بُلُوغٍ وَبِلَفْظٍ لَا خَلَلُ
 وَكَوْنِهِ مُخَرَّجِ الشَّيْخَيْنِ
 لَا زَائِدٌ فَصَاحَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ
 عَلَى زِيَادَةٍ وَحَاوٍ لِلْعِلَلِ
 وَقِيلَ عَكْسُهُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ
 أَوْ فِيهِ تَهْدِيدٌ وَتَأْكِيدٌ وَفَا
 بِسَبَبٍ إِلَّا بِصُورَةٍ لَذَا

- ١٢١٨ - وَالْعَامُّ شَرْطِيًّا عَلَى الْمُنْكَرِ
 ١٢١٩ - وَالْجَمْعُ رَاجِعٌ عَلَى (مَا) (مَنْ) وَذِي
 ١٢٢٠ - مَا خَصَّ وَالْهِنْدِيُّ عَكْسُهُ أَجَلٌ
 ١٢٢١ - عَلَى إِشَارَةٍ وَإِلَيْمًا إِاقْتِضَا
 ١٢٢٢ - وَالْمُرْتَضَى تَقَدُّمُ الْفَخْوَى عَلَى
 ١٢٢٣ - وَمُثَبِّتِ ثَالِثُهَا يَسْتَوِيَانِ
 ١٢٢٤ - وَالْأَمْرُ وَالْحَظَرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ
 ١٢٢٥ - وَدَافِعُ الْحَدِّ عَلَى اللَّذِّ مَا نَفَى
 ١٢٢٦ - وَبِاتِّفَاقٍ قُدِّمَ النَّهْيُ عَلَى
 ١٢٢٧ - وَالْحَتْمُ وَالْكُرْهُ عَلَى النَّذْبِ وَمَا
 ١٢٢٨ - وَمَا بِوَفْقِهِ دَلِيلٌ آخَرُ
 ١٢٢٩ - أَوْ أَهْلُ طَيْبَةٍ أَوْ الصَّحَابِيُّ
 ١٢٣٠ - إِلَى تَمَيُّزِ بِنَصِّ عَيْنٍ
 ١٢٣١ - وَقِيلَ إِنَّ يُخَالِفُ ابْنُ جَبَلٍ
 ١٢٣٢ - وَالْإِزْثَ زَيْدٌ لَمْ يُرْجَّحْ بِهِمَا
 ١٢٣٣ - وَفَاقَ زَيْدٍ فَمُعَازٍ فَعَلِي
 ١٢٣٤ - وَأُخِرَ النَّصُّ عَنِ الْإِجْمَاعِ
 ١٢٣٥ - ثَالِثُهَا سَوَاءٌ وَالَّذِي فَرَضَ
 ١٢٣٦ - وَرُجِّحَ الْقِيَاسُ هَهُنَا بِأَنَّ
 ١٢٣٧ - أَيْ فَرَعُهُ مِنْ جِنْسٍ أَصْلِهِ وَأَنَّ
 ١٢٣٨ - وَكَوْنَهَا بِالْمَسْلُوكِ الْقَوِيَّ
 ١٢٣٩ - وَصِفَةٍ ذَاتِيَّةٍ وَقِلَّةٍ
- عَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ بِالْبَاقِي حَرِي
 عَلَى اسْمِ جِنْسٍ مَعَ (أَلْ) ثُمَّ الَّذِي
 وَمَا يَكُونُ فِيهِ تَخْصِيصٌ أَقْلٌ
 وَسَبْقُ ذَيْنِ لِلْمَفَاهِيمِ رِضَا
 خِلَافِهِ وَمَا عَنْ أَصْلٍ نَقْلًا
 وَقِيلَ لَا فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ ثَانِ
 ثَالِثُهَا سَوَاءٌ الْحَظَرُ وَتِي
 وَمُثَبِّتِ الْوَضْعِ عَلَى مَا كَلَّفَا
 أَمْرٍ وَالْإِخْبَارُ عَلَى ذَيْنِ اغْتَلَى
 يُعْقَلُ مَعْنَاهُ لِمَا لَنْ يُفْهَمَا
 لَوْ مُرْسَلًا أَوْ قَدْ رَأَاهُ الْأَكْثَرُ
 ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ ذَا انْتِسَابٍ
 رَابِعُهَا إِنْ أَحَدَ الشَّيْخَيْنِ
 فِي الْحِلِّ وَالتَّحْرِيمِ وَالْقَضَا عَلَيِ
 الشَّافِعِيِّ فِي الْفُرُوضِ قَدَّمَ
 وَفِي سِوَاهَا قَبْلَهُ ابْنُ جَبَلٍ
 وَقُدِّمَ الْخَالِي عَنِ النُّزَاعِ
 صَحَابَةُ وَالْكُلُّ وَالَّذِي انْقَرَضَ
 يَقْوَى دَلِيلُ الْأَصْلِ أَوْ عَلَى السَّنَنِ
 يُقْطَعُ بِالْعِلَّةِ أَوْ يَغْلِبُ ظَنُّ
 وَذَاتَ أَصْلَيْنِ عَلَى الْمَرْضِيِّ
 أَوْصَافُهَا وَقِيلَ عَكْسُ ذِي وَتِي

- ١٢٤٠ - وَذَاتُ الْإِخْتِيَاظِ وَالْعُمُومِ فِي
 ١٢٤١ - وَمَا يُوَافِقُ أَصُولاً عِدَّةً
 ١٢٤٢ - وَمَا تُبَوِّثُهَا بِإِجْمَاعٍ فَنَصٌّ
 ١٢٤٣ - فَالسَّبَرِ فَالْمُنَاسَبَاتِ فَالشَّبَهِ
 ١٢٤٤ - النَّصِّ فَالْإِجْمَاعِ قِيلَ وَاجْعَلِ
 ١٢٤٥ - وَعِلَّةٌ عَلَى دَلَالَةٍ رَجَحَ
 ١٢٤٦ - وَالْوَصْفُ لِلْحَقِيقَةِ الْمَعْرِئِ
 ١٢٤٧ - ثُمَّ الْوُجُودِ وَالْبَسِيطِ رُجِّحَا
 ١٢٤٨ - فِيهَا أَطْرَادٌ وَانْعِكَاسٌ فَاطْرَادُ
 ١٢٤٩ - مَعَ غَيْرِهَا ثَالِثُهَا سَيِّانِ
 ١٢٥٠ - وَفِي حُدُودِ الشَّرْعِ قَدَّمَ مُلْتَزِمُ
 ١٢٥١ - قِيلَ الْأَخْصُ وَوَفَاقُ النَّقْلِ صَحَّ
 ١٢٥٢ - وَلَيْسَ لِلْمُرْجَحِ انْحِصَارُ
- أَصْلٍ وَفِي التَّغْلِيلِ لَمْ يُخْتَلَفِ
 أَوْ عِلَّةٌ أُخْرَى وَبَعْضُ رَدِّهِ
 قَطْعاً فَظَنَّا فَبِإِيمَاءٍ تُخَصِّصُ
 فَالدَّوْرَانِ وَحَكَّوْا فِي الْمَرْتَبَةِ
 الدَّوْرَانِ بَعْدَ سَبْرِهَا يَلِي
 وَغَيْرُ ذِي تَرْكِبٍ عَلَى الْأَصَحِّ
 وَبَعْدَهُ الْعُرْفِيُّ فَالشَّرْعِيُّ
 عَلَى سَوَاهُمَا وَمَا قَدْ وَضَحَا
 فَقَطَّ وَفِي الْقَاصِرَةِ الْخِلَافُ بَادُ
 وَزَائِدُ فُرُوعِهَا قَوْلَانِ
 الْأَعْرَفِ الذَّاتِي الصَّرِيحِ وَالْأَعَمِّ
 وَمَا الطَّرِيقُ لِاِكْتِسَابِهِ رَجَحَ
 وَقُوَّةُ الظَّنِّ هُوَ الْمَثَارُ



الكتاب السابع

في الاجتهاد

- ١٢٥٣ - بَذُلَ الْفَقِيهَ الْوُسْعَ فِي تَحْصِيلِ
 ١٢٥٤ - ثُمَّ الْفَقِيهَ اسْمٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِ
 ١٢٥٥ - مَلَكَهُ يُدْرِكُ مَعْلُومٌ بِهَا
 ١٢٥٦ - إِلَى الضَّرُورِيِّ فَقِيهِ النَّفْسِ لَوْ
 ١٢٥٧ - يَذَرِي دَلِيلَ الْعَقْلِ وَالتَّكْلِيفَ بِهِ
 ١٢٥٨ - مِنْ لُغَةٍ وَالنَّحْوِ وَالْمَعَانِي
 ١٢٥٩ - وَمِنْ كِتَابٍ وَالْأَحَادِيثِ الَّذِي
 ١٢٦٠ - وَحَقَّقَ السُّبُكِّيُّ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ
 ١٢٦١ - أَحَاطَ بِالْمُعْظَمِ مِنْ قَوَاعِدِ
 ١٢٦٢ - وَلِيُعْتَبَرَ قَالَ^(١) لِفِعْلِ الْاجْتِهَادِ
 ١٢٦٣ - أَنْ يَعْرِفَ الْإِجْمَاعَ كَيْ لَا يَخْرِقَا
 ١٢٦٤ - وَنَاسِخَ الْكُلِّ وَمَنْسُوخاً وَمَا
 ١٢٦٥ - وَحَالَ رَاوِي سُنَّةٍ وَنَكَتَفِي
 ١٢٦٦ - لَا الْفِقْهَ وَالْكَلَامَ وَالْحُرِّيَّةَ
 ١٢٦٧ - وَالْبَحْثَ عَنْ مَعَارِضٍ فَلْيَقْتَفِي
 ١٢٦٨ - وَدُونَهُ مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ
 ظَنَّ بِالْأَحْكَامِ مِنَ الدَّلِيلِ
 الْبَالِغِ الْعَاقِلِ وَالْعَقْلَ أَحَدُ
 وَقِيلَ الْإِذْرَاكُ وَقِيلَ مَا انْتَهَى
 يَنْفِي الْقِيَاسَ لَوْ جَلِيًّا قَدْ رَأَوْا
 حَلًّا مِنَ الْآلَاتِ وَسَطَى رُتْبَةً
 وَمِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْبَيَانِ
 يَخْصُ الْأَحْكَامَ بِدُونِ حِفْظِ ذِي
 مَنْ هَذِهِ مَلَكَ لَهُ وَقَدْ
 حَتَّى ارْتَقَى لِلْفَهْمِ لِلْمَقَاصِدِ
 لَا كَوْنَهُ وَصِفًا غَدَا فِي الشَّخْصِ بَادٍ
 وَسَبَبَ النُّزُولِ قُلْتُ أَظْلَقَا
 صَحَّحَ وَالْأَحَادَ مَعَ ضِدِّهِمَا
 الْآنَ بِالرُّجُوعِ لِلْمُصَنَّفِ
 وَلَا الذُّكُورَةَ وَلَا الْعَدَالَهَ
 وَاللَّفْظَ هَلْ مَعَهُ قَرِينَةٌ تَفِي
 يُمَكِّنُ تَخْرِيجُ الْوُجُوهِ حَيْثُ عَنْ

(١) فاعله ضمير السبكي كما بيته في الشرح.

- ١٢٦٩ - عَلَى نُصُوصٍ عَنْ إِمَامِهِ حَدَا
 ١٢٧٠ - الْمُتَبَحِّرُ الَّذِي تَمَكَّنَا
 ١٢٧١ - وَالْمُرْتَضَى تَجَزَّى الْاجْتِهَادِ
 ١٢٧٢ - ثَالِثُهَا فِي الْحَرْبِ وَالْآرَا فَقَدْ
 ١٢٧٣ - وَعَضْرِهِ ثَالِثُهَا بِإِذْنِهِ
 ١٢٧٤ - وَقِيلَ لِلْوَلَاةِ قِيلَ وَالْبَعِيدُ
 وَدُونَهُ مُجْتَهِدُ الْفَتَاوَى وَذَا
 مِنْ كَوْنِهِ رَجَحَ قَوْلًا وَهَنَا
 وَجَائِزٌ وَوَاقِعٌ لِلْهَادِي
 وَالرَّابِعُ الْوَقْفُ وَلِلْخَطَا فَقَدْ
 مُصَرِّحاً قِيلَ وَلَوْ بِضَمْنِهِ
 وَفِي الْوُقُوعِ الْبُعْدُ وَالْوَقْفُ مَزِيدُ

(مسألة)

- ١٢٧٥ - وَاحِدُ الْمُصِيبِ فِي أَحْكَامِ
 ١٢٧٦ - مُخْطِ أَثِيمٍ كَافِرٍ لَمْ يُعْذَرِ
 ١٢٧٧ - لَا إِثْمَ فِي الْعَقْلِيِّ ثُمَّ الْمُنتَقَى
 ١٢٧٨ - وَقِيلَ زَادَ الْعَنْبَرِي كُلُّ مُصِيبٍ
 ١٢٧٩ - كُلُّ لَدَى صَاحِبِي النُّعْمَانِ
 ١٢٨٠ - فَذَانِ قَالَا إِنَّ حُكْمَ اللَّهِ
 ١٢٨١ - وَالْأَوَّلُونَ ثُمَّ أَمْرٌ لَوْ حَكَمَ
 ١٢٨٢ - أَصَابَ لَا حُكْمًا وَلَا انْتِهَاءً
 ١٢٨٣ - وَالْأَكْثَرُونَ وَاحِدٌ وَفِيهِ
 ١٢٨٤ - أَمَارَةٌ وَقِيلَ لَا وَالْمُعْتَمَدُ
 ١٢٨٥ - وَأَنَّ مَنْ أَخْطَأَهُ لَا يَأْتِمُ
 ١٢٨٦ - وَفَرَّدَ الْمُصِيبُ بِالْإِجْمَاعِ
 ١٢٨٧ - وَنَفَى إِثْمَ مُخْطِئٍ ذُو الْإِنْتِقَا
 عَقْلِيَّةٍ وَمُنْكَرُ الْإِسْلَامِ
 وَقَدْ رَأَى الْجَاحِظُ ثُمَّ الْعَنْبَرِي
 إِنَّ يَكُ مُسْلِمًا وَقِيلَ مُطْلَقًا
 وَفِي الَّتِي لَا قَاطِعٌ فِيهَا يُصِيبُ
 وَالْبَازِ وَالشَّيْخِ وَبَاقِلَانِي
 تَابِعُ ظَنُّهُ بِلاِ اشْتِبَاهِ
 كَانَ بِهِ مَنْ لَمْ يُصَادِفْهُ اتِّسَمَ
 بَلِ اجْتِهَادًا فِيهِ وَابْتِدَاءً
 لِلَّهِ حُكْمٌ قَبْلَهُ عَلَيْهِ
 كُفِّفَ أَنْ يُصِيبَهُ مَنْ اجْتَهَدَ
 بَلِ أَجْرُهُ لِقَضَائِهِ مُنْحَتِمٌ
 مَعَ قَاطِعٍ وَقِيلَ بِالنِّزَاعِ
 وَإِنْ يُقْصَرُ فَعَلَيْهِ اتِّفَقًا

(مسألة)

- ١٢٨٨ - لَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ بِالْاجْتِهَادِ
 قَطْعًا فَإِنْ خَالَفَ نَصًّا بَادِي

أَوْ حُكْمُهُ بِغَيْرِ رَأْيِهِ يَفِي
يُنْقَضُ وَإِنْ يَنْكِحَ وَمَا أَشْهَدُهُ
إِمَامِهِ فِي حَظَرِهَا خُلِفَتْ حَكُومًا
إِعْلَامُ مُسْتَفْتٍ بِهِ كَيْمَا انْقَلَبَ
يَتَلَفُ فَإِنْ لِقَاطِعٍ فَالْزِمَا

١٢٨٩ - أَوْ ظَاهِرًا وَلَوْ قِيَاسًا لَا خَفِي
١٢٩٠ - أَوْ بِخِلَافِ نَصٍّ مَنْ قَلَّدَهُ
١٢٩١ - ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ مِنْهُ أَوْ
١٢٩٢ - وَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ وَجَبَ
١٢٩٣ - وَالْفِعْلُ لَا يُنْقَضُ وَلَا يَضْمَنُ مَا

(مسألة)

أَحْكُمَ بِمَا تَشَاءُ أَوْ صَفِيٍّ
شَرْعًا وَتَفْوِيضًا يُسَمَّى ذَالِكَا
يَقَعُ عَلَى الْأَقْوَى وَمُوسَى قَدْ جَزَمَ
تَعْلِيْقُ أَمْرٍ بِاخْتِيَارٍ مَنْ أَمَرَ

١٢٩٤ - يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلنَّبِيِّ
١٢٩٥ - فَهُوَ صَوَابٌ وَيَكُونُ مُدْرَكًا
١٢٩٦ - ثَالِثُهَا الْمَنْعُ لِعَالِمٍ وَلَمْ
١٢٩٧ - نَظِيرُ هَذَا الْخُلْفُ فِي أَصْلِ شَهْرِ

(مسألة)

حَيْثُ دَلِيلُهُ عَلَيْهِ مَا زُكِنَ
وَقِيلَ إِنْ بَانَ انْتِفَا الْفَسَادِ
وَلَوْ يَكُونُ لَمْ يَصِرْ مُجْتَهِدًا
إِنْ يَجْتَهِدُ وَظَنُّ لَا يُقَلَّدُ
ثَالِثُهَا الْجَوَازُ لِلْقَاضِي وَضَحْ
أَعْلَى وَقِيلَ فِي الَّذِي لَهُ جَرَى

١٢٩٨ - الْحَدُّ لِلتَّقْلِيدِ أَخَذُ الْقَوْلِ مِنْ
١٢٩٩ - وَلَا زِمَ لِغَيْرِ ذِي اجْتِهَادٍ
١٣٠٠ - وَقِيلَ مَا لِعَالِمٍ أَنْ قَلَّدَا
١٣٠١ - قِيلَ وَلَا الْعَامِيَّ وَالْمُجْتَهِدُ
١٣٠٢ - كَذَاكَ إِنْ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الْأَصَحِّ
١٣٠٣ - وَقِيلَ لِلضُّيْقِ وَقِيلَ إِنْ يَرَى

(مسألة)

مَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ أَوْ مَا ذَكَرَا
حُثْمًا عَلَى الْمَشْهُورِ دُونَ مَنْ ذَكَرَ
سُؤَالَهُ وَلَوْ تَبَاعَ مَيِّتِ

١٣٠٤ - إِنْ يَتَكَرَّرُ حَادِثٌ وَقَدْ طَرَا
١٣٠٥ - دَلِيلُهُ الْأَوَّلَ جَدَّدَ النَّظَرَ
١٣٠٦ - وَهَكَذَا إِعَادَةُ الْمُسْتَفْتِي

(مسألة)

- ١٣٠٧ - ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ فِي الْمَفْضُولِ جَازٌ
 ١٣٠٨ - فَالْبَحْثُ عَنْ أَرْجَحِهِمْ لَا يَلْزَمُ
 ١٣٠٩ - فَلْيَتَعَيَّنِ وَالَّذِي عِلْمًا رَجَحَ
 ١٣١٠ - وَقُلْدَ الْمَيِّتِ فِي الْقَوِيِّ
- تَقْلِيدُهُ إِنْ يَعْتَقِدُ سَاوَى وَمَا زُ
 أَوْ يَعْتَقِدُ رُجْحَانِ فَرْدٍ مِنْهُمْ
 فَوْقَ الَّذِي فِي وَرَعٍ عَلَى الْأَصَحِّ
 ثَالِثُهَا بِشَرْطِ فَقْدِ الْحَيِّ

(مسألة)

- ١٣١١ - وَجُوزَ اسْتِفْتَاءُ مَنْ قَدْ عُرِفَا
 ١٣١٢ - بِشُهْرَةٍ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ
 ١٣١٣ - وَلَوْ يَكُونُ قَاضِيًا وَقِيلَ لَا
 ١٣١٤ - وَحَتَمَ بَحْثِ عِلْمِهِ وَالْاِكْتِفَا
 ١٣١٥ - وَجَازَ عَنْ مَأْخِذِهِ إِنْ يَسْأَلُ
- أَهْلًا لَهُ أَوْ ظَنَّ حَيْثُ لَا خَفَا
 أَوْ انْتِصَابِهِ وَالِاسْتِفْتَاءُ لَهُ
 ذَا فِي الْمُعَامَلَاتِ لَا مَنْ جُهَلَا
 بِالسِّرِّ وَالْوَاحِدِ فِي ذَا الْمُقْتَفَى
 مُسْتَرْشِدًا وَلْيُبَدَّ إِنْ كَانَ جَلِي

(مسألة)

- ١٣١٦ - يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُقَيَّدِ
 ١٣١٧ - ثَالِثُهَا لِفَقْدِهِ وَالرَّابِعُ
 ١٣١٨ - وَالْمَنْعَ لِلْعَامِيِّ مُظْلَقًا وَلَوْ
 ١٣١٩ - جَازَ خُلُوءَ الْعَصْرِ عَنْ مُجْتَهِدٍ
 ١٣٢٠ - وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ لَا إِنْ أَتَتْ
 ١٣٢١ - إِذَا بِقَوْلِ مُفْتٍ الْعَامِيِّ عَمِلُ
 ١٣٢٢ - وَقِيلَ بِالِافْتَاءِ يَلْزَمُ الْعَمَلُ
 ١٣٢٣ - مِنْهُ التَّزَامُ وَرَأَى السَّمْعَانِي
 ١٣٢٤ - وَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي إِنْ فَقِدَ
- بِالْمَذْهَبِ الْإِفْتَاءُ فِي الْمُعْتَمَدِ
 جَازَ لِمَنْ قَلَّدَ وَهُوَ الْوَاقِعُ
 دَلِيلُهَا نَصٌّ عَلَى الْأَقْوَى رَأَوَا
 وَمُظْلَقًا يَمْنَعُ قَوْمُ أَحْمَدِ
 أَشْرَاطُهَا وَالْمُرْتَضَى لَمْ يَثْبُتِ
 لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ إِجْمَاعًا نُقِلَ
 وَقِيلَ بِالشَّرْعِ قِيلَ أَوْ حَصَلَ
 إِنْ مَالَتِ النَّفْسُ لِلِاِظْمِئْنَانِ
 سِوَاهُ وَالتَّخْيِيرَ جَوُزٌ إِنْ وَجِدَ

- ١٣٢٥ - وَصُحِّحَ الْجَوَازُ فِي حُكْمِ سِوَاهُ
 ١٣٢٦ - أَرْجَحَ أَوْ مُسَاوِيًا وَإِنَّ لَهُ
 ١٣٢٧ - ثَالِثَهَا لَا الْبَعْضُ وَالتَّتَبُّعُ

(مسألة)

- ١٣٢٨ - يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ فِي الْعَقَائِدِ
 ١٣٢٩ - وَالْعَنْبَرِي جَوَّزَهُ وَقَدْ حَظَرَ
 ١٣٣٠ - ثُمَّ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ يُقْلَدِ
 ١٣٣١ - لَكِنْ أَبُو هَاشِمٍ لَمْ يَغْتَبِرِ
 ١٣٣٢ - قَالَ الْقُشَيْرِيُّ عَلَيْهِ مُفْتَرَى
 ١٣٣٣ - بِغَيْرِ حُجَّةٍ بِأَذْنَى وَهُمْ
 ١٣٣٤ - فَلْيَجْزِمِ الْعَقْدَ وَلَا يُنَاكِثُ
 ١٣٣٥ - صَانِعُهُ اللَّهُ الَّذِي تَوَحَّدا
 ١٣٣٦ - وَالْوَاحِدُ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ
 ١٣٣٧ - وَذَاتُهُ كُلُّ الذَّوَاتِ نَافِتٍ
 ١٣٣٨ - وَاخْتَلَفُوا هَلْ عِلْمُهَا فِي الْآخِرَةِ
 ١٣٣٩ - لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا بِجِسْمٍ
 ١٣٤٠ - وَلَمْ يَزَلْ سُبْحَانَهُ وَلَا مَكَانُ
 ١٣٤١ - وَأَحْدَثَ الْعَالَمَ لَا لِمَنْفَعَةٍ
 ١٣٤٢ - فَهُوَ لِمَا يُرِيدُ فَعَّالٌ وَلَا
 ١٣٤٣ - وَلَيْسَ شَيْءٌ مِثْلُهُ ثُمَّ الْقَدَرُ
 ١٣٤٤ - وَوَاجِبٌ تَنْزِيهِهُ الْإِغْتِقَادُ
 ١٣٤٥ - وَنَصٌّ فِي إِحْيَائِهِ الْغَزَالِي
- لِلْفَخْرِ وَالْأُسْتَاذِ ثُمَّ الْأَمِدِي
 أَسْلَافُنَا كَالشَّافِعِيِّ فِيهَا النَّظَرُ
 فَمُؤْمِنٌ عَاصٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ
 إِيْمَانُهُ وَقَدْ عُزِيَ لِلْأَشْعَرِيِّ
 وَالْحَقُّ إِنْ يَأْخُذُ بِقَوْلٍ مَنْ عَرَى
 لَمْ يَكْفِهِ وَيَكْتَفِي بِالْجَزْمِ
 بِأَنَّمَا الْعَالَمُ حَقًّا حَادِثُ
 قَدِيمٌ أَيْ مَا لَوْجُودِهِ ابْتِدَا
 وَلَا يُشَبَّهُ بِوَجْهِ قَدْ رُسِمَ
 وَعِلْمُهَا لِلْخَلْقِ غَيْرُ ثَابِتٍ
 يُمَكِّنُنَا قَوْلَانِ لِلْأَشَاعِرَةِ
 أَوْ عَرَضٍ كَاللُّونِ أَوْ كَالطَّعْمِ
 مُنْفَرِدًا فِي ذَاتِهِ وَلَا زَمَانُ
 يَرُومُهَا وَلَوْ يَشَا مَا اخْتَرَعَهُ
 يَلْزَمُهُ شَيْءٌ تَعَالَى وَعَلَا
 مِنْهُ الَّذِي يَحْدُثُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ
 عَنِ الْحُلُولِ وَعَنِ اتِّحَادِ
 مَنْ قَالَ هَذَا فَاسِدُ الْخَيَالِ

- ١٣٤٦ - قُدْرَتُهُ لِكُلِّ مَا لَمْ يَسْتَحِلْ
 ١٣٤٧ - لِكُلِّ كَلْبِي وَجُزْئِي^(١) وَسُكُونُ
 ١٣٤٨ - أَوْ لَا فَلَا يُرِيدُ وَالْبَقَاءُ
 ١٣٤٩ - لَمْ يَزَلِ الْبَارِي بِأَسْمَاءِ الْعُلَى
 ١٣٥٠ - دَلَّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ مِنْ إِرَادَةٍ
 ١٣٥١ - أَوْ كَوْنُهُ مُنْزَهًا عَنِ الْغَيْرِ
 ١٣٥٢ - أَسْمَاؤُهُ سُبْحَانَهُ مُوقِفُهُ
 ١٣٥٣ - وَيُكْتَفَى بِمَرَّةٍ وَالْمَضْدَرِ
 ١٣٥٤ - وَمَا أَتَى بِهِ الْهُدَى وَالسُّنَنُ
 ١٣٥٥ - بِهَا كَمَا جَاءَتْ مُنْزَهِينَا
 ١٣٥٦ - وَالْجَهْلُ بِالتَّفْصِيلِ لَيْسَ يَقْدَحُ
 ١٣٥٧ - كَلَامُهُ الْقُرْآنُ لَيْسَ يُخْلَقُ
 ١٣٥٨ - أَلْسُنُنَا بِهِ وَفِي الْمَصَاحِفِ
 ١٣٥٩ - يُثِيبُ بِالطَّوْعِ وَبِالْعِضْيَانِ
 ١٣٦٠ - لِمَا عَدَا الشُّرْكَ وَلِلْبَارِي الْبَدِيعِ
 ١٣٦١ - وَضُرُّ أَطْفَالِ الْوَرَى وَالْعُجْمِ
 ١٣٦٢ - وَالْخُلْفُ فِي ذُرِّيَةِ الْكُفَّارِ
 ١٣٦٣ - وَقِيلَ بِالْبَرْزَخِ وَالْمَصِيرِ
 ١٣٦٤ - وَقِيلَ بِالْوَقْفِ وَوُلْدُ الْمُسْلِمِ
 ١٣٦٥ - يَرَاهُ فِي الْمَوْقِفِ ذُو الْإِيمَانِ
 ١٣٦٦ - وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ فِي الدُّنْيَا وَفِي
 وَعِلْمُهُ لِكُلِّ مَعْلُومٍ شَمِلُ
 يُرِيدُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ
 لَيْسَ لَهُ بَدْءٌ وَلَا انْتِهَاءُ
 وَبِصِفَاتِ ذَاتِهِ وَهِيَ الْأَلَى
 عِلْمِ حَيَاةٍ قُدْرَةٍ مَشَاءَةٍ
 سَمْعٍ كَلَامٍ وَالْبَقَاءُ وَالْبَصَرُ
 ثَالِثُهَا الْإِسْمُ فَقَطْ دُونَ الصِّفَةِ
 وَالْفِعْلُ وَالْمَظْنُونُ فِي الْمُعْتَبَرِ
 مِنَ الصِّفَاتِ الْمُشْكِلَاتِ نُؤْمِنُ
 مُفَوِّضِينَ أَوْ مُؤَوَّلِينَ
 بِالِاتِّفَاقِ وَالسُّكُوتِ أَضْلَحُ
 وَهُوَ بِلاَ تَجَوُّزٍ مَا تَنْطِقُ
 خُطَّ وَمَحْفُوظٌ بِصَدْرِ الْعَارِفِ
 عَاقِبَ أَوْ يُنْعَمُ بِالْغُفْرَانِ
 إِثَابَةُ الْعَاصِي وَتَعْذِيبُ الْمُطِيعِ
 وَيَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِالظُّلْمِ
 قِيلَ بِجَنَّةٍ وَقِيلَ النَّارِ
 تُرْبًا وَالْإِمْتِحَانُ عَنْ كَثِيرِ
 فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ بِاجْتِمَاعِ نُمِي
 وَحَسَبِ الْمَقَامِ فِي الْجَنَانِ
 نَوْمٍ وَفِي الْوُقُوعِ لِلْهَادِي اقْتُفِي

(١) خالف في ذلك الفلاسفة الضالون، فقالوا: لا يعلم الجزئيات.

- ١٣٦٧ - مَنْ كَتَبَ اللَّهُ سَعِيداً فِي الْأَزَلِ
 ١٣٦٨ - وَهَكَذَا الشَّقِيُّ وَالَّذِي عَلِمَ
 ١٣٦٩ - وَلَمْ يَزَلْ عَيْنُ الرِّضَا مِنْهُ عَلَى
 ١٣٧٠ - ثُمَّ الرِّضَا مِنْهُ مَعَ الْمَحَبَّةِ
 ١٣٧١ - فَلَيْسَ يَرْضَى الْكُفْرَ لِلْعِبَادِ
 ١٣٧٢ - هُوَ الَّذِي يَرْزُقُ ثُمَّ الرِّزْقُ مَا
 ١٣٧٣ - بِيَدِهِ الْهُدَى مَعَ الْإِضْلَالِ
 ١٣٧٤ - وَالْإِهْتِدَاءَ الْإِيمَانَ وَالتَّوْفِيقُ
 ١٣٧٥ - الْخَلْقُ لِلْقُدْرَةِ وَالِدَاعِيَةِ
 ١٣٧٦ - وَضِدُّهُ الْخِذْلَانُ وَاللُّطْفُ الَّذِي
 ١٣٧٧ - وَالْخَتْمُ وَالطَّبْعُ مَعَ الْأَكِنَّةِ
 ١٣٧٨ - أَرْسَلَ لِلْأَنَامِ رُسُلًا وَافِرَةً
 ١٣٧٩ - وَخَصَّ مِنْ بَيْنِهِمْ مُحَمَّدًا
 ١٣٨٠ - وَبَعَثَهُ لِلثَّقَلَيْنِ أَجْمَعَيْنِ
 ١٣٨١ - يَلِيهِ إِبْرَاهِيمُ ثُمَّ مُوسَى
 ١٣٨٢ - وَهُمْ أُولُو الْعَرْزِ فَمُرْسَلُو الْأَنَامِ
 ١٣٨٣ - وَاخْتَلَفَتْ فِي خَضِرِ أَهْلِ النُّقُولِ
 ١٣٨٤ - لُقْمَانَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَوًّا مَرِيماً
 ١٣٨٥ - مُعْجِزَةُ الرَّسُولِ أَمْرٌ خَارِقٌ
 ١٣٨٦ - وَلَمْ يَكُنْ عُورِضَ وَالْإِيمَانُ
 ١٣٨٧ - وَإِنَّمَا بِالنُّطْقِ مِمَّنْ قَدْ قَدَرَ
 ١٣٨٨ - وَالنُّطْقُ شَرْطٌ فِيهِ عِنْدَ الْخَلْفِ
- فَهُوَ السَّعِيدُ ثُمَّ بَعْدُ لَا بَدَلَ
 بِأَنَّهُ يَمُوتُ مُؤْمِناً سَلِمَ
 شَيْخُ الثَّقَى الصَّدِيقِ زَادَهُ عَلَا
 غَيْرُ الْمَشِيشَةِ مَعَ الْإِرَادَةِ
 وَفَعَلَهُ مِنْهُمْ عَلَى الْمُرَادِ
 يَحْصُلُ مِنْهُ النَّفْعُ لَوْ مُحَرَّمًا
 أَيْ خَلَقَ الْإِهْتِدَاءَ وَالضَّلَالَ
 فِيمَا هُوَ الْأَشْهُرُ وَالتَّحْقِيقُ
 لِبَطَاعَةٍ وَقِيلَ خَلَقَ الطَّاعَةَ
 بِهِ صَلاَحُ الْعَبْدِ آخِرًا خُذِ
 الْخَلْقُ فِي الْقُلُوبِ لِلضَّلَالَةِ
 بِالْمُعْجِزَاتِ الظَّاهِرَاتِ الْوَافِرَةِ
 بِأَنَّهُ خَاتَمُهُمْ وَالْمُبْتَدَأُ
 وَفَضْلُهُ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ
 وَنُوحٌ وَالرُّوحُ الْكَرِيمُ عِيسَى
 فَالْأَنْبِيَاءُ فَالْمَلَائِكَةُ الْكَرَامُ
 قِيلَ وَلِيٌّ وَنَبِيٌّ وَرَسُولٌ
 وَالْمَنْعُ فِي الْجَمِيعِ رَأْيُ الْمُعْظَمِ
 لِعَادَةِ مَعَ ادِّعَاءِ مُوَافِقُ
 تَصَدِيقُ قَلْبِ أَيْ الْإِظْمِئْنَانُ
 بِكَلِمَةِ الشَّهَادَتَيْنِ يُغْتَبَرُ
 وَمِنْهُ شَطْرٌ عِنْدَ جُلِّ السَّلَفِ

- ١٣٨٩ - وَجَازَ أَنْ يَقُولَ إِنِّي مُؤْمِنٌ
 ١٣٩٠ - بَلْ هُوَ أَوْلَىٰ عِنْدَ جُلِّ السَّلَفِ
 ١٣٩١ - وَالْمُرْتَضَىٰ عَنْ عُظَمَاءِ الشَّانِ
 ١٣٩٢ - وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ الْإِسْلَامُ
 ١٣٩٣ - بَعْدَ حُصُولِ ذَيْنِ بِالْإِحْسَانِ
 ١٣٩٤ - وَالْفِسْقُ لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ وَلَا
 ١٣٩٥ - أَوَّلُ شَافِعٍ وَمَنْ يُشَفِّعُ
 ١٣٩٦ - وَلَا يَمُوتُ الْمَرْءُ إِلَّا بِالْأَجَلِ
 ١٣٩٧ - وَفِي فَنَاهَا قَبْلَ بَعْثِ حَصَلَا
 ١٣٩٨ - وَشَهَرُوا بِقَاءِ عَجَبِ الذَّنْبِ
 ١٣٩٩ - وَالرُّوحُ عَنْهَا أَمْسَكَ النَّبِيُّ مَعَ
 ١٤٠٠ - حَقُّ كَرَامَاتٍ لِلْأَوْلِيَاءِ
 ١٤٠١ - لِوَلَدٍ بِدُونِ وَالِدٍ وَمَا
 ١٤٠٢ - وَلَا نَرَىٰ تَكْفِيرَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ
 ١٤٠٣ - مِنْ الْفُرُوضِ النَّصْبُ لِلْإِمَامِ
 ١٤٠٤ - حَقُّ عَذَابِ الْقَبْرِ كَالسُّؤَالِ
 ١٤٠٥ - وَالْحَشْرُ مَعَ مَعَادِنَا الْجِسْمَانِي
 ١٤٠٦ - وَالنَّارُ وَالْجَنَّةُ مَخْلُوقَانِ
 ١٤٠٧ - طُلُوعُ شَمْسِهَا وَمَعَهَا الْقَمَرُ
 ١٤٠٨ - وَيَخْرُجُ الدَّجَالُ ثُمَّ يَنْزِلُ
 ١٤٠٩ - وَالْخَسْفُ وَالِدَابَّةُ وَالْدُّخَانُ
 ١٤١٠ - وَأَفْضَلُ الْأُمَّةِ صَدِيقُ يَلِي
- إِنْ شَاءَ رَبِّي خَشِيَّةٌ أَنْ يُفْتَنَ
 وَأَنْكَرَ الْقَوْلَ بِهَذَا الْحَنْفِي
 قَبُولُهُ لِلزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ
 وَشَرْطُهُ الْإِيمَانَ وَالتَّمَامُ
 أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى الْعِيَانِ
 يُخَلِّدُ الْفَاسِقُ فِيهَا لِلْمَلَا
 نَبِيُّنَا وَهُوَ الْمَقَامُ الْأَرْفَعُ
 وَالنَّفْسُ بَعْدَ الْمَوْتِ تَبْقَى لِلْمِلَلِ
 تَرَدُّدٌ وَصَحَّحَ السُّبُكِيُّ لَا
 وَالْمُزْنِي يَبْلَى وَأَوَّلُ تُصَبِّ
 سُؤَالِهِ فَلَا تَخْضُ فِيهَا وَدَعُ
 قَالَ الْقُشَيْرِيُّ بِلَا انْتِهَاءِ
 أَشْبَهَهُ قِيلَ وَهَذَا الْمُعْتَمَى
 وَلَا الْخُرُوجَ أَيَّ عَلَى الْأُيُومِ
 وَلَوْ لِمَفْضُولٍ عَلَى الْأَنَامِ
 لِمَنْ عَدَا الشَّهِيدَ وَالْأَطْفَالَ
 وَالْحَوْضِ وَالصُّرَاطِ وَالْمِيزَانَ
 الْيَوْمَ وَالْأَشْرَاطُ ذَاتُ الشَّانِ
 مِنْ مَغْرِبٍ بَعْدَ ثَلَاثِ تُنْظَرُ
 عَيْسَىٰ وَفِي رَمْلَةٍ لُدَّ يَقْتُلُ
 وَبَعْدَ هَذَا يُرْفَعُ الْقُرْآنُ
 فَعُمَرُ فَالْأَمْوِيُّ فَعَلِي

- ١٤١١ - فَسَائِرُ الْعَشْرَةِ فَالْبَذْرِ
 ١٤١٢ - وَأَفْضَلُ الْأَزْوَاجِ بِالتَّحْقِيقِ
 ١٤١٣ - وَفِيهِمَا ثَالِثُهَا الْوَقْفُ وَفِي
 ١٤١٤ - وَالْمُرْتَضَى تَقْدُمُ الزَّهْرَاءِ
 ١٤١٥ - وَمَا بِهِ عَائِشَةُ قَدْ رُمِيتْ
 ١٤١٦ - ثُمَّ الَّذِي بَيْنَ الصَّحَابَةِ شَجَرُ
 ١٤١٧ - وَالشَّافِعِي وَمَالِكُ وَالْحَنْظَلِي
 ١٤١٨ - وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الثَّوْرِيِّ
 ١٤١٩ - وَالظَّاهِرِيُّ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ
 ١٤٢٠ - وَالْأَشْعَرِيُّ الْحُجَّةُ الْمُعَظَّمُ
 ١٤٢١ - وَإِنْ مَا كَانَ الْجَنِيْدُ يَلْزَمُ
- فَأُحَدِّثُ فَاَلْبَيْعَةُ الزَّكِيَّةُ
 خَدِيجَةُ مَعَ ابْنَةِ الصَّدِيقِ
 عَائِشَةُ وَابْنَتُهُ الْخُلْفُ قُفِي
 بَلْ وَعَلَى مَرْيَمَ الْعَذْرَاءِ
 فَإِنَّهَا بِغَيْرِ شَكٍّ بُرِّثَتْ
 نُمِسَتْ عَنْهُ وَنَرَى الْكُلَّ ائْتَجَرَ
 إِسْحَاقُ وَالتُّعْمَانُ وَابْنُ حَنْبَلٍ
 وَابْنُ جَرِيرٍ مَعَ الْأَوْزَاعِيِّ
 عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً
 إِمَامُنَا فِي السُّنَّةِ الْمُقَدَّمُ
 وَصَحْبُهُ فَهُوَ طَرِيقُ قِيَمٍ

(خاتمة)

- ١٤٢٢ - أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ
 ١٤٢٣ - دَلِيلُهُ وَقِيلَ أَوَّلُ النَّظَرِ
 ١٤٢٤ - وَمَنْ تَكُونُ نَفْسُهُ أَبِيَّةً
 ١٤٢٥ - وَمَنْ يَكُونُ عَارِفًا بِرَبِّهِ
 ١٤٢٦ - رَجَا وَخَافَ فَأَصَاخَ فَارْتَكَبَ
 ١٤٢٧ - أَحَبَّهُ اللَّهُ فَكَانَ عَقْلُهُ
 ١٤٢٨ - وَاعْتَدَهُ مِنْ أَوْلِيَاءِهِ إِنْ دَعَاهُ
 ١٤٢٩ - أَمَّا الَّذِي هِمَّتُهُ دُنْيَاهُ
 ١٤٣٠ - فَفَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ يَجْهَلُ
 ١٤٣١ - فَخُذْ صِلَاحًا بَعْدُ أَوْ فَسَادًا
- مَعْرِفَةُ اللَّهِ وَقِيلَ الْفِكْرُ فِي
 وَقِيلَ قَضَاهُ إِلَيْهِ الْمُعْتَبَرُ
 يَجْنَحُ لِلْمَرَاتِبِ الْعَلِيَّةِ
 مُصَوِّرًا لِبُعْدِهِ وَقُرْبِهِ
 مَأْمُورُهُ وَمَا نَهَى عَنْهُ اجْتَنَبَ
 وَسَمِعَهُ وَيَدُهُ وَرَجُلُهُ
 أَجَابَهُ أَوْ اسْتَعَاذَهُ كَفَاهُ
 فَلَا مُبَالَاةَ لَهُ سَنِيَّةُ
 وَتَحْتَ سُبُلِ الْمَارِقِينَ يَدْخُلُ
 وَشِقْوَةُ تُرْدِيكَ أَوْ إِسْعَادًا

وَجَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ أَوْ نَارَ لَظَى
فَإِنْ يَكُنْ يُؤْمَرُ بِهِ فَبَادِرِ
مَنْهِيَّةٍ فَمَا عَلَيْكَ مِنْ سَفَهٍ
يُوجِبُ تَرْكَهُ بَلِ الذُّكْرُ عَلَا
خَشِيتَ عَجْباً ثُمَّ دَاوَاهُ وَزِنُ
فَإِنْ تَمَلُّ لِفَعْلِهِ فَاسْتَغْفِرِ
لَمْ يَكْ يَعْمَلْ أَوْ بِهِ تَكَلَّمَا
فَجَاهِدْنَهَا وَشَنَّ الْغَارَةَ
لِللَّذَّةِ أَوْ كَسَلِ مُوسَّعِ
وَفَجَاءَ الْمَمَاتِ وَالْفَوَاتِ
وَادْكُرْ عَظِيمَ عَفْوِهِ يَسْهُلُ بِكَ
وَمَا حَوَثَ مِنْ حَسَنِ وَهْيِ النَّدَمِ
أَنْ لَا يَعُودَ وَادْرَاكَ الْمُمَكِّنِ
وَلَوْ يَكُونُ بَعْدَ نَقْضِ يَكْثُرُ
مَعَ فِعْلِهِ آخِرَ لَوْ كَبِيرَا
أُولَى مِنَ الْوُقُوعِ فِي مَفْسَدَةٍ
ثَلَاثٌ أَوْ يَنْقُصُ عَنْهُ مَا غَسَلَ
وَشَأْنُهُ الْإِيثَارُ لَا فِي الْقُرْبِ
مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ وَاجِبٍ وَالسُّنَنِ
وَالصَّمْتُ إِلَّا ذَاكِرًا وَالْفِكْرُ
وَالْكَسْبُ خُلْفٌ أَيْ ذَيْنِ أَفْضَلُ
مَا خَالَفَ التَّوَكُّلَ اكْتِسَابُ

١٤٣٢ - وَقُرْبًا أَوْ بُعْدًا وَسُخْطًا أَوْ رِضَا
١٤٣٣ - وَزِنُ بِشَرْعٍ كُلِّ أَمْرٍ خَاطِرِ
١٤٣٤ - فَإِنْ تَخَفَ وَقُوعَهُ عَلَى صِفَةٍ
١٤٣٥ - فَحَاجَةٌ اسْتَغْفَارِنَا إِلَيْهِ لَا
١٤٣٦ - مِنْ ثُمَّ قَالَ الشَّهْرَوَرْدِيُّ اعْمَلْ وَإِنْ
١٤٣٧ - وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا نُهِيَ عَنْهُ اخْذَرِ
١٤٣٨ - وَالْهَمُّ وَالْحَدِيثُ مَغْفُورَانِ مَا
١٤٣٩ - إِنْ لَمْ تُطْعَ فِي تَرْكِهَا الْأَمَارَةَ
١٤٤٠ - فَإِنْ فَعَلْتَ ثُبَّ فَإِنْ لَمْ تُقْلِعِ
١٤٤١ - فَلْتَتَذَكَّرْ هَازِمَ اللَّذَاتِ
١٤٤٢ - أَوْ لِقُنُوطٍ فَاخْشَ مَقْتَ رَبِّكَ
١٤٤٣ - وَاعْرِضْ عَلَى نَفْسِكَ تَوْبَةً تُؤْمَ
١٤٤٤ - وَشَرُطَهَا الْإِقْلَاعُ وَالْعَزْمُ السَّنِي
١٤٤٥ - وَصَحَّتِ التَّوْبَةُ قَالَ الْأَكْثَرُ
١٤٤٦ - عَنْ أَيِّ ذَنْبٍ كَانَ لَوْ صَغِيرَا
١٤٤٧ - وَإِنْ شَكَّكَتَ قِفْ فَتَرْكُ طَاعَةٍ
١٤٤٨ - مِنْ ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ مَنْ شَكَّ هَلْ
١٤٤٩ - نَعَمْ عَلَى الصُّوفِيِّ تَرْكُ اللَّعِبِ
١٤٥٠ - وَالْإِعْتِزَالُ فِي زَمَانِ الْفِتَنِ
١٤٥١ - وَالصَّبْرُ وَالْيَقِينُ ثُمَّ الشُّكْرُ
١٤٥٢ - وَتَرْكُهُ السُّؤَالَ وَالتَّوَكُّلُ
١٤٥٣ - ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ وَالصَّوَابُ

أَفْضَلُ مِنْ فَقْرٍ وَمَالٍ لِلْعَفَافِ
وَرَجَّحُوا أَخْذَ الْمَلَا دُونَ الْخَلَا
وَتَرَكُ مُحْتَاجٍ لَهُ تَرْهَبُ
فَقَدْ غَدَا اللَّهُ بِرِزْقٍ كَافِلَهُ
فَرَّقَ أُمُورٍ فِي افْتِرَاقِهَا خَفَا
وَالْحُبُّ لِلَّهِ وَمَعَهُ الْمُنْجَلِي
وَالظَّنُّ وَالِدَعْوَةِ وَالرِّيَاسَةِ
وَالْإِجْتِهَادُ فِي اتِّبَاعِ وَالْعُلُوِّ
وَالْحَقْدُ وَالْوَجْدُ وَجُودٍ وَسَرْفُ
تَوَاضُعٍ وَالْكِبَرُ وَالصِّيَانَةُ
وَهَكَذَا الرَّجَاءُ وَالتَّمَنِّي
وَالصَّبْرُ مَعَ هَدِيَّةٍ وَالرُّشُوءُ
وَبَلَهُ فِي الْقَلْبِ وَالسَّلَامَةُ
بِذِكْرِ مَا يُمْنَحُهُ وَالْفَخْرُ
سُبْحَانَهُ خَالِقُ كَسْبِ عَبْدِهِ
إِبْدَاعِهِ تَصْلُحُ فَاللَّهُ عَلَا
وَعَبْدُهُ مُكْتَسِبٌ لَا مُبْدِعُ
نَظْمًا^(١) بَدِيعًا مُوَجَّزًا مُحَرَّرًا
بَعْدَ ثَمَانِمِائَةٍ لِلْهَجْرَةِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فَنِّهَا كَمِثْلُهَا
مَا لَا مَزِيدَ عَنْهُ فِي الْجَمْعِ الْوَفِيِّ

١٤٥٤ - وَلَا ادِّخَارُ قُوتِ عَامٍ وَالْكَفَافُ
١٤٥٥ - وَالْخُلْفُ فِي أَخْذٍ وَتَرْكِ نُقْلًا
١٤٥٦ - وَلَيْسَ مِنْ زَهَادَةٍ تَغْرُبُ
١٤٥٧ - وَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ
١٤٥٨ - وَالْمَرْءُ مُحْتَاجٌ إِلَى أَنْ يَعْرِفَا
١٤٥٩ - كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالتَّوَكُّلِ
١٤٦٠ - وَالنَّصْحِ وَالتَّانِيْبِ وَالْفِرَاسَةِ
١٤٦١ - وَقُوَّةٍ فِي أَمْرِ دِينٍ وَالْعُلُوِّ
١٤٦٢ - وَالذُّلِّ وَالْعَفْوِ وَتِيهِ وَشَرَفِ
١٤٦٣ - وَالْكِبَرِ وَالْهَيْبَةِ وَالْمَهَانَةِ
١٤٦٤ - وَالْإِحْتِرَازِ مَعَ سُوءِ الظَّنِّ
١٤٦٥ - وَرِقَّةٍ وَجَزَعٍ وَالْقَسْوَةِ
١٤٦٦ - وَذِكْرِهِ لِلْحَالِ وَالشُّكَايَةِ
١٤٦٧ - وَثِقَةٍ وَغِرَّةٍ وَالشُّكْرِ
١٤٦٨ - وَكُلُّ أَمْرٍ وَقَعَ بِإِذْنِهِ
١٤٦٩ - قَدَّرَ فِيهِ قُدْرَةً لِلْكَسْبِ لَا
١٤٧٠ - خَالِقٌ لَا مُكْتَسِبٌ مَا يَصْنَعُ
١٤٧١ - وَتَمَّ مَا نَظَّمْتُهُ مُيسَّرًا
١٤٧٢ - فِي عَامِ سَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ الَّتِي
١٤٧٣ - أَرْجُوزَةٌ فَرِيدَةٌ فِي أَهْلِهَا
١٤٧٤ - حَوَتْ مِنَ الْأَصْلَيْنِ وَالتَّصَوُّفِ

- ١٤٧٥ - خَلْتُ مِنَ التَّعْقِيدِ وَالتَّقْعِيرِ
 ١٤٧٦ - فِي أَلْفِ بَيْتٍ عَدُّهَا يَقِينَا
 ١٤٧٧ - بِحَيْثُ إِنِّي جَازِمٌ بِأَنْ لَا
 ١٤٧٨ - وَلَوْ يَرُومُ أَحَدٌ يُنْشِيهَا
 ١٤٧٩ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى مَا سَهَّلَا
 ١٤٨٠ - مُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّ عَمَّتِ
 وَالْحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ وَالتَّكْرِيرِ
 وَأَرْبَعَ الْمِئِينَ مَعَ خَمْسِينَا
 يُمَكِّنَ الْإِخْتِصَارُ مِنْهَا أَضْلًا
 أَتَى بِهَا أَكْثَرَ مِنْ ضِعْفَيْهَا
 حَمْدًا يُنِيلُ مِنْ مَزَايَاهُ الْعُلَا
 مَكَارِمُ الْخُلُقِ بِهِ وَتَمَّتِ



الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٥
مقدمة النظم	٧
مسألة: الحسن والقيح	٩
مسألة: جائز الترك ليس بواجب	٩
مسألة: الواجب المخير، والمحرم المبهم	١٠
مسألة: فرض الكفاية	١٠
مسألة: الواجب الموسع	١٠
مسألة: ما لا يتم الواجب إلا به	١١
مسألة: مطلق الأمر هل يشمل المكروه؟	١١
مسألة: التكليف بالمحال	١١
مسألة: هل يشترط حصول شرط الشرع قبل التكليف؟ وتكليف الكفار بفروع الشريعة	١٢
مسألة: هل الكف فعل؟ وهل يشترط القصد؟ وهل يتوجه الأمر قبل المباشرة؟	١٢
مسألة: التكليف بما يعلم أن شرط وقوعه متنف	١٢
مسألة: أقسام الواجب المرتب، والمخير	١٢
• الكتاب الأول •	
في الكتاب، ومباحث الأقوال	١٣
○ المنطوق والمفهوم	١٣
مسألة: الموضوعات اللغوية، والمحكم والمتشابه	١٥
مسألة: هل اللغات توقيفية	١٥
مسألة: هل تثبت اللغة بالقياس	١٦
مسألة: ما لا يقبل الشركة، وما يقبلها من الألفاظ	١٦
مسألة: الاشتقاق	١٦
مسألة: الترادف	١٧

١٧	مسألة: المشترك
١٧	مسألة: استعمال المشترك في معنييه معاً
١٩	○ الحقيقة والمجاز
٢٠	مسألة: في المعرّب
٢٠	مسألة: الألفاظ باعتبار الحقيقة والمجاز وعدمهما
٢١	مسألة: البحث في الألفاظ باعتبار الكناية والتعريض
٢٢	○ مبحث الحروف
٢٥	○ مبحث الأمر
٢٥	مسألة: في صيغ الأمر، ومعانيه، ودلالته، ووروده بعد الحظر
٢٦	مسألة: دلالة الأمر المطلق، وأحوال المأمور أمثالاً، وقضاء، ونيابة
٢٦	مسألة: هل الأمر يستلزم القضاء
٢٧	مسألة: هل الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده؟
٢٧	مسألة: أحوال الأمرين عند ورودهما
٢٨	○ مبحث النهي
٢٨	مسألة: مطلق النهي هل يفيد التحريم؟ وهل النهي، ونفي القبول والإجزاء يقتضي الفساد
٢٩	○ مبحث العام
٢٩	مسألة: صيغ العموم، ودلالاتها، وأحكامها
٣١	○ مبحث التخصيص
٣٢	○ مبحث المخصصات
٣٤	مسألة: العموم الوارد على سبب خاص، ودلالته على سببه
٣٤	مسألة: تعارض العام والخاص
٣٥	○ مبحث المطلق والمقيّد
٣٦	○ مبحث الظاهر والمؤوّل
٣٧	○ مبحث المجمل
٣٨	○ مبحث البيان
٣٨	مسألة: تأخير البيان عن وقت الحاجة
٣٩	○ مبحث النسخ

الموضوع	الصفحة
مسألة: وقوع النسخ، وما يجوز نسخه، والنسخ قبل التبليغ، والزيادة على النص	٤٠
خاتمة	٤٠
• الكتاب الثاني •	
في السنّة	٤١
○ مبحث الكلام في الأخبار	٤٣
مسألة: ما يُقطع بكذبه أو صدقه، وأقسام المقبول باعتبار السند	٤٤
مسألة: في إفادة خبر الواحد العلم	٤٥
مسألة: في البحث عن وجوب العمل بخبر الآحاد في الفتوى والشهادة	٤٦
مسألة: إنكار الشيخ مرويّه، وزيادة الثقة	٤٦
مسألة: شروط قبول الرواية	٤٧
مسألة: الفرق بين الرواية والشهادة، والجرح والتعديل	٤٨
مسألة: حدّ الصحابيّ، وعدالته	٤٩
مسألة: الحديث المرسل	٥٠
مسألة: الرواية بالمعنى	٥٠
مسألة: صيغ أداء الصحابيّ	٥٠
خاتمة: صيغ أداء الرواية	٥١
• الكتاب الثالث •	
في الإجماع	٥٢
مسألة: إمكان وقوع الإجماع، وحجّيته، ودلالته	٥٤
خاتمة: حكم منكر الإجماع	٥٤
• الكتاب الرابع •	
في القياس	٥٥
○ مبحث مسالك العلّة	٦٠
خاتمة: في مسلكين ضعيفين	٦٤
○ مبحث القوادح	٦٥
○ تذييب: المناقضة، والمنع بعد تمام الدليل	٧١
خاتمة: حكم القياس، وصفة القائس، وأقسام القياس	٧١

• الكتاب الخامس •

٧٣	في الاستدلال
٧٤	مسألة: النافي المدعي علماً ضرورياً، وأقل ما قيل في المسألة، والأخذ بالأخف
٧٤	مسألة: هل كُلف النبي ﷺ بشرع نبي قبله؟
٧٤	مسألة: حكم المنافع والمضار قبل ورود الشرع
٧٤	مسألة: الاستحسان
٧٥	مسألة: قول الصحابي
٧٥	مسألة: الإلهام
٧٦	خاتمة: القواعد الكلية الفقهية

• الكتاب السادس •

٧٧	في التعادل والتراجيح
٧٨	مسألة: مسالك الترجيح

• الكتاب السابع •

٨١	في الاجتهاد
٨٢	مسألة: إصابة المجتهد في العقليات والشرعيات
٨٢	مسألة: نقض الحكم الاجتهادي بالاجتهاد
٨٣	مسألة: مستند الحكم الشرعي
٨٣	مسألة: التقليد
٨٣	مسألة: تكرّر الحادث هل يقتضي تكرير النظر؟
٨٤	مسألة: تقليد المفضل، والميت، وصفة من يجوز تقليده
٨٤	مسألة: في بيان صفة من يجوز استفتاءه
٨٤	مسألة: المجتهد المقيّد، وهل يخلو الزمان من مجتهد؟ والتخير بين المجتهدين
٨٤	من العوام
٨٥	مسألة: التقليد في العقائد
٨٩	خاتمة: في السلوك
٨٩	خاتمة الشرح
٩٣	* فهرس الموضوعات